منتدى الجزيرة
Al Jazeera Forum

الدوحة / 15-16 أبريل 2017

منتدى الجزيرة الحادي عشر

أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

forum.aljazeera.net
#AJForum

منتدى **الجزيرة** الحادي عشر

أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

forum.aljazeera.net
#AJForum

المحتويات

مقدمة 6

اليوم الأول 8
افتتاح المنتدى
كلمة الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني 10
رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية

الكلمات الرئيسة
الكلمة الأولى:
سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء القطري 12

الكلمة الثانية:
سعادة السيد رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الأسبق والمنسق العام للهيئة العامة للمفاوضات 14

الجلسة الحوارية الأولى:
الدولة العربية: سياقات النشأة ومظاهر الأزمة الراهنة 17

الجلسة الحوارية الثانية:
هل ما زال الربيع العربي يمثِّل أفقًا للإصلاح محليًّا وإقليميًّا؟ 22

الجلسة الحوارية الثالثة:
العرب والقوى الإقليمية الصاعدة: هل الصراع حتمي؟ 30

ندوة الشباب وأزمة الدولة العربية 38
(تنظيم الجزيرة نت)

أنشطة مصاحبة لليوم الأول:
توقيع كتاب الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي 42

في حفل عشاء
كلمة للدكتور مصطفى سواق، المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية بالوكالة 44
كلمة لـــ"كريغ موراي"، مؤرخ بريطاني وسفير المملكة المتحدة السابق في أوزباكستان 47

اليوم الثاني 49
الجلسة الحوارية الرابعة:
حقوق الإنسان في مراحل الانتقال السياسي 50
(نظَّمها مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان)

الجلسة الحوارية الخامسة:
مئة عام على وعد بلفور: ماذا يعني وجود إسرائيل في المنطقة؟ 58

الجلسة الحوارية السادسة:
أي مستقبل ينتظر منطقة الشرق الأوسط؟ 62

كلمة ختامية
مدير مركز الجزيرة للدراسات 70

المتحدثون في المنتدى 72

ملاحق
تأطير عام 84
ورقة/ سعادة السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء القطري 85
ورقة/ الصادق المهدي، رئيس وزراء السودان الأسبق وزعيم حزب الأمة 92
ورقة/ علي القزق، سفير فلسطين السابق في أستراليا ومدير منشورات فلسطين 104

مقدمة

يُمثِّل هذا الكتاب نافذة توثيقية لأعمال منتدى الجزيرة الحادي عشر، الذي نظَّمه مركز الجزيرة للدراسات، خلال يومي 15 و16 أبريل/نيسان 2017 في الدوحة. ويضم مداخلات، وحوارات، ونقاشات، الضيوف المشاركين في المنتدى، من الفاعلين السياسيين وأهل الفكر وقادة الرأي والخبراء والإعلاميين، الذين تناولوا بالتحليل والنقاش القضية المحورية لهذه الدورة:
أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

في سياق مظاهر الفشل المركَّب الذي تعيشه الدولة العربية منذ نشأتها الحديثة، سواء على مستوى بناء نظام سياسي تعددي يُرَسِّخ دولة القانون والمؤسسات ويسمح بالتداول على السلطة، أو على صعيد بناء نظام اقتصاد قوي ونموذج تنموي مستدام يسمح بتحقيق مستوى العيش الكريم للمواطنين، أو على صعيد التكامل العربي وردم الهوة التي خلقتها خرائط وتسويات ما بعد الحرب العالمية بين القوى الدولية المتصارعة؛ حيث لم تتمكن تجارب التكتل الإقليمي من إنجاز أهدافها بشأن الاندماج الاقتصادي والعمل العربي المشترك، كما لم تستطع دول المجال العربي إدارة علاقات دولية متوازنة بعيدًا عن التبعية والتذيل للقوى الأجنبية والارتهان لمشاريعها التوسعية في المنطقة.

وقد حرص مركز الجزيرة للدراسات على أن يضع بين يدي القارئ ما تناوله المنتدى، الذي يعتبر أبرز فعاليات شبكة الجزيرة؛ ليكون هذا النص الورقي توثيقًا لما تابعه المشاهد خلال أيام المنتدى على شاشة الجزيرة مباشر، وتكملة لما اطَّلع عليه متصفحو الشبكة العنكبوتية على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك موقع الجزيرة للدراسات، والجزيرة نت، وغيرها من المنصات الإلكترونية التابعة للشبكة، والتي غطَّت أعمال المنتدى بنشر أخباره، وتقارير عن فعالياته. وقد ألحقنا في نهاية هذا الكتيب أوراق كل من سعادة السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء القطري، وعلي القزق، سفير فلسطين السابق في أستراليا ومدير منشورات فلسطين.

أعمال اليوم الأول

افتتاح المنتدى
كلمة الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني
رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية

الكلمات الرئيسة
الكلمة الأولى:
سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء القطري

الكلمة الثانية:
سعادة السيد رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الأسبق والمنسق العام للهيئة العامة للمفاوضات

الجلسة الحوارية الأولى:
الدولة العربية: سياقات النشأة ومظاهر الأزمة الراهنة

الجلسة الحوارية الثانية:
هل ما زال الربيع العربي يمثِّل أفقًا للإصلاح محليًّا وإقليميًّا؟

الجلسة الحوارية الثالثة:
العرب والقوى الإقليمية الصاعدة: هل الصراع حتمي؟

ندوة الشباب وأزمة الدولة العربية
(تنظيم الجزيرة نت)

أنشطة مصاحبة لليوم الأول:
توقيع كتاب الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي

في حفل عشاء
كلمة للدكتور مصطفى سواق
المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية بالوكالة

كلمة لـــ"كريغ موراي"
مؤرخ بريطاني وسفير المملكة المتحدة السابق في أوزبكستان

اليوم الأول
افتتاح المنتدى

كلمة الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني
رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية
سيظل المنتدى سبَّاقًا في تناول قضايا الإصلاح

في افتتاحه لمنتدى الجزيرة، الذي ناقش في دورته الحادية عشرة **"أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"**، تقدَّم الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية، بجزيل الشكر للضيوف الذين لبَّوا دعوة الشبكة لحضور المنتدى والمشاركة في فعالياته.

وأكد الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني أن شبكة الجزيرة الإعلامية دأبت على أن توفر للمنتدى كل الأسباب التي تجعل منه منصة للحوار الجاد؛ يتبادل من خلاله المفكرون والباحثون والسياسيون من مختلف دول العالم الرؤى والأفكار في شتى الموضوعات التي تهمُّ المنطقة العربية والعالم، موضحًا أن القضية المطروحة على أنظار المشاركين وإنْ كانت تخص منطقة الشرق الأوسط إلا أن أبعادها العالمية لا تخفى على أحد.

وأوضح أن "الجزيرة مثلما كانت سبَّاقة في تناول قضايا الإصلاح في مجتمعاتنا عبر ما تُقدِّمه من مضمون إعلامي منذ أكثر من عقدين من الزمن ستظل كذلك من خلال منصاتها المتعددة ومن بينها هذا المنتدى".

اليوم الأول
الكلمة الرئيسة الأولى

سعادة السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود

نائب رئيس مجلس الوزراء القطري

تحدث سعادة السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بقطر، في كلمته الرئيسية خلال اليوم الأول من أعمال منتدى الجزيرة الحادي عشر، 15 أبريل/نيسان 2017، عن الدور العربي في حل النزاعات الإقليمية، مبرزًا أن المنطقة العربية تشهد سيلًا من الصراعات التي أصبحت دائرتها تتسع بوتيرة أسرع؛ حيث تتفاقم المآسي الإنسانية مثلما يحدث اليوم في سوريا بسبب تَعَنُّت النظام وجرائمه المروعة وآخرها الهجوم الكيميائي على الشعب السوري الأعزل في مدينة خان شيخون.

واعتبر نائب رئيس مجلس الوزراء القطري أن الحديث عن الدور العربي لحل النزاعات يقتضي أولًا ضبط مفهوم النزاعات التي تحتاج إلى دراسة وتحليل ومعرفة جذورها وأسبابها وطرق إدارتها وحلها؛ لذلك ليست النزاعات في نظره مجموعة أحداث متفرقة وإنما هي شكل معقَّد ومتشابك ومتعدد المسارات لا يحدث من فراغ. وأوضح أن الدور العربي في معالجة هذه الأزمات يتم إما عن الطريق المؤَسَّسِي أو عن طريق الدول بشكل مفرد أو مجموعة من الدول، مشيرًا إلى أن الجامعة العربية أَسَّست مجلس السلم والأمن العربي لحل النزاعات لكن هذا الجهاز لم يكتمل ولم يتحرك. وتواجه الدول العربية مشكلة عميقة في الاستفادة من الجامعة العربية كإطار مُؤَسَّسِي للدول العربية.

وتوقف سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود عند أزمة دارفور؛ التي اعتبر أن خطرها وتأثيرها يتجاوز السودان ليشمل العالم العربي وأيضًا دول القارة الإفريقية؛ حيث أدركت قطر منذ البداية أن حل قضية دارفور لا يمكن أن يكون بمعزل عن إطارها الإقليمي وكذلك الدولي، بل هناك ضرورة ملحَّة أيضًا لمشاركة المجتمع المدني والسكان المحليين في تسوية الأزمة وليس فقط الحكومة والحركات المسلحة، مشيرًا إلى الدور البارز الذي لعبته قطر في حل الأزمة من خلال الجهود التي قامت بها بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء القطري أن غياب آليات التنفيذ تشكِّل إحدى الإشكاليات الراهنة التى تواجهها الدول والمؤسسات في حل الأزمات الإقليمية، مشيرًا إلى أهمية تحديد نوعية الأزمات للمساعدة في إيجاد حلول لها: هل تكتسي طابعًا سياسيًّا، أو اقتصاديًّا، أو اجتماعيًّا؛ حتى يتم التعامل معها بطريقة تلائم نوعية الأزمة، مضيفًا أنه "مع الصبر والحكمة تستطيع الدول العربية تحقيق المزيد من التدخلات الناجعة التى ستساهم -لا شك- في وقف الصراعات الإقليمية وتحقيق الأمن والأمان لشعوب المنطقة".

وفي ختام كلمته، أبرز سعادة السيد، أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، أن كل نزاع له طريقة في الحل، "وإذا راعينا جميع التدخلات العربية وحاولنا الاستفادة منها وتطويرها فإن ذلك لا محالة سيقطع الطريق على التدخلات الأجنبية ويمنح الدول العربية المزيد من الثقة".

جانب من الحضور خلال كلمة سعادة السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود

اليوم الأول
الكلمة الرئيسة الثانية

سعادة السيد رياض حجاب
رئيس الوزراء السوري الأسبق
والمنسق العام للهيئة العامة للمفاوضات

في كلمته الرئيسية الثانية، تناول رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الأسبق والمنسق العام للهيئة العامة للمفاوضات، التصنيف السائد للجمهوريات العربية بعد انهيار الحكم العثماني، والذي ظل يعتبرها دولًا قومية، نافيًا أن تكون هذه الدول قومية بالمفهوم الحقيقي للقومية، بل كانت دولًا قائمة على مراعاة أهداف الدول الاستعمارية، وقد شكّلت الهيئات الأممية في عصر ما بعد الاستقلال دورًا سلبيًّا على الدولة القُطْريَّة وأحدثت أزمة حقيقية بينها وبين شعبها، إلا أن مشكلة النشأة بدأت تتضح أكثر مع بزوغ الثورات العربية.

وفي ظل الصراع الإقليمي المحتدم وانهيار وضياع دول بكاملها، أكد حجاب أن أجندات بعض الدول الغربية اليوم تدعم النزاعات العِرقية والطائفية، وتسهم في تأجيج الواقع المأساوي في الدولة العربية، مشيرًا إلى أن "إشكالية الدولة العرقية لم تكن مطروحة إلا بعد حقبة الاستعمار؛ حيث لا يمكن لعِرق أن ينفرد بدولة في منطقتنا التي تعيش فيها أعراق كثيرة منذ مئات السنين".

وذَكَّر المنسق العام للهيئة العامة للمفاوضات مع النظام السوري بأهداف الثورة السورية؛ حيث هزَّت نسمات الربيع العربي البلاد، فاندفع الناس بسلمية يطالبون بحقوقهم، لكن سرعان ما تم ضرب الثورة السورية بمشروع التوسع الفارسي والحركات المتطرفة؛ وهكذا أصبحت سوريا عنوانًا لأزمة عالمية تشكِّل تهديدًا لبقاء الشرق الأوسط، معتبرًا أن حلَّها يستدعي تضافر الجهود، "ولتحقيق ذلك لابد من عزل المؤثرات الخارجية عن الأزمة السورية وهو ما يتطلب منَّا مساعدة الدول العربية الشقيقة لتحقيق هذا الهدف".

ضيوف المنتدى يتابعون كلمة رياض حجاب

الإعلامية **فيروز زياني** تُقدّم المتحدثين

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الأولى

الدولة العربية:
سياقات النشأة ومظاهر الأزمة الراهنة

استُهلّت أولى جلسات منتدى الجزيرة، الذي ناقش في دورته الحادية عشرة "أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، بمقاربة السياقات التاريخية لنشأة الدولة العربية وأثرها على الأزمات المركّبة التي تعيشها اليوم، ودور الاستعمار وخرائط سايكس-بيكو في هشاشة دولة الاستقلال وفشلها التنموي على اختلاف النماذج التي اتبعتها، وأسباب الفشل الديمقراطي في المنطقة العربية وأثره على وحدة الدولة وانسجام المجتمع واستقرار المنطقة. كما تناولت غياب العدالة وفشل الإدماج الاجتماعي ودورهما في تفجر الصراعات وبروز نزعات التطرف والعنف والتمرد على الدولة، والكلفة السياسية والاقتصادية لحالة الانقسام العربي وفشل مشاريع الوحدة وتعثر مبادرات التكامل الإقليمي. وشارك في الجلسة الحوارية يوسف الشويري، أستاذ التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا، والصادق المهدي، رئيس وزراء السودان الأسبق وزعيم حزب الأمة، ومحمد جبرون، أستاذ التاريخ والباحث في مركز التربية والتكوين في المغرب، وعبر الأقمار الصناعية من باريس، محمد محسوب، وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية الأسبق في مصر.

المشاركون من اليمين: **محمد جبرون**، **يوسف الشويري**، **الصادق المهدي**، **محمد محسوب** (عبر الأقمار الصناعية من باريس)، **الحبيب الغريبي** (مدير الجلسة)

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الأولى

يوسف الشويري:
الدولة العربية والإرث القرطاجي

انطلق أستاذ التاريخ، يوسف الشويري، في تحليله لأزمة الدولة العربية من المقارنة التاريخية بين الإرث القرطاجي بدولة تونس، وصراعها التاريخي مع روما، والدولة العربية؛ الأمر الذي يكشف أن تدمير الدول ليس محض صدفة وإنما هناك قانون يحكم قيام وانهيار الدولة العربية؛ فعلى سبيل المثال، الدولة في مصر منذ عهد محمد علي باشا (1820-1840) لم تخرج من كبوتها إلا في العام 1852، كما فشلت الحركة المهدية بالسودان في إنشاء دولة بعد أن تآمرت عليها بريطانيا، وبذلك أصبح تدمير الدولة عبر قانون وأجندة تستهدفها بغضّ النظر عن أيديولوجيتها سواء كانت إسلامية أو ليبرالية جمهورية أو ملكية.

واعتبر الباحث أن الدولة العربية صارت عالة على نفسها وكذلك الآخرين لعدم اتساقها وغرابة تشكيلها وتركيبها، موضحًا أن ما جرى خلال الربيع العربي لم تستفد منه حالة الدولة العربية في التنسيق بين الحركات الثورية في كل منها، وهو ما اعتبره دليلًا ماديًّا على تردي الدولة العربية التي تهيم على وجهها خارج الزمن.

وأوضح الشويري أن الدولة العربية فقدت هويتها واتجاهها وأن الربيع العربي تحول إلى مأساة؛ فاضحًا ضعف الدولة العربية والشارع العربي، مؤكدًا أن هذه المأساة تندرج أيضًا في سياق الإرث القرطاجي مما يعنى تدميرها لنفسها. وختم حديثه متسائلًا: "إلى متى سيكون القَدَر العربي مرتَهَنًا إلى الإرث القرطاجي ما لم نصنع قضايا نهضوية؟".

الصادق المهدي:
التصدي لإشكالية الدولة يتطلب صحوة فكرية

اعتبر الصادق المهدي، رئيس الوزراء السوداني الأسبق وزعيم حزب الأمة، أن الدولة الوطنية في المنطقة مأزومة وتتجلّى مظاهر هذا التأزم في الصراع بين قوميين ينادون بالوحدة العربية وإسلاميين ينادون بالخلافة، واعتمادها على الحركات التي تتطلع للرجوع إلى الوراء بدلًا من القفز للأمام. ورأى أن الدولة العربية المعاصرة تسخّر القدرات المسلحة لخدمة السلطة بعيدًا عن الاهتمام بمنظومة حقوق الإنسان، نافيًا أن يتحقق أي مستقبل لحكم الدولة العربية ما لم يتم ذلك في ظل الشراكة والسيادة والقانون مع ضرورة توفير الأمن والاستقرار والسلام، موضحًا أن نظام الحكم هو اجتهاد بشري وأن المقصود بالدِّين في مفهومه الحديث هو النظام، وأكد أن الحكم في الدولة العربية المعاصرة يقوم على التوريث أو الجمهورية الانقلابية وهو ما سبَّب خللًا بنيويًّا كبيرًا في الدولة العربية الحديثة وأورثها الاستبداد والضعف وغياب العدالة الاجتماعية. وفيما يتعلق بالربيع العربي، نبَّه الصادق المهدي إلى أن الثورات مهما تأخرت نتائجها فإنها لا محالة ستُثمر. كما شدَّد على ضرورة إنهاء الفتنة الطائفية من خلال ميثاق يُؤصِّل لوحدة القِبلة ويرفض التكفير.

وأوضح المتحدث أن الربيع العربي لكي يؤتي ثماره ينبغي حدوث صحوة فكرية مع استصحاب الأساليب والمعارك الحديثة والتكنولوجيا، وطالب بضرورة إنهاء الفتنة الطائفية والاعتراف المتبادل بالأطراف المتصارعة، وفك الاشتباكات الفكرية والتخلص من المفاهيم العدوانية والرجوع إلى حوار الحضارات فلا إكراه في الدين مع ضرورة السعي لإصلاح النظام الدولي.

وأكد زعيم حزب الأمة على ضرورة مراجعة دور الجامعة العربية مع إعادة فتح أبواب الحوار مع الآخر فهو أنجح الوسائل، مشدِّدًا على وجوب إقامة علاقات استراتيجية للدولة العربية مع الدول الإقليمية المهمة، وهي: تركيا وإيران، حتى تتعافى من أزمتها الراهنة، إضافة إلى علاقات مع دول إفريقيا.

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الأولى

محمد جبرون:
الخروج من أزمة الدولة يحتاج لإقرار المسؤولية والمحاسبة

أشار محمد جبرون، أستاذ التاريخ والباحث في مركز التربية والتكوين في المغرب، إلى أن دولة ما بعد الاستقلال تكوَّنت في أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر، والتي جاءت ولادتها قيصرية مُتَعَسِّرَة ما أدى إلى غياب الانسجام والتناغم فكانت تتميز بالشمولية وليست لها القدرة على الانفتاح الديمقراطي. وللخروج من الأزمة الراهنة لابد من الاعتراف بالشعوب وإقرار مبدأ المسؤولية والمحاسبة، وعدَّد مظاهر الأزمة التي تواجهها الدولة العربية مُمَثِّلة في:

- **أزمة الثروة.**
- **أزمة الشرعية البنيوية؛** إذ لم تنجح الدولة العربية في بناء بنية قانونية.
- **الشرعية الديمقراطية؛** حيث تواجه الدولة أزمة تواصل حقيقي مع الشعب.
- **أزمة الاستقلال؛** حيث إن الدولة العربية لم تنشأ مستقلة عن الإرادة الأجنبية.

وللوصول إلى فهم أزمة الدولة الراهنة لابد من النضج والنمو لمواطن حديث بعيدًا عن مواطن الأربعينات والخمسينات، خصوصًا في ظل مواجهة تيارات متعددة، إسلامية وعلمانية وشيوعية وأيديولوجيات مختلفة، كما أشار إلى ضرورة الاعتراف بالشعوب وإقرار مبدأ المسؤولية، معتبرًا أن الدولة العربية مكسب استراتيجي ويجب عدم السعي لإسقاطها بل العمل على استعادة الهدوء والسكينة والتنازل الذي اعتبره ليس هزيمة بل هو مكسب.

محمد محسوب:
الربيع العربي محاولة لتجديد شباب الدولة

تحدث الدكتور محمد محسوب، وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية الأسبق في مصر، الذي شارك في الجلسة الحوارية عبر الأقمار الصناعية من باريس، عن علاقة الربيع العربي بالدولة واعتبره تجديدًا لشباب الدولة من أجل إعادتها للطريق السليم خصوصًا أنها وُلدت ولادة قيصرية متعسرة. وذكر أن أسباب أزمة الدولة العربية هو تقسيم حدودها بشكل غير منطقي يتناقض مع الجغرافيا، موضحًا أن تفسير فشل الدولة القُطرية بنظرية المؤامرة ليس سوى فكر محدود وقاصر باعتبار أن الدولة العربية تمتلك القدرة على الخروج من نفق المؤامرات بما لديها من قدرات وثروات تسهم في بناء نظام اقتصادي يمكِّنها من حل مشكلاتها.

وأوضح محسوب أن الجامعة العربية وصلت إلى نهايتها ولم يعد لديها ما تقدمه للدولة ولا الشعوب حيث إنها مؤسسة نشأت تحت مظلة الاستعمار وحتى الآن لم تستطع أن تقدم الكثير، وأكد أن الربيع العربي جاء لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والسلطات لأجل إرساء قواعد العدل والتنمية، معتبرًا إياه وصفة لايجاد مفهوم حديث للدولة يعتمد على المواطنة والشراكة.

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثانية

هل ما زال الربيع العربي يمثل أفقًا للإصلاح محليًّا وإقليميًّا؟

ناقشت الجلسة الحوارية الثانية مستقبلَ الربيع العربي، وكانت الأسئلة المُؤَطِّرَة للحوار: إلى أي حدٍّ لا يزال الربيع العربي يمثِّل أفقًا للإصلاح محليًّا وإقليميًّا؟ وهل كان الربيع العربي فرصة تاريخية للعرب أم مؤامرة دولية عليهم؟ وما إنجازات الربيع العربي بعد ست سنوات من الثورة؟ وهل طويت صفحة الربيع وعادت المنطقة إلى معادلة ما قبل 2011؟ وهل يسير الوضع العربي باتجاه اندلاع موجة ثانية من الانتفاضات الشعبية؟ وإلى أي مدى يظل الربيع العربي أفقًا حقيقيًّا للتغيير والإصلاح على الصعيد الوطني والإقليمي؟

وشارك في مناقشة هذا الحقل الاستفهامي والإجابة عن أسئلته: أبو يعرب المرزوقي، أستاذ الفلسفة والوزير المستشار لدى رئيس الحكومة التونسية سابقًا، وصدقه بن يحيى فاضل، عضور مجلس الشورى ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز سابقًا، وجون مسنر، المدير التنفيذي لصندوق السلام والمدير المشارك لمؤشر الدول الهشّة، وعادل الشرجبي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، والكاتب والباحث المغربي، محمد الكوخي، المتخصص في اقتصاديات التنمية.

المشاركون من اليمين: **محمد الكوخي**، **عادل الشرجبي**، **جون مسنر**، **صدقه بن يحيى فاضل**، **أبو يعرب المرزوقي**، **نيك كلارك** (مدير الجلسة)

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثانية

أبو يعرب المرزوقي:
أزمة الدولة الوطنية بالمنطقة جزء من أزمة النظام العالمي

اعتبر المرزوقي أن الربيع العربي كان أفقًا للتأويل وأن أحد إنجازاته هو إخراجه للعلن أجندةَ الصراعات التي كانت تدور رحاها في المنطقة وكذلك على المستوى الدولي خُفية وبشكل بارد، وأن الأزمة ليست على مستوى الدولة القُطرية العربية أو شرق الأوسطية فقط بل هي أزمة دولة وطنية حتى في أوروبا العتيقة، وقد اتضحت بشكل جلي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لذلك فهي أزمة نظام عالمي برمته.

وأشار الوزير المستشار لدى رئيس الحكومة التونسية سابقًا إلى أن الطموحات الإمبراطورية لدى كل من إسرائيل وإيران اللتين تحتميان بإمبراطوريتين دوليتين، هما: روسيا وأميركا، تهدف لتحطيم ما بقي من الإمبراطورية المسلمة باستثناء إيران، مؤكدًا أن الحرب موجهة بالأساس إلى العرب والأتراك، وأن الربيع العربي لم يُعترف به باعتباره حركة تقدمية إلا من قِبل دولتين هما: قطر وتركيا، وأن العقدة "القرطاجيَّة" هي عند الغرب وأن ما فعلته روما بقرطاجة أصبح مستحيلًا: فالتاريخ بعد وفاة هيغل بيَّن أن العالم الإسلامي ازداد اتساقًا ونفوذًا، وأن المعركة ليست بين الإسلام والمسيحية وإنما هي أزمة الدولة الوطنية التي قضت عليها العولمة.

صدقه بن يحيى فاضل:
إذا لم تتغير الأوضاع ستتكرر الانتفاضات الشعبية

أما أستاذ العلوم السياسية، صدقه بن يحيى فاضل، عضو مجلس الشورى السعودي، فيرى أن الربيع العربي كان انتفاضة شعبية ضد الوضع الداخلي السيء وأن نجاح هذه المحاولة تمثَّل في كونها سابقة يمكن أن تتكرر طالما بقيت الأوضاع على حالها في المنطقة العربية، موضحًا أن الذين قاموا بالحراك الشعبي كانوا يحاربون هذه العقبات الداخلية والخارجية، وخاصة تلك المعادية للعروبة والإسلام. أما عامل المؤامرة في قيام الربيع العربي فيراه الباحث قائمًا؛ فالصهيونية لم تترك الدول العربية تدير أمورها بنفسها كما أن الوضع العربي مشجع على هذه الهيمنة الأجنبية.

ويحدد الباحث هذه المعوقات والمسببات التي أدت إلى الانتفاضات في ثلاثة معوقات رئيسية: تمثَّل الأول في العامل الداخلي وهو الاستبداد السياسي، وتجسد العامل الثاني في الطائفية المنغلتة من عقالها، أما العامل الثالث فيتمثل في المذهبية أو الإسلاموية (وهي كل ما ينحرف عن الإسلام الصحيح).

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثانية

جون مسنر:
دول الربيع العربي يجمعها عامل الهشاشة

يرى جون مسنر، المدير التنفيذي لصندوق السلام والمدير المشارك لمؤشر الدول الهشة، أن مؤشر الدول الهشة يشير إلى إمكانية حدوث ربيع عربي آخر وأن ما حدث ما هو إلا البداية. وتحدث عن منهجية عمل مؤشر الدول الهشة الذي بدأ العمل به منذ 15 سنة مضت، معتبرًا إياه مؤشرًا فاعلًا رغم أنه لم يستطع التنبؤ بالربيع العربي. وقدَّم مسنر بعض التحليلات الخاصة بالدول العربية؛ حيث أوضح أن البحرين، على سبيل المثال، كان أداؤها على مؤشر الدول الهشة متوسطًا إلى غاية عام 2011، وبعد الربيع العربي ساءت الأمور، وفي مصر فقد ساءت الأحوال بشكل ملحوظ منذ 2009 إلى غاية 2011 ولكنها عرفت استقرارًا "وحشيًّا" مع مجيء السيسي وفشلت في مؤشر الحقوق والعدالة وحفظ القانون؛ فالمظالم، بحسب المؤشر، كانت 9 من 10؛ فكلما تقدَّم المؤشر بين 1 و10 يكون الوضع سيئًا وهي آلية عمل المؤشر.

أما سوريا، فقد احتلت المرتبة الثانية، وكان الوضع بحسب مؤشر الهشاشة سيئًا قبل عام 2011. وبالنسبة لتونس فمؤشر الهشاشة يبيِّن أن الأوضاع فيها بدأت تسوء قبل 2011، وهو ما يعني أن هناك أرضًا خصبة للتوتر والعصيان المدني، ولكن منذ 2014 بدأت الأوضاع تتحسن في تونس، واحتل اليمن المرتبة 13 في حين أن الوضع في الأردن بدأ يسوء سنة بعد أخرى نتيجة المظالم الاجتماعية المتزايدة وتدفق اللاجئين. وأشار المدير التنفيذي لصندوق السلام والمدير المشارك لمؤشر الدول الهشة إلى أن العامل المشترك بين دول الربيع العربي هو عامل الهشاشة وعدم الحصانة وأن الظروف كانت مهيأة لحدوث ربيع عربي حتى الدول التي كانت تبدو مستقرة لم تكن كذلك.

عادل الشرجبي:
الربيع العربي يمثِّل أفقًا للإصلاح بعد تفكيك الأنظمة القائمة

أوضح عادل الشرجبي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، أن ما أنجزه الربيع العربي هو تفكيك الأنظمة التي كانت قائمة؛ حيث ظهرت تعدديات رغم أنها طائفية ولكنها ستصلح نفسها لاحقًا، كما ألغى الربيع مشروع التوريث وهو -أي الربيع العربي- لا يزال يمثِّل أفقًا للإصلاح. ورأى الباحث أن الربيع العربي أو أية ثورة عمومًا لابد أن تمر بثلاث مراحل، وهي: إسقاط النظام تليها مرحلة انتقالية فإنجاز الديمقراطية. ولكن الدول التي عرفت ربيعًا لم تستطع كلها إنجاز هذه المراحل الثلاث؛ فاليمن، على سبيل المثال، عجز عن إنجاز المرحلة الأولى وهي إسقاط النظام وبقي نظام علي عبد الله صالح مما أدخل البلاد في حرب واسعة.

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثانية

محمد الكوخي:
هشاشة الدولة فجَّرت الوضع الداخلي

قال الباحث المغربي، محمد الكوخي، المتخصص في اقتصاديات التنمية: إن الأنظمة السياسية لم تستطع استيعاب التغييرات التي حدثت على المستوى الإعلامي والاجتماعي والاقتصادي؛ مما أدى إلى انفجار الوضع الداخلي. وقدَّم الباحث تحليلًا بنيويًّا تضمن عدَّة مستويات اعتبرها عوامل مهمة في اندلاع الربيع العربي: المستوى الأول تمثل في العامل الديمغرافي؛ حيث نسبة الشباب الذين يمثِّلون غالبية سكان الشعوب العربية، والمستوى الثاني، وهو البنيات الاجتماعية التي ظهر فيها التعليم والتمدن والبطالة كمحددات رئيسية لعملية التغير والتطور داخل المجتمعات العربية ولاسيما بين صفوف الشباب. أما المستوى الثالث فتمثل في العامل الاقتصادي القائم على نموذج توزيع الريع الاقتصادي، ثم هناك المستوى التكنولوجي الذي يتجسد في نهاية احتكار الأنظمة للفضاء العام وظهور وسائط للتعبير انفلتت من قبضة وتحكم وسيطرة الأنظمة.

وخلص الباحث إلى أن هذه الكتلة السكانية الواسعة من الشباب والمتمدنة والمتعلمة التي امتلكت وسائط تواصل أكثر حداثة وتكنولوجية بعيدة عن سيطرة الدولة وحاجتها المتزايدة للعمل والحضور في القرار؛ حيث أبدت الدولة وأنظمتها عجزًا وهشاشة في مواكبتها وتلبية متطلباتها وحاجاتها المتزايدة، تسببت في انفجار الوضع الداخلي.

جانب من تفاعل الجمهور خلال الجلسة الحوارية الثانية

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثالثة

العرب والقوى الإقليمية الصاعدة: هل الصراع حتمي؟

خلال الجلسة الحوارية الثالثة والأخيرة التي شهدها اليوم الأول من أعمال منتدى الجزيرة الحادي عشر، تناول المؤتمرون عددًا من القضايا المتعلقة بالعرب والقوى الإقليمية الصاعدة وإمكانيات الصراع بينها، وبحثوا العوامل الأساسية التي تحول دون تشكّل قوى صاعدة في المنطقة العربية. وقد أجمع المشاركون في الجلسة، المفكر والكاتب الصحفي فهمي هويدي، وخالد الدخيل، أستاذ علوم الاجتماع السياسي بجامعة الملك سعود سابقًا، ولويزة آيت حمادوش، أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر، والدرديري محمد أحمد، أستاذ القانون بجامعة الخرطوم، وغالب دالاي، مدير البحوث بمنتدى الشرق في إسطنبول، على ضرورة الإصلاح السياسي عبر استئصال الاستبداد من جذوره، إضافة إلى إصلاح اجتماعي يؤسّس لدولة مدنية ديمقراطية قادرة على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، وقادرة على بناء نفسها بنفسها وتحقيق نهضة ذاتية عميقة الجذور.

المشاركون من اليمين: **الدرديري محمد أحمد، غالب دالاي، لويزة آيت حمادوش، خالد الدخيل، فهمي هويدي، عثمان آي فرح** (مدير الجلسة)

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثالثة

فهمي هويدي:
المنطقة العربية تعيش حالة تفسخ الأوطان

تحدث المفكر والكاتب الصحفي، فهمي هويدي، المتخصص في شؤون العالم العربي والإسلامي، عن حالة التشرذم والتفكك التي فقدت على إثرها الدولة العربية البوصلة ولم تعد قادرة على تحديد أعدائها أو أصدقائها. وأضاف: إن الأقباط والمسلمين كانوا يعيشون بسلام، وكذلك الطوائف في لبنان وسوريا "لكن اليوم تحولنا بسبب هذا التشرذم والانقسام من حالة التطلع لأشواق الأمة إلى حالة تفسخ الأوطان، بل إن مفهوم الدولة تراجع؛ لذلك فالحديث عن حتمية المواجهة مع القوى الإقليمية لم يعد مطروحًا أمام الدول العربية؛ لأن إسرائيل لم تعد هي العدو. وأشار هويدي إلى وجود إشكال كبير في مفهوم الدولة في الوطن العربي؛ إذ لم تعد الأمة العربية موجودة بذلك المفهوم؛ لذا فلا شيء يجمعها اليوم. وبسبب الفراغ الذي حدث للدول العربية أصبحت هناك فرصة للقوى العالمية والإقليمية كي تتمدد في المنطقة، "ونحن اليوم نلوم الآخرين ونتهمهم بالتآمر علينا".

وأوضح هويدي أن الدول فقدت مقوماتها ولم تعد قادرة على مواجهة الواقع؛ حيث تمدد الآخرون في الفراغ العربي، "لكن أتمنى أن لا يتسبب هذا الفراغ في انهيار مفهوم الأمة؛ فالشعوب العربية قادرة على التغيير، لكن المشكلة مشكلة حُكّام؛ حيث أسهمت الأنظمة العربية في تجذير الشرخ".

خالد الدخيل:
إيران تستغل تشرذم الدول العربية لتحقيق أهدافها التوسعية

أوضح خالد الدخيل، أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة الملك سعود سابقًا، أن المنطقة العربية تعاني من تدخل قوى إقليمية ممثّلة في إيران التي تستغل وضعية الضعف والتشرذم التى تعيشها الدول العربية لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة، وقال: إن إيران تحاول تصدير مشاكلها الداخلية والتغطية عليها من خلال تدخلاتها وتأجيج الصراع الطائفي في بعض الدول العربية. وأضاف الدخيل: إن إيران تحاول جاهدة زعزعة أمن الدول العربية وإثارة البلبلة وخلق مشاكل داخل نسيجها ليتسنى لها تحقيق أهدافها التوسعية.

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثالثة

آيت حمادوش:
الهاجس الأمني يمنع المشاريع الاستراتيجية بالمنطقة

استهلّت الويزة آيت حمادوش، أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر، مداخلتها بالتساؤل: هل توجد دول عربية يمكن أن تُعرف بدول صاعدة؟ وأوضحت أن هناك متغيرين أساسيين للتعرف على الدول الصاعدة، أولهما: الوضع الاقتصادي الذي يشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال محاربة الفقر والبطالة وتحسين مؤشرات النمو وغيرها، بينما يتعلق المتغير الثاني بثقل الدولة الاقتصادي؛ وهو عبارة عن الوزن الاقتصادي للدول وتأثيره على السوق العالمية، وأضافت: إن الدول العربية كانت قادرة على التأثير بالنفط نتيجة سيطرتها على أسواق النفط العالمية إلا أن هذه الدول لم تعد تسيطر على السوق النفطية نتيجة تغير موازين القوى.

وذكرت المتحدثة أن ما يمنع الدول العربية من تأسيس مشاريع عملاقة ذات بُعد استراتيجي هو توظيف البُعد الأمني بطريقة غير موفقة، وغياب خطط لمجابهة نفوذ بعض القوى الإقليمية والدولية، وأشارت إلى تجارب بعض الدول التي استطاعت تحقيق مشاريع ذات بُعد استراتيجي، مثل الدول الآسيوية التي تمتلك تجربة رائدة في هذا المجال؛ حيث ركزت على البُعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي على حساب البُعد الأمني وبالتالي حققت مزيدًا من التقدم.

غالب دالاي:
التغيير في تركيا إرادة شعبية تدعمها إرادة سياسية

وفي سياق قراءته للدور التركي ضمن الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية، أوضح غالب دالاي، مدير البحوث في منتدى الشرق، أن تركيا استطاعت أن تحدد بطريقة منهجية ما ترغب في إنجازه وما تتوقع حصوله؛ لذلك كانت التغيير في تركيا يوائم بين ما هو متاح وما هو متوقع. وأضاف دالاي: إن التغيير في تركيا كان إرادة شعبية قوية تدعمها إرادة سياسية من القوى المدنية لذلك استطاعت البلاد التخفيف من آثار هذا التحول والخروج بأقل الأضرار.

اليوم الأول
الجلسة الحوارية الثالثة

الدرديري محمد أحمد:
الدولة بالمنطقة العربية فقدت شرعية وجودها

أوضح الدرديري محمد أحمد، أستاذ القانون بجامعة الخرطوم، أن السبب الأساسي الذي جعل الغرب يفعل بالعرب ما يشاء هو العرب أنفسهم، معتبرًا أن الإشكالية الحقيقية التى تعاني منها الدولة العربية الحديثة هي فقدانها لشرعية وجودها، ويعود ذلك إلى السياقات التى اكتنفت نشأتها. ولكي تتصالح الدول العربية مع ذاتها، يضيف الدرديري، وتتخطى هذه العقبة الكأداء يجب أن تحقق مشروعيتها أولًا، وتعترف بالتكافؤ التام بين الطوائف والقوميات، "وهنا، نشير إلى أن القانون الدولي يحترم الأفراد لكننا نحتاج إلى قانون يحترم الطوائف والقوميات، وهذا التكافؤ التام هو الحل لمشكلة الدولة العربية الحديثة".

جانب من ضيوف المنتدى يتابع الجلسة الثالثة

اليوم الأول
ندوة الشباب وأزمة الدولة العربية

في ندوة نظَّمها موقع الجزيرة نت بعنوان "الشباب وأزمة الدولة العربية"، كان الاهتمام مركَّزًا على مناقشة موقف الشباب العربي من الدولة العربية المأزومة، والدور الذي يمكن أن تقدمه هذه الفئة المجتمعية في عملية تماسكها وإصلاحها. كما تناولت الجلسة العنف والمعارضة المسلحة وتحديات بناء الدولة ودور الحركات الإسلامية في بناء تصورات الشباب عن مفهوم الدولة. وشارك في النقاش محمد مختار الشنقيطي، أستاذ الأخلاق السياسية بكلية قطر للدراسات الإسلامية، ومعتز الخطيب، أستاذ المنهجية والأخلاق في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، وخليل العناني، أستاذ العلوم السياسية المشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا.

المشاركون في ندوة "الشباب وأزمة الدولة العربية" من اليمين: **خليل العناني، معتز الخطيب، محمد مختار الشنقيطي، أنس حسن** (مدير الجلسة)

محمد مختار الشنقيطي:
الشباب العربي يواجه حربًا لهدم طموحه في بناء الدولة

اعتبر الدكتور محمد مختار الشنقيطي، أستاذ الأخلاق السياسية بكلية قطر للدراسات، أن المدخل المناسب لفهم أزمة الشباب مع الدولة العربية يجب ربطه بسياق اللحظة الراهنة، أي لحظة الربيع العربي، موضحًا أن هناك حاجة للاعتراف بأن اليأس كان هو الدافع لحركة الشباب العربي، وبدلًا من استيعاب هذه الحالة بشكل إيجابي يفتح للشباب آفاقًا جديدة جاءت الثورة المضادة لتضيف أعباء أخرى على العوامل التي أدت إلى حالة اليأس.

وشخَّص الشنقيطي أزمة الدولة المعاصرة قبل الربيع العربي في: مشروعية الوجود وشرعية السلطة ثم بؤس الأداء السياسي أو الوظيفي، موضحًا أن مشروعية الوجود لها خلفية تاريخية؛ إذ إن "دولنا المعاصرة هي دول مصطنعة أو حتى مُصَنَّعَة لا تعبِّر عن تطور للقوانين الطبيعية في هذه المجتمعات ولا تعبِّر عن هويتها القومية والثقافية والجغرافية وإنما هي نوع من عبث المستعمرين بأمة كانت في حالة قهر. ولذلك لا غرابة أن يوجد من يشكِّك في شرعية هذه الدول ابتداء وليس فقط شرعية من يحكمها".

وأشار الباحث إلى أن الشباب العربي الذي انطلق من حالة اليأس واجه ثورة مضادة دفعته إلى مسارين تحدث عنهما محمد إقبال، وهما: الجنون أو المجون، وأصبح الطريق أمامه مسدودًا؛ ثم إن هذا الشباب يواجه ليس فقط حربًا أمنية وسياسية، بل حربًا أيديولوجية وثقافية لهدم الطموح الذي ظهر لدى الشباب خلال الربيع العربي.

وفي سياق هذه الحرب، فإن المسار الثوري الشبابي يمكن أن تكون آفاقه أحد السيناريوهات الثلاثة:

- حربًا أهلية هوجاء تستمر لعدة عقود كما استمرت الثورة الفرنسية على مدى 81 عامًا.
- مسار الإصلاح الوقائي الذي يلتقي فيه الحكام والمحكومون في منتصف الطريق، وهو الأفضل للحكام والشعوب والأوطان.
- عودة الانقلابات إلى المشهد السياسي من جديد، وقد يؤدي بعضها إلى حالة ديمقراطية.

وتحدث الشنقيطي أيضًا عن حالة الصراع بين المشاريع السياسية للنخبة العربية، معتبرًا أن هناك صراعًا علمانيًّا-إسلاميًّا عميقًا من الناحية الأيديولوجية، وأن الخيار الدولة العلمانية لا يزال خيارًا مستحيلًا في المجتمع العربي لأسباب ثقافية كما أن خيار الدولة السلفية خيار مستحيل هو الآخر ومرجعيته الفكرية السياسية مرجعية تاريخية كما أن الدولة الاستبدادية أصبحت من الماضي ولم تعد جزءًا من المستقبل، ولذلك فإن الاعتراف بانسداد مسار الثورة المضادة وإفلاسه هو البداية.

اليوم الأول
ندوة الشباب وأزمة الدولة العربية

معتز الخطيب:
نحتاج لنسق جديد يتجاوز فكرة الانحصار في الدولة

استهل معتز الخطيب، أستاذ المنهجية والأخلاق في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة، مداخلته بتشخيص المأزق الفعلي للدولة العربية القائمة حاليًّا، واعتبر أن ما جرى بعد الثورات العربية عمّق الأزمات التي تعيشها الدولة، وظهر ذلك في االنكوص الشديد عن كل ما يمتُّ للدولة الحديثة بصلة (المواطنة وسُلطة القانون واستقلال القضاء)، أي إن شعار الحفاظ على الدولة تحوَّل إلى شعار للحفاظ على جهاز الدولة القمعية. أما المظهر الثاني لمأزق الدولة فهو خراب الدولة الوطنية مثلما يحدث اليوم في سوريا واليمن والعراق وليبيا، ويكشف عن هشاشة ما سُمِّي بـ"الدولة الوطنية"، وهي دولة قمعية تفكَّكت بفعل الصراعات، وتعاظم دور التنظيمات ما قبل الدولتية، أي التنظيمات التي تأخذ طابعًا طائفيًّا أحيانًا أو ميليشياويًّا واستطاعت هزيمة الدولة الوطنية في عدد من الدول، كما يكشف هذا المظهر أيضًا الأبعاد الطائفية التي تشكِّل هواجس تلك التنظيمات.

وأوضح الباحث أن مفهوم الدولة الوطنية يشير إلى معنى سالب مرتبط بالدولة التي ورثت مرحلة الاستعمار أو الدول التي يتحول فيها الحكم إلى "أبناء البلد"، معتبرًا

أن إعلان سقوط الخلافة في العام 1924 عَنَى سقوط آخر رموز وحدة الأمة، وأن الدولة التي ورثت الاستعمار ورثت عنه أيضًا مشروع التقسيم، أي نهاية الأمة التي مزّقتها الحدود الوطنية للدولة الناشئة حتى باتت الأمة الإسلامية ممزقة على حدود الدولة الوطنية التي ستُنتِج هويات قومية في ما بعد سبيلُها للحكم هو الانقلابات العسكرية، ومشروعها للاستقرار هو الديكتاتورية والاستبداد. وأضاف المتحدث أن بناء الدولة الوطنية فرض ترسيخ الأنظمة السلطوية التي أصبحت هي الدولة، كما تحول كل فعل معارض إلى خيانة لهذه الدولة الوطنية التي فشلت في إنتاج الروابط الوطنية كما فشلت في حماية أراضيها وفرض ولايتها على حدودها "الوطنية".

ولخص الدكتور الخطيب المأزق الذي تعيشه الدولة العربية اليوم في ثلاثة أبعاد: مأزق الدولة ضد الأمة ثم مأزق الشريعة ضد الأمة والدولة ثم مأزق هُجْنَة فكرة أو أطروحة الدولة الإسلامية وهي أطروحة متناقضة ذاتيًّا. وللخروج من هذا المأزق، يرى الباحث أنه لابد من اجتراح نموذج جديد في تفكير الدولة يتجاوز فكرة الانحصار في الدولة التي تحولت إلى معبود للمجتمع والفردوس المفقود.

وأضاف: لا يمكن تجاوز فكرة مركزية الدولة ما لم يتم الوعي بفكرة أن الخطاب القرآني إنما يتوجه تحديدًا إلى الجماعة والمجتمع والأمة ولا يتوجه إلى الدولة أو السُّلطة، وهو ما يعني السعي إلى بناء الجماعة العابرة للكيانات والوطنيات والمتغلغلة داخل المجتمع الإنساني والتي تصبح جزءًا من نسيجه الداخلي وضمن شبكة علاقات معقدة من المبادئ والمصالح المشتركة، معتبرًا أن هذا النسق الجديد يحتاج إلى التنظير له حتى يكتمل وينضج.

خليل العناني:
بناء الدولة منوط ببناء القيم

قارن، خليل العناني، أستاذ العلوم السياسية المشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا، بين تجربة بناء الدولة في الغرب والمجال العربي؛ حيث كان المجتمع حاضرًا في كل مراحل بناء الدولة بالغرب من خلال ما يُسمَّى بـ"العقد الاجتماعي" ولم يتم إقصاؤه أثناء وضع لبنات أو تصور الدولة، خلافًا للعالم العربي، يقول العناني، فـ"نحن إزاء عملية فرض لدولة مُتَخَيَّلة لدى النخب العربية في نموذج معين قام للأسف بإقصاء الكثير من الهوية العربية".

وتحدث الباحث عن ستة أطوار مرت بها الدولة العربية: أولها: الدولة الوطنية أو الدولة القُطرية التي جاءت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية؛ وكان هدفها تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي عن الغرب، ثم التحديث، لكن لم يُنجَز هذا الاستقلال السياسي والاقتصادي بالمعنى الحقيقي، بل تم فرض نموذج للتحديث مقتبس من الغرب. أما الطور الثاني فهو الدولة القومية؛ حيث حاولت بعض الأنظمة العربية توحيد الدول العربية وإيجاد رابطة موحدة بينها وكانت القضية الرئيسية نواة هذا التوحيد، وفشل هذا الهدف فشل ذريعًا، "ونحن اليوم إزاء حالة تفكك على مستوى الدولة الواحدة". ثم هناك الدولة المترهلة أو الدولة المتضخمة أمنيًّا وبيروقراطيًّا وكان هدفها توفير حدٍّ أدنى من التنمية، وقد فشلت هذه الدولة في إنجاز أيٍّ من أهدافها الرئيسية وكانت ضد المجتمع من خلال القمع، مثل نموذج دولة ابن علي والقذافي. والطور الرابع الذي مرت به الدولة العربية هو محاولة بناء الدولة الإسلامية على نسق إسلامي مثل نموذج السودان، لكن سرعان ما تحولت إلى استبداد سلطوي بغطاء ديني وبالتالي فشل هذا النموذج. أما الطور الخامس فهو الدولة المفككة؛ حيث تحولت الدول العربية إلى دول صغيرة ومشاريع للتقسيم في اليمن والصومال وغيرهما وانتهى الحديث حول الوحدة إلى محاولة للحافظ على هذه الدولة. والطور السادس هو تحول الدول العربية إلى أشباه دول، يقول الباحث، فـ"نحن إزاء مجموعة طوائف تحكم وليست مؤسسات يطلق عليها دولة".

وحدَّد الدكتور العناني أربعة أسباب تفسِّر فشل محاولة بناء الدولة في العالم العربي: أولها: أن بناء الدولة كان فوقيًّا؛ إذ لم تعبِّر الدولة عن توافق مجتمعي كما كان متوقعًا، ثانيًا: كانت الدولة قمعية متوحشة متطرفة في الإجرام ولم تضع مسألة الحرية على أجندتها، ثالثًا: معظم تجارب الدولة لم تتحلَّ بنوع من المواطنة أو المساواة بين طوائفها، بل "نحن إزاء دولة طائفية بامتياز ومعظم المشاكل تعود بقدر كبير إلى التمييز على أساس الدِّين أو المذهب أو الانتماء السياسي أو الديني، ورابعًا: "نحن إزاء دولة متخيلة؛ إذ إن القوميين لديهم تصور للدولة وكذلك العلمانيين، ولم تتحول على الإطلاق إلى دولة ولم يكن هناك نوع من الشراكة في بناء دولة لمواطنيها".

وبيَّن الباحث أن أزمة الإسلاميين مع الدولة تبرز من خلال ثلاثة مظاهر، فهناك أزمة مع الدولة كفكرة فلسفية، وهنا يواجه الإسلاميون تخبطًا وتناقضًا في الطرح، ثم هناك الدولة كجهاز بيروقراطي حيث يتم الحديث عن تطبيق الشريعة أو الحدود، والأمر الثالث هو التعاطي مع الدولة باعتبارها جهازًا مفاهيميًّا. أما على مستوى التعاطي الإسلامي مع الدولة من ناحية الممارسة، فهناك محاولة الاستيلاء على الدولة من الداخل، أو القفز على الدولة من الأعلى، ثم الاستسلام لمنطق الدولة.

وللخروج من هذا المأزق المركَّب بشأن عدم قدرة النخب الحداثية على إنجاز مشروع للدولة، يرى الدكتور العناني أن هناك حاجة لتفكيك لاهوت الدولة في العقل العربي سواء لدى القوى المدنية أو الإسلامية، ثم النظر من الدولة لكل مواطنيها، وتمثيل المجتمع الذي يجب أن يكون مشاركًا في إنشاء الدولة. كما أن هناك حاجة لبناء القيم قبل المؤسسات، مثل: الحرية والعدالة والمواطنة والتعددية والتسامح، وبدون هذه القيم يصعب الحديث عن دولة لكل مواطنيها.

أنشطة مصاحبة لليوم الأول

توقيع كتاب «الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي»

الدكتور الدرديري محمد أحمد يوقّع نسخًا من كتابه للجمهور

شهد اليوم الأول من أعمال منتدى الجزيرة توقيعَ كتاب "الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي" للدكتور الدرديري محمد أحمد، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات في مارس/آذار 2017. ويبحث المؤلِّف في الباب الأول للكتاب، وهو بعنوان "النظام الإفريقي"، دواعي نشوء النظام الإفريقي للإقليم وكيفية تَشَكُّلِه ويُحَرِّر المفاهيم التي تميزه؛ فيُبَيِّن أن قرار الدول الإفريقية باحترام الحدود القائمة، دون أن تكون ملزمة قانونًا، قد قاد إلى إقرار "عدم المساس بالحدود الموروثة" قاعدةً عُرفية جديدة. إضافةً إلى ذلك، أدَّى إعلان القاهرة إلى تطوير ممارسة دولية في احترام واستدامة الوضع الإقليمي الذي تحقَّق عند الاستقلال، تطوَّرَت إثرها قاعدة "الوضع الراهن" التي تستديم الترتيب الحدودي الذي خلَّفه المستعمر. نتيجة لذلك، نشأ في إفريقيا نظام عُرفي للإقليم غيَّر كثيرًا من الكيفية التي ينطبق بها القانون الدولي على إفريقيا. وبشكل خاص شدَّد ذلك النظام على منع إعادة ترسيم الحدود الإفريقية وحظر الانفصال جاعلًا من هذين العُرفين مبدأين قانونيين آمرَيْن لا يجوز للدول مخالفتهما أو الاتفاق على ما عداهما.

وفي الباب الثاني الذي حمل عنوان "تقرير المصير التكافؤي"، يُبَيِّن الدكتور الدرديري القواعد القانونية البديلة التي ابتدعتها إفريقيا لتنظيم إقليمها وحدودها، ويدرس مسألة حظر الانفصال في إفريقيا؛ فيوضِّح كيف أن القاعدة الإفريقية لتحريم الانفصال جاءت نتاجًا لتكريس حدود الاستقلال واستدامة الوضع الإقليمي الراهن. فبسبب هذه القاعدة المركزية لا تتأتَّى المطالبة بالانفصال علنًا في إفريقيا ولا يجوز لدولة إفريقية أن تُقِرَّ مطلبًا انفصاليًّا صريحًا. وتحاشيًا للكُلفة السياسية الباهظة للمناداة بالانفصال جهرة، يعمد الانفصاليون في إفريقيا إلى التظاهر باحترام القاعدة الإفريقية ويتقدمون بدعاوى بديلة على أمل أن تلقى صدى لدى المنظمة الإفريقية واستجابة من الدولة الأم؛ فمنهم من يزعم أنه يسعى لإحياء حق قديم في استفتاء التحرر من الاستعمار، كما حدث في إريتريا، ومنهم من يطالب بحق دستوري في تقرير المصير، كما كانت دعوى جنوب السودان، ومنهم من يعمل للانفصال التصحيحي بزعم إنكار حقه في التمثيل الحكومي، كما قيل بشأن كاتنغا. وقد أدَّى هذا التمويه إلى تشويه النظام الإفريقي للإقليم وتعقيد ظاهرة الانفصال في القارة مما صعَّب فهمها وعَسَّر من تقديم الحلول لها.

اليوم الأول
في حفل عشاء

كلمة للدكتور مصطفى سواق،
المدير العام بالوكالة لشبكة الجزيرة الإعلامية

في نهاية اليوم الأول من أعمال منتدى الجزيرة، آثر الدكتور مصطفى سواق، المدير العام بالوكالة لشبكة الجزيرة الإعلامية، أن يتحدث، في كلمة خاصة بحفل عشاء لضيوف المنتدى، عن بعض المحطات في حياته التي لها علاقة وثيقة بموضوع المنتدى، وهو ما لا يفعله غالبًا، مبرزًا بعض مظاهر أزمة الدولة الحديثة في الجزائر بعد الاستقلال. وفي هذا السياق ذكّر بـ"الجريمة الشهيرة" التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في 8 مايو/أيار 1945، والتي راح ضحيتها 45 ألف شهيد، بعد أن نظّم الجزائريون مظاهرة كبيرة بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية واحتفاء باندحار النازية ومطالبة الفرنسيين بالوفاء بوعودهم بشأن الحرية والاستقلال، لكن السلطة الاستعمارية الفرنسية قابلت المتظاهرين الجزائريين بالتنكيل والتقتيل.

واستغرب الدكتور سواق مما يردده البعض بشأن الحنين إلى مرحلة الاستعمار بذريعة أن ما عانوه في ظل الدولة الوطنية تجاوز ما عاناه آباؤهم في ظل دولة الاستعمار، لكنّ من لا يعرفون الاستعمار يتصورون أنه خير من الدولة الحديثة، وهو طبعًا موقف خاطئ؛ لأن معرفة الاستعمار حقيقةٌ تجعل الإنسان ينفر من عودته ولا يحنُّ إليه إطلاقًا.

وفي أواخر أيام الثروة الجزائرية، أشار الدكتور سواق إلى أنه كان يحلم كما يحلم جميع الجزائريين بل جميع العرب بمستقبل زاهر يعيش فيه الإنسان حرًّا كريمًا. وكان هذا الحلم يتجسد في الطموح لوجود دولة وطنية توفر للإنسان العزة ولا تحرمه من الحرية ولا من الكرامة والعدالة، فالعدل أساس الحكم. ثم جاء الاستقلال واحتفل الجميع بذلك، وتأسست الدولة الجزائرية الحديثة، وهناك من ينتقد ولا زال ينتقد ما حدث يومها. وأوضح أن الدولة الجزائرية التي تأسست في ذلك الوقت كانت دولة بالمعنى المجازي، أي محاولة لتأسيس دولة ومع ذلك فقد أُنجِزَت أشياء كثيرة في ظل تلك الدولة. واعتبر أن أحد منجزات تلك الدولة هو انتشار التعليم وسط جيل الاستقلال، ومن المعلوم أن فرنسا تركت الجزائر وفيها نسبة 5% فقط ممن يعرفون القراءة والكتابة، كما أن عدد الطلاب الجامعيين لم يكن يتجاوز 500 طالب. إذن، فأحد منجزات الدولة الجزائرية الحديثة أن نسبة التمدرس في الجزائر وصلت تقريبًا 100%، كما قامت دولة الاستقلال بسياسة صحية متميزة وحاولت النهوض بالبلد معتمدة على سياسة تنموية. ويبقى الحلم، بالنسبة لدكتور سواق ولجيله، دولة يتمتع فيها الجميع بالكرامة والعدالة وغير ذلك من الأمور التي أشير إليها في الجلسات الحوارية بمنتدى الجزيرة هذا العام.

ورأى المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية بالوكالة أن ما ذهب إليه بعض المشاركين في جلسات المنتدى، بشأن الدولة التي أصبحت متسلطة بدل أن تكون خادمًا للشعب، أمر صحيح؛ ففي أوائل سبعينات القرن العشرين خرج مئات من الطلاب الجزائريين مطالبين بالتعريب، وكانوا منظّمين وسلميين؛ يرفعون شعارات التعريب وذلك بعد 7 سنوات كاملة من جلاء الفرنسيين الذين رحلوا ولكن تركوا لغتهم الفرنسية في الإدارة والتعليم. فقمعت الشرطة المتظاهرين السلميين بشكل لا يُتصور. "وهنا نتساءل: هل هذه الدولة جاءت لخدمة المجتمع؟ الواقع أن هذه التجربة القمعية جعلتنا ندرك أن الأوهام والأحلام سقطت، وقد تزامن هذا مع سنوات نكبة يونيو/حزيران 1967 التي عرفتها الأمة العربية، وقبل ذلك انفسخت الوحدة بين مصر وسوريا وشهد العرب فشل حلمهم وتطلعهم. منذ تلك الفترة بدأ الحس العروبي يتراجع في بلد مثل الجزائر الذي كان غامرًا بالعروبة مفعمًا بها. هل يمكن أن نقول: إن الدولة خانت المواطن؟ فعلًا وقع شيء من ذلك لكن تلك الدولة كانت لها منجزات حقيقية لا ينبغي تناسيها".

اليوم الأول
في حفل عشاء

وأشار الدكتور سواق إلى فترة حكم الرئيس بومدين؛ حيث كان الجميع صابرًا على حكمه راضيًا به، معتقدين أن الدولة ستستمر في خططها التنموية قابلين أن يتنازلوا عن جزء من حريتهم في سبيل بناء الوطن. بعد وفاة بومدين تقرر اختيار رئيس جديد لكن اختياره تم في غرفة مغلقة يتحكم فيها كبار ضباط الجيش والمخابرات وربما بعض الساسة. وكان الجميع يحلم بفرصة الحصول على الحرية والمشاركة وأن الممارسة السياسية ستعرف استقلال البرلمان والسلطة التنفيذية والقضائية، لكن تبين أن هذه السلطات كانت كلها تنحصر في سلطة واحدة، لم يكن الجزائريون يعرفونها؛ لأن الفاعلين الحقيقيين كانوا مخفيين؛ وهذا ما عرفه الجميع بعد الانقلاب على الانتخابات في التسعينات.

وأكد أن ممارسة الدولة الجزائرية وغيرها من الدول العربية للحكم كانت تجسد فكرة الزعيم أو النظام الذي يعتقد أنه القادر على قيادة البلد دون غيره، فتلاشت فكرة الحرية وفكرة المواطن الذي يحق له أن يختار ممثليه. وأضاف الدكتور سواق: "إن ما تحدث به بعض المشاركين من مظاهر أزمة الدولة الوطنية إنما هو واقع عشناه بشكل حقيقي؛ فجيلي تحطمت أحلامه، لكن يجب أن نستمر في الحلم. ولعل الربيع العربي أعاد ذلك الحلم وتلك الطموحات، وحتى مع الثورة المضادة التي دمرت هذا الربيع العربي فإن الحراك الشعبي العربي يدل على أن هناك قوة لا تُقهر، قد تبقى كامنة لكنها لن تنتهي".

جانب من الضيوف يتابع كلمة الدكتور مصطفى سواق

كلمة لـ"كريغ موراي" مؤرخ بريطاني
وسفير المملكة المتحدة السابق في أوزباكستان

في كلمته الخاصة التي ألقاها خلال حفل عشاء بنهاية اليوم الأول لمنتدى الجزيرة، اختار المؤرِّخ البريطاني، كريغ موراي، سفير المملكة المتحدة السابق في أوزبكستان، مقاربة مظاهر أزمة الدولة الوطنية انطلاقًا من تجربته الدبلوماسية، مُسْتَهِلًا حديثه بالتعبير عن أمله في استقلال بلاده أسكتلندا عن المملكة المتحدة.

وأشار موراي إلى بعض المحطات في مساره المهني؛ حيث عمل

في وزارة الخارجية البريطانية، سنة 1994، خلال اندلاع حرب الخليج الثانية؛ إذ كان مسؤولًا عن مركز يُعنى بمراقبة برنامج العراق التسليحي. وتحدث عن المهام التي تولاها في بولندا وكذلك في دول أخرى، ثم تعيينه سفيرًا في أوزبكستان التي تشترك في حدود مع أفغانستان، حيث توجد في أوزبكستان قاعدة عسكرية أميركية وأخرى ألمانية، وكانت هذه الدولة تسهم في الحرب على أفغانستان وتنسق كثيرًا مع أميركا وبريطانيا. وأشار موراي إلى أن نظام أوزبكستان كان نظامًا ديكتاتوريًّا يمارس التعذيب وقد زَجَّ بعشرات الآلاف من السجناء في زنازين لا حصر لها "وكنا نحصل عن طريق مكتب الاستخبارات البريطاني MI6 على معلومات تؤكد وجود التعذيب في أوزبكستان.

وبعد مرحلة تبين أن وكالة المخابرات المركزية (CIA) كانت ترسل سجناء لأوزبكستان ليتم تعذيبهم. لقد احتجَجْتُ على هذه الممارسات، وكان النظام الأوزبكي وكذلك الدول الغربية يبالغون في قوة القاعدة اعتمادًا على معلومات استخباراتية تؤخذ من مساجين تحت التعذيب. وحاججت المسؤولين في بلادي حول هذه المعلومات الكاذبة، وكنت أعلم أن العراق ليس به أي أسلحة دمار شامل"، معتبرًا أن غزو العراق من طرف جورج بوش الابن وتوني بلير للبحث عن أسلحة دمار شامل إنما كان فِرية، "فلم تكن هناك أي أسلحة دمار شامل".

وفي هذه المرحلة، يؤكد موراي، "تركتُ وزارة الخارجية وتم تسريب جزء من حياتي الشخصية للصحف الصفراء، وبعد ذلك اهتممت بالتاريخ وألَّفت كتابًا تاريخيًّا يتعلق بألكساندر بيرنز، وهو شخص مثير مات في الحرب الأفغانية، 1841، أثناء حرب بريطانيا في أفغانستان. ومما أذهلني اليوم أنه في سنة 1837 قبل الغزو الأول لأفغانستان كان البريطانيون يتلاعبون بالانقسامات ما بين

اليوم الأول
في حفل عشاء

السنَّة والشيعة وهو ما يتم اليوم. إن الطرق التي تستخدمها القوى الإمبريالية في تقسيم الكيانات ليست جديدة؛ إذ تهدف إلى إحداث قطيعة بين مجموعات مختلفة معتمدة على قاعدة "فرِّقْ تَسُد"، وهو نفس ما فعلته فرنسا في الجزائر، وما مارسته بريطانيا وفرنسا في مناطق كثيرة من العالم، يضيف موراي، مارسته أيضًا روسيا في داغستان والشيشان وتتارستان التي لا تزال جزءًا من روسيا. فالكثير من أراضي روسيا هي أراضي مسلمين تم استعمارهم في نفس الفترة التي استعمرت فيها بريطانيا الهند. وإذا كان الاستعمار الغربي في بريطانيا وفرنسا استعمل السفن للوصول إلى المستعمرات فإن روسيا لم تحتج للسفن فالأرض التي استعمرتها ملاصقة لها.

وتحدث السفير البريطاني السابق عن القضية الفلسطينية، مؤكدًا أنه ليس هناك وطن ممزق مثلما هي فلسطين؛ حيث تنفصل الضفة الغربية عن غزة التي أصبحت قطاعًا لإبادة الفلسطينيين.

كما أن الوضع في فلسطين يتفاقم سنة بعد أخرى، ولا حل في الأفق. وفي ختام كلمته، أوضح موراي أن الغزو الاستعماري يخلِّف تركة إنسانية كبيرة، مؤكدًا أن ملايين الأشخاص ماتوا بسبب التدخل الاستعماري وأعداد كبيرة من هؤلاء هم من الأطفال والنساء.

مصطفى سواق وفهمي هويدي وأحمد الشيخ يتابعون كلمة كريغ موراي

أعمال اليوم الثاني

الجلسة الحوارية الرابعة:
حقوق الإنسان في مراحل الانتقال السياسي (نظمها مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان)

الجلسة الحوارية الخامسة:
مئة عام على وعد بلفور: ماذا يعني وجود إسرائيل في المنطقة؟

الجلسة الحوارية السادسة:
أي مستقبل ينتظر منطقة الشرق الأوسط؟

كلمة ختامية
مدير مركز الجزيرة للدراسات

ضيوف المنتدى يتابعون جلسات اليوم الثاني

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الرابعة

انطلقت فعاليات اليوم الثاني لأشغال منتدى الجزيرة، الذي عالج في دورته الحادية عشرة موضوع "**أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط**"، بعقد جلسة حوارية نظّمها مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان تتناول "حقوق الإنسان في مراحل الانتقال السياسي"، من خلال المحاور التالية: قضايا وتحديات الالتزام بالحقوق والحريات وسيادة حكم القانون في أجندة التغيير، والمصالحة الوطنية في مراحل الانتقال، والمجتمع الدولي بين إرادة منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق مصالحة مع عودة الاستبداد، وقدرة المجتمع المدني الحقوقي الدولي والمحلي على تجاوز صراع الأيديولوجيات في الدفاع عن ضحايا الانتهاكات وذويهم، ومبررات اللامبالاة باحترام حقوق الإنسان في السياسة العربية.

وشارك في مناقشة هذه المحاور: رفيق هوديتش، مدير الاتصال بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيويورك، وأحمد بن شمسي، مسؤول الإعلام بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش، والكاتب الصحفي، عبد الوهاب بدرخان، ومحمد جميل منصور، رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية في موريتانيا، وغانم النجار، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت. وتناول المتدخلون تجارب حقوق الإنسان في بعض الدول مثل البوسنة وجنوب إفريقيا والمغرب، وركّز المتدخلون على ضرورة تحرير المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان وخلق نوع من التمييز بين ما هو سياسي وما هو حقوقي.

المشاركون من اليمين: **محمد جميل ولد منصور، غانم النجار، عبد الوهاب بدرخان، أحمد بن شمسي، رفيق هوديتش، روعة أوجيه** (مديرة الجلسة)

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الرابعة

غانم النجار:
بناء الدولة يحتاج لتحقيق العدل

رأى الدكتور غانم النجار، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، أن الحديث عن العدالة الانتقالية يقتضي بالضرورة الحديث عن التغيير الذي هو سُنَّة كونية لا مناص منها، مشيرًا إلى الوضع المأساوي الذي تعيشه الدول العربية اليوم؛ حيث لا يمكن بناء دولة بدون تحقيق العدل. وذكر أن عدد اللاجئين في العالم وصل 65 مليون لاجئ، إضافة إلى تدهور التعليم ؛ حيث يوجد في 5 بلدان عربية 13 مليون طفل خارج المدارس. ورأى النجار أن العدالة الانتقالية مصطلح جديد ظهر بعد الحرب الباردة مع انتقال الأنظمة من النظام الشمولي إلى الديمقراطي، ولاحظ أن الدول تتفاوت في احترام حقوق الإنسان ومحاسبة القائمين على المآسي الإنسانية.

وأكد النجار أن العدالة الانتقالية أصبحت عِلمًا قائمًا بذاته، ويمكن للخبراء والباحثين في الوطن العربي أن يحققوا المزيد من الإسهامات في تنوير الشعوب بهذا المفهوم. وأضاف: "بعد سقوط النظام العراقي طلبت منَّا الأمم المتحدة وضع خطة لكيفية التعامل مع النظام السابق وكانت العقبات التي واجهتنا كبيرة؛ حيث إن محاكمة نظام سابق بدون وجود ضمانات (خبراء دوليين ولجان مختصة) يعتبر عملًا مخلًا بحقوق الإنسان، يجب أن يكون الهدف هو كرامة الإنسان، كيف نخلق مؤسسات للشكوى، كيف ننشر العدالة".

كما أكد النجار ضرورة تصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها الخطأ الشائع بين الناس وهو أن حقوق الإنسان مبادئ غربية، بينما حقوق الإنسان ليست مبادئ غربية ولا صناعة غربية بل هي ثمرة الشعوب المنتفضة والمكتوية بنار الاستبداد والظلم، ومن أوليات الدول التي نادت بميثاق حقوق الإنسان دول أميركا اللاتينية، مثل: كوبا، وتشيلي، وبنما، معتبرًا أن الاستخدام السياسي لحقوق الإنسان هو ما يشوِّه هذا المفهوم".

رفيق هوديتش:
تعاملنا مع العدالة الانتقالية يحدِّد المجتمع الذي نُؤَسِّسه

اعتبر رفيق هوديتش، مدير الاتصال بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيويورك، أن المحاسبة والمساءلة هي الحل النموذج للتعامل مع المتورطين في جرائم حقوق الإنسان لكن هذه المحاسبة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم الجرائم والظروف التي تمت فيها والدمار الذي خلَّفته، وأكد أن هناك الكثير من المفاهيم لحقوق الإنسان والعدالة وكل مفهوم ينطلق من سياقه الخاص؛ فمعالجة الأزمة الحقوقية في جنوب إفريقيا تختلف عن معالجتها في البوسنة أو المغرب، "وحسب تجربتنا في البوسنة يجب على المجتمع محاولة التغلب على المراحل الصعبة التي مرَّ ويمر بها ومحاولة إصلاح هذا الموروث وفق ما اتفق عليه الجميع. فقد واجه المجتمع البوسني تحديات كبيرة بسبب ضخامة الجرائم التي ارتُكبت ضد الأبرياء؛ لذلك يجب أن تُدرس القضية بناء على هذا السياق وهذا يحدد أي مجتمع سنكون".

وبالنسبة للدول العربية، أشار هوديتش إلى أن "هناك من يعتقد أن فكرة حقوق الإنسان غربية لتدمير مجتمعاتنا" وهذا موقف خاطئ؛ فالعدالة يجب أن تكون لأي شخص وأي مجتمع ويجب العمل على تأصيل ذلك حتى تصبح ثقافة. وفي ختام مداخلته، أكد هوديتش أن الثقات في المجتمع هم من يستطيعون القيام بالمصالحة.

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الرابعة

عبد الوهاب بدرخان:
المجتمعات العربية تعاني من غياب ثقافة الحوار

اعتبر الكاتب والمحلل السياسي، عبد الوهاب بدرخان، أن تدهور المراحل الانتقالية في الكثير من دول الربيع العربي كان بسبب غياب ثقافة الحوار. في المقابل، استطاعت تونس أن تنقذ ثورتها من خلال الحوار، مؤكدًا أن الأزمة في الوطن العربي هي أزمة "غياب ثقافة الحوار"، وقد حاولت بعض الدول التي شهدت حراك الربيع العربي تفعيل مفهوم العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، إلا أن المحاكمات الصورية وتردي المنظومة القانونية وضعف ثقافة حقوق الإنسان في النظام القضائي حالت دون تحقيق أي تقدم في هذا المجال.

وأضاف بدرخان: "كنا متلهفين لنجاح هذه الثورات وتحقيق العدالة الاجتماعية والانتقال الديمقراطي، إلا أن مخالب الاستبداد نهشت في ثورات الشعوب مرة أخرى. إن طول فترة الاستبداد صنع جيلًا مختلًا وغير متصالح مع نفسه، جيلًا فاقدًا للتوازن... ورغم المحن التي عشناها لا نرى تعلمًا سريعًا من الأحداث، فلا الليبيون استفادوا من محنة سوريا واستطاعوا تجنُّب الدمار ولا اليمن استفاد من ليبيا، الآن الكل يقول: الحل سياسي، لكن على الأرض تجري معركة تكسير العظام".

وأشار بدرخان إلى أن الفترة الطويلة للاستبداد في المنطقة العربية أفرزت رصيدًا ضخمًا من الاحتقان والغضب في المجتمع العربي، لكن لا يوجد هناك نفس الرصيد لبناء المجتمع وتطويره وتثقيفه وتوعيته، وأضاف: "مجتمعاتنا لا تعبأ بالدم ولا بالإنسان، وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر"، وختم مداخلته بالقول: إن الإرهاب زاد من حدة الأزمة وتعقيدها.

أحمد بن شمسي:
الإفلات من العقاب يعمِّق الشرخ بين الدولة والمجتمع

قدَّم مسؤول الإعلام بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، مقاربتين حول العدالة الانتقالية: أولاهما: المقاربة السياسية التي تعتبر أن الوطن فوق الأفراد؛ حيث تقتضي المصلحة العامة أن يفلت البعض من العقاب، وتنبني على توافق سياسي. أما المقاربة الحقوقية المبنية على المحاكمة فتعتبر أن كل جريمة تستحق العقوبة وأن كل ضرر يستحق الجبر.

وأشار ابن شمسي إلى النموذج المغربي؛ حيث إن المقاربة مبنية على المصالحة، ورغم أهمية هذه المقاربة فإن ثقافة الإفلات من العقاب لا تزال سارية وتمثل إحدى سلبيات المقاربة؛ فقد استمر التعذيب في المغرب نتيجة إفلات الجلادين من العقاب؛ لذلك فإن انتشار ثقافة عدم المحاسبة والمساءلة يعمِّق هذا الشرخ. وأضاف: إن الحقوق ومصلحة الوطن تلعب دورًا مهمًّا في اختيار المقاربة التي تهدف لعلاج موضوع حقوق الإنسان، لكن يظل مفهوم المصلحة نسبيًّا: من يحدد المصلحة ومن المفوَّض بتحديد هذا المفهوم؟ فهناك مفهوم مخالف للمصلحة، وهو مفهوم الحق، وهو الذي تتبناه المنظمات الحقوقية. وأوضح ابن شمسي أن ما يجب أن نعرفه في هذا الإطار هو أن استمرارية الوطن ليست مقترنة باستمرارية حاكم معين أو نظام سياسي معين. وبخصوص الإرهاب وما فرضه من قوانين جديدة، قال: إن الإرهاب لا يبرر تقييد بعض الحقوق.

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الرابعة

محمد جميل ولد منصور:
مراعاة حقوق الإنسان ترسم مستقبل الدولة

ركزت مداخلة محمد جميل ولد منصور، رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية في موريتانيا، على ضرورة القيام بمراجعات للربيع العربي للاستفادة من بعض الأخطاء التي طالته، وأكد أن من تنبأوا بموجات من الربيع العربي صادقون في توقعاتهم لكن يجب أن تأخذ هذه الثورات بالاعتبار المسارات التى تُجنِّبُها الوقوع في فخ الفوضى الذي أدى إلى انهيار دول أخرى، مشيرًا إلى أهمية حقوق الإنسان في حالة الانتقال السياسي والتي اعتبرها أساسية ومهمة لرسم مستقبل آمن؛ حيث إن انتقال القوة أو السلطة من طرف منتصر إلى طرف مهزوم له تداعيات وظروف استثنائية، "وتكون حقوق الإنسان هنا ضرورية أكثر من أي وقت مضى نتيجة الخوف من الانتقام، وأضاف ولد منصور: إن الطائفية والعِرقية خلقت مناخًا متشنجًا في البلدان العربية، لافتًا إلى أن هناك دولًا خارجية تعيش في تناقض شديد؛ فهي بحُجَّة موضوع الأقليات تعطي حقوقًا لهذه الأقليات لكنها في المقابل لا تتحدث عن أكثريات تتعرض للكثير من الانتهاك والاضطهاد، وهناك من يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ممثلًا لأهل السنَّة لذلك يسكت على قتل الأغلبية السنِّية؛ فهذه الازدواجية في حقوق الإنسان أمر سلبي وتشكِّل عائقًا حقيقيًّا أمام تحقيق التوازن، فيجب أن تكون قضية حقوق الإنسان قضية عامة وخارج إطار النزاعات.

جانب من تفاعل الجمهور في الجلسة الرابعة

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الخامسة

مئة عام على وعد بلفور:
ماذا يعني وجود إسرائيل في المنطقة؟

تناولت هذه الجلسة دورَ العامل الإسرائيلي في تفجير الصراعات وتهديد استقرار المنطقة، وناقشت مشاريع التسوية المطروحة بشأن القضية الفلسطينية، وموضوع الوحدة والانقسام الفلسطيني في ظل غموض مستقبل السلطة ومنظمة التحرير، والدورَ الذي يمكن أن يلعبه العرب والمسلمون في وضعهم الراهن في تسوية القضية الفلسطينية ودفعها نحو الحل. وشارك في الحوار، برهان غليون، أستاذ علم الاجتماع السياسي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري، وأماني السنوار، باحثة في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان، وعلي القزق، سفير فلسطين السابق في أستراليا ومدير منشورات فلسطين، وعباس خامه يار، دبلوماسي إيراني ورئيس لجنة فلسطين في رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية.

المشاركون من اليمين: **علي القزق، عباس خامه يار، أماني السنوار، برهان غليون، محمود مراد** (مديرة الجلسة)

برهان غليون:
الاستعمار استهدف السيطرة على مصير المنطقة

استهل الدكتور برهان غليون، أستاذ علم الاجتماع السياسي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري، مداخلته بالحديث عن الدولة القومية ونشأتها التي مثّلت حلمًا للشعوب؛ إذ جسَّدت الانتقال من حالة الاستعباد والسخرة إلى حالة العدالة والاستقرار وتحرر الإنسان ومشاركته فى الحياة السياسية. لكنها تحولت حديثًا إلى كارثة وعبء وصارت مصدر العطب والمرض والفساد وأداة سلب وقهر وتفتيت للشعوب.
وأضاف المتحدث أن فلسطين شكَّلت حلمًا لليهود، لكنها كانت كارثة حقيقية للشعب الفلسطينى وتحولت إلى أداة للإبادة السياسية بدلًا من التطوير واستقرار الشعوب مثلما يحصل في فلسطين، معتبرًا أن الاستعمار أكبر جريمة حصلت فى التاريخ ضد البشرية للسيطرة على مصيرها، خصوصًا في منطقة المشرق لما تتميز به من ثروات وموقع استراتيجي.

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الخامسة

أماني السنوار:
إسرائيل تعيش هاجس الشرعية بعد 7 عقود على تأسيسها

أشارت الباحثة فى العلاقات الدولية وحقوق الإنسان أماني السنوار إلى أن أطروحات الإدارة الأميركية الجديدة بشأن الاستيطان تتماهى مع اليمين المتطرف الذي يحكم إسرائيل؛ حيث منح الرئيس دونالد ترامب الضوء الأخضر لقانون تبييض المستوطنات الذي يمهد لضمّ بؤر استيطانية جديدة غير شرعية وفق القانون الإسرائيلي.

وأوضحت أن إسرائيل فشلت في خطة تسويق نفسها للغرب، وتعيش لأول مرة مشكلتين لا يجب الاستهانه بهما:

• هاجس الشرعية الذي تواجهه لأول مرة منذ 7 عقود على تأسيسها.

• بعد عقود طويلة من ترويج الرواية الصهيونية للصراع وماهيته بدأت إسرائيل تنشغل بالرد على الرواية الفلسطينة منذ 2006 عبر:

1. الرد على تشبيه إسرائيل بنظام الفصل العنصري فى جنوب إفريقيا
2. الرد على حركة المقاطعة ونزع الاستثمارات عنها
3. الرد على محاولة نزع الشرعية عن إسرائيل
4. الرد على معاداة السامية.

ولاحظت السنوار أن هناك تراجعًا واضحًا لصورة إسرائيل في الغرب ووسط النخب السياسية والرأي العام فى أوروبا، لكنها أشارت في المقابل إلى وجود اختراقات لمصلحة إسرائيل فى العالم العربي والإسلامي؛ حيث تحاول اللعب على صراعات المنطقة العربية والخروج من حالة التوحش التى تعيشها وذلك بالقول إن إسرائيل أكثر إنسانية وأخلاقية من إيران أو بعض الأنظمة العربية الديكتاتورية وأن من مصلحة العرب الاصطفاف في حلف عربي يواجه إيران وخاصة بعد مجزرة خان شيخون.

عباس خامه يار:
الوضع العربي والإسلامي نتاج لاتفاقية سياكس-بيكو

اعتبر الدبلوماسي الإيرانى عباس خامه يار، رئيس لجنة فلسطين في رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، أن ما يشهده العالم العربي والإسلامي في المرحلة الراهنة إنما هو امتداد لاتفاقية سايكس-بيكو التي سعت لتفكيك الدول العربية وكل القوى وتحقيق حلم إسرائيل الاستراتيجي من النيل إلى الفرات. وأضاف أن المخطط الاستعماري لا يستهدف الدول العربية والإسلامية وحسب بل حضارات وشعوبًا ودولًا عبر تدميرها كما حدث فى العراق وسورية.

فقد اتضح بعد مرور قرن على وعد بلفور واتفاقية سايكس-بيكو أن الخطة كانت تستهدف تثبيت الوجود الإسرائيلي فى المنطقة، "ورغم ما يعانيه الكيان الصهيونى من أزمات حاليًّا فإن هناك جهات متعددة تعمل على بعث الروح فى هذا الجسد من أجل أن يستعيد دوره؛ إذ إن هناك قوى إقليمية ترمي إليه بطوق النجاة.

وأوضح خامه يار أن عملية عرقلة المشروع الإسرائيلى في المنطقة تعني إيقاف الهيمنة الشاملة وتحجيمها للاحتلال، داعيًا إلى التقارب بين إيران والعرب والحوار والمكاشفة، معتبرًا أن إسرائيل العامل الأساس في الأزمات التى تعصف بالمنطقة.

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية الخامسة

علي القزق:
احتفال بريطانيا بوعد بلفور يؤكد عداءها للعرب

أفاد علي القزق، سفير فلسطين السابق في أستراليا ومدير منشورات فلسطين، أن المشاكل التي يعيشها العالم العربي ترجع للدور العنصري الذى لعبته بريطانيا منذ اتفاقية سايكس-بيكو التى أدت إلى زرع إسرائيل فى المنطقة وتسببت في آلاف الجرائم ومعاناة العرب إلى اليوم. وأضاف: إن العالم العربي وبعد مرور مائة عام لم يحاسب بريطانيا رغم ما عاناه ويعانيه جراء سياستها، ولا تنظر إليها الحكومات العربية كعدو بل صديقًا يتحالفون معه، مشيرًا إلى أن إعلان بريطانيا الاحتفال بمرور مائة عام على وعد بلفور ودعوة نتنياهو للاحتفال يشير إلى إصرار بريطانيا وعدائها للعرب ومدى استخفافها وإهانتها للشعب العربي وحلفائها.

ورأى أن الحل يكمن في قيام الحكومات العربية بتسخير استثماراتها وعلاقاتها التجارية لخدمة العالم العربي وأمنه واستقراره، وربط التجارة بالسياسة من أجل إجبار الدول المعادية والغربية على إعادة النظر بمواقفها وسياستها المنحازة ضد الحقوق والمصالح العربية.

جانب من تفاعل الجمهور في الجلسة الخامسة

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية السادسة

أي مستقبل ينتظر
منطقة الشرق الأوسط؟

اختتم منتدى الجزيرة الحادي عشر جلساته الحوارية بمقاربة سؤال يتناول مستقبل النظام الإقليمي للمنطقة العربية: "أي مستقبل ينتظر منطقة الشرق الأوسط؟"، وتتفرّع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من القضايا ترتبط بمصير التسويات السياسية المطروحة لملفات سوريا وليبيا واليمن، وطبيعة الترتيبات الإقليمية والدولية في المشرق والعراق وتحديدًا ما بعد تنظيم الدولة، ودور وقدرة التكتلات العربية الجهوية والقومية في لعب دور فاعل على الصعيد الإقليمي، وصعود اليمين الأميركي والأوروبي وأثره على العلاقات مع الشرق الأوسط، واتجاه المنطقة في ظل الصراعات الإقليمية الراهنة وتدخل القوى الخارجية.

وقد شارك في الحوار مجموعة من الباحثين والخبراء، منهم: الدكتور حسن نافعة، رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سابقًا، وعدنان هياجنة، أستاذ العلاقات الدولية في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر، وطارق يوسف، مدير مركز بروكنجز، وبشير نافع، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وباحث أول في مركز الجزيرة للدراسات.

المشاركون من اليمين: **طارق يوسف، عدنان هياجنة، حسن نافعة، بشير نافع، محمد المسفر** (مديرة الجلسة)

حسن نافعة:
المشاريع الإقليمية والدولية بالمنطقة تتمدد في الفراغ العربي

استهل الدكتور حسن نافعة، رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مدخلته بالحديث عن إشكالية مصطلح منطقة الشرق الأوسط الذي يتضمن من وجهة نظره ثلاثة مكونات لابد من التمييز بينها وتحديد تفاعلاتها؛ فهناك المكون العربي والمكون الإقليمي (تركيا وإيران وإسرائيل) ثم المكون الدولي الحاضر بأساطيله ومصالحه في منطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي يفترض أن يكون المكون العربي هو الأكثر صلابة وتأثيرًا في صنع مستقبل المنطقة، باعتباره الأكثر ثقلًا من الناحية الجغرافية والسكانية، إلا أن الكتلة العربية تمثّل الحلقة الأضعف مقارنة بمثيلاتها الإقليمية والدولية وبالذات أمام المحور الروسي والأميركي.

وأضاف المتحدث أن عددًا كبيرًا من دول هذه الكتلة الأضعف تواجه مشكلات حادة داخلية وخارجية، وعزا مظاهر الضعف لبعدين أساسين، يتمثل البعد الأول في الأنظمة المستبدة والبعد الثاني في غياب إشراك الشعوب في القرار إلى جانب أزمة هوية ومحاولات إضعاف الدولة الوطنية إما بأطروحات إسلامية أو قومية. وتُعَدُّ هذه الأزمة البِنيوية برأي الدكتور نافعة شديدة العمق تستغرق وقتًا طويلًا للتغلب عليها وأن العالم العربي سيبقى الطرف الأضعف مالم تحدث حلحلة في النظامين الإقليمي والدولي. واعتبر أن الأطراف الإقليمية الأخرى، مثل: تركيا وإيران، تمتلك مشروعًا يتمدد في الفراغ العربي، أما المشروع الصهيوني فهو المشروع الحقيقي للهيمنة ولا يمكن التعامل معه إلا بطريقة واحدة وهو كسره.

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية السادسة

عدنان هياجنة:
خيارات القوة بالمنطقة لا تخدم الدول العربية

اعتبر الدكتور عدنان هياجنة، أستاذ العلاقات الدولية في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر، أن المنطقة لن تشهد تغييرات كبيرة على مستوى علاقة أميركا بالشرق الأوسط في ظل انتخاب الرئيس دونالد ترامب، وستبقى أميركا تحمي الأنظمة الموجودة مقابل خدمة ورعاية المصالح الأميركية ولا توجد خيارات من حيث توزيع القوة، أما من حيث خيارات المنطقة من وجهة نظر إقليمية فإن توزيع القوة لا يخدم المكون العربي؛ فالدور الإيراني متقدم على الدور العربي في كثير من القضايا.

وأضاف الباحث أن الأنظمة العربية قوية جدًّا أمام الفرد العربي الغير قادر على التصرف، معتبرًا أن الملاذ الوحيد للدول العربية هو إيجاد تسوية سلمية في سوريا وتراجع الدور الإيراني ودور أكثر فاعلية لأميركا.

طارق يوسف:
النخب السياسية والفكرية مطالبة بدور فاعل لتجاوز الوضع العربي

ركز طارق يوسف، مدير مركز بروكينجز في الدوحة، على قضية التفكك في النظام الإقليمي والدولة الوطنية، موضحًا أنه من المبكر التنبؤ بنطاق وحجم التغيير في الأوضاع العربية الداخلية والخارجية في المستقبل، وأضاف: إن حالة التفكك في المنظومة الإقليمية ستستمر، وأن الجانب الاقتصادي المتفكك لا يقل خطورة عن التفكك الإقليمي.

واعتبر الباحث أن أي ترتيبات في المنطقة لابد وأن ترتبط بالتغييرات التي ستطرأ على النظام الدولي, وأن ما هو مطلوب من مشروع الدولة يتجاوز معيار البقاء الذي لا يلبي طموحات الشعوب، كما أن النخب السياسية والفكرية مطالبة بدور أكبر وأكثر فاعلية إزاء الوضع القائم؛ لأن أحد أسباب الربيع العربي هو إخفاق هذه النخب وإفلاسها.

اليوم الثاني
الجلسة الحوارية السادسة

بشير نافع:
التحول الديمقراطي أمر حتمي بالمنطقة العربية

تناول بشير نافع، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وباحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، في مداخلته تاريخ نشأة الدولة وما اعتراه من مقاومات وثورات بدأت من أوروبا وانتهت في منطقة الشرق الأوسط، موضحًا "أننا لم نصل بعد في هذه المنطقة إلى النهاية في عملية التحول الديمقراطي، والمسألة قد تأخذ سنوات ولكن التغيير أمر حتمي"، وأضاف أن هناك من يضع شروطًا لهذا التحول تقوم على وجود طبقة متوسطة واستقلالية القضاء.. لكن الهند استطاعت أن تحقق تحولًا ديمقراطيًّا دون توفر هذه الشروط، رغم أهميتها.

وبالرجوع إلى العالم العربي يرى الباحث أن التحول يحدث بتوفر الشروط السابقة الذكر مع ضرورة النضال من أجل التحول الديمقراطي مسنودًا أو مدعومًا باستقلالية استقلال القضاء وقدرة المجتمع المدني على الوقوف في مواجهة تسلط الدولة.

جانب من تفاعل الجمهور في الجلسة السادسة

اليوم الثاني
كلمة ختامية

مدير مركز الجزيرة للدراسات في ختام المنتدى:
مهمتنا التنوير والتثقيف بقضايا الأمة

في ختام منتدى الجزيرة الحادي عشر، الذي انعقد خلال يومي 16 و17 أبريل/نيسان 2017، بالعاصمة القطرية، الدوحة، وناقش "أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، أعرب الدكتور صلاح الدين الزين، مدير مركز الجزيرة للدراسات ورئيس اللجنة العليا المنظِّمة للمنتدى، عن شكره وامتنانه لمشاركة الضيوف في أعمال المنتدى وإثرائهم للنقاش الذي دار حول الموضوع. وأوضح أن المنتدى يمثِّل فرصة للتقارب ونشر ثقافة الحوار ونقاش القضايا المطروحة في منطقتنا العربية والعالم، واصفًا المنتدى بـ"منبر للعصف الذهني" حول قضايا الأمة. وأكد أن مهمة مركز الجزيرة للدراسات ليست تقديم رؤى لجهات معينة بل منح فرصة للساسة وصنَّاع الرأي للغوص في مشاكل الأمة؛ لذلك فـ"إن مهمة هذا المركز مهمة تنويرية تثقيفية".

وقدَّم الدكتور صلاح الدين الزين أيضًا شكره إلى جميع مؤسسات شبكة الجزيرة الإعلامية التي شاركت في أعمال منتدى الجزيرة، وضمنها: مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، والجزيرة نت، وقناة الجزيرة، كما توجه بالشكر إلى الصحافة القطرية والدولية التى واكبت الحدث، وكذلك جميع المؤسسات الرسمية التى أسهمت بدورها في إنجاح هذا المنتدى.

المتحدثون في **المنتدى**

أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في قطر منذ العام 2011. تولّى عدة مهام دبلوماسية منها القائم بأعمال سفارة دولة قطر بالجزائر، سفير فوق العادة مفوضًا لدى سلطنة عُمان، ثم سفيرًا فوق العادة مفوضًا لدى الولايات المتحدة الأميركية، وسفيرًا غير مقيم لدى كل من المكسيك وفنزويلا.

شغل العديد من المناصب الحكومية من بينها وكيل وزارة الخارجية، وزير الدولة للشؤون الخارجية وعضو مجلس الوزراء وظل محتفظًا بهذا المنصب حتى 2011 ، كما كان عضوًا ومقررًا للجنة إعداد الدستور الدائم لدولة قطر. المسؤول عن ملف الوساطة القطرية لحل النزاع في دارفور، ويترأس اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ومجلس إدارة إعادة الإعمار والتنمية في دارفور.

رياض حجاب

المنسّق العام للهيئة العامة للمفاوضات عن المعارضة السورية ورئيس الوزراء السوري السابق. بدأ مسيرته السياسية منذ العام 1989 حيث تقلّد العديد من المناصب في مؤسسات الدولة، كما تولّى مهام حزبية كثيرة في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي قبل انشقاقه عن النظام في أغسطس/آب 2012. عُيّن وزيرًا للزراعة في أبريل/نيسان 2012، ثم رئيسًا للوزراء في 6 يونيو/حزيران 2012.

وبعد مرور 16 شهرًا على اندلاع الثورة السورية انشقّ عن النظام والتحق بصفوف المعارضة. انتُخب، في ديسمبر/كانون الأول 2015، مُنسّقًا عامًا للهيئة العليا للمعارضة السورية المكلّفة بالتفاوض مع النظام السوري.

يوسف الشويري

أستاذ التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا. عمل أستاذًا مشاركًا للدراسات الإسلامية في جامعة مانشستر البريطانية وتولّى إدارة الدراسات العليا لطلبة الدكتوراه. عمل سابقًا أستاذًا مشاركًا في التاريخ العربي والإسلامي في جامعة إكستر، ودرّس في جامعة أكسفورد، كما انضم إلى جامعات عديدة كزميل ومنها الجامعة الأميركية في بيروت.

شغل منصب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كامبريدج وله عدّة مؤلّفات باللغتين العربية والإنجليزية، منها: "مسارات العروبة"، و"الكتابة التاريخية العربية الحديثة"، و"الأصولية الإسلامية"، و"دليل تاريخ الشرق الأوسط".

الصادق المهدي

سياسي ومفكر سوداني وإمام الأنصار ورئيس حزب الأمة. ترأس حكومة السودان في فترتي (1967–1969) و(1986–1989). بدأ حياته المهنية موظفًا بوزارة المالية قبل أن يصبح مديرًا للقسم الزراعي بدائرة المهدي وعضوًا بمجلس إدارته. تولّى رئاسة اتحاد منتجي القطن بالسودان، ثم انخرط في صفوف المعارضة ليدخل المعترك السياسي كأحد رموز المعارضة لنظام عبود.

تولّى رئاسة الجبهة القومية المتحدة في الفترة من 1961–1964، ثم 1972–1977.

إنتُخب رئيسًا لحزب الأمة في العام 1964 ثم أعيد انتخابه في العام 1986. من مؤلفاته: "مسألة جنوب السودان"، و"جهاد من أجل الاستقلال"، و"يسألونك عن المهدية"، و"تحديات التسعينات"، و"الديمقراطية عائدة وراجحة".

محمد جبرون

أستاذ وباحث في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمدينة طنجة بالمغرب. حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ.

له عدد من الكتب والدراسات والمشاركات العلمية والمحاضرات. من مؤلفاته: "الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري"، و"الإسلام والحداثة"، و"المقاصد في الفكر الإصلاحي الإسلامي"، و"إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة"، و"إمكان النهوض الإسلامي"، و"فصول من تاريخ المغرب والاندلس"، و"مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة". فاز كتابه "نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره" بجائزة المغرب للكتاب في مجال العلوم الإنسانية في العام 2016.

محمد محسوب

وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية الأسبق في مصر. عمل أستاذًا بكلية الحقوق بجامعة المنوفية وشغل منصب عمادتها. درّس القانون الاقتصادي الدولي بالسربون وشارك بأبحاث حول التحكيم والتشريعات الاقتصادية بالمعهد الدولي للقانون المقارن في لوزان.

ترأس لجنة الصياغة بالجمعية التأسيسية للدستور بعد ثورة 25 يناير/كانون الأول 2011، وتولّى الأمانة العامة للمجموعة الشعبية القانونية لاستعادة الثروات المنهوبة للشعب المصري. من مؤلفاته: "الدولة المصرية الحديثة من النهضة إلى التبعية"، "الخصام بين القانون والأخلاق"، و"المبادئ فوق الدستورية".

حصل على العديد من الجوائز المحلية والعالمية منها جائزة الدولة التشجيعية عن كتابه "الخصام بين القانون والأخلاق"، وجائزة أفضل بحث بمؤتمر قانون الأسرة باستوكهولم.

المتحدثون في **المنتدى**

أبو يعرب المرزوقي
أستاذ الفلسفة العربية واليونانية بالجامعة التونسية. عمل وزيرًا مستشارًا لدى رئاسة الحكومة كما شغل عضوية المجلس التأسيسي. عضو المجلس العلمي للمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة، الذي تولّى إدارة قسم الترجمة فيه. درّس الفلسفة الإسلامية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

له العديد من المؤلفات في الفلسفة وشؤون النهضة، من بينها: "الاجتماع النظري الخلدوني والتاريخ العربي المعاصر"، و"شروط نهضة العرب والمسلمين"، و"آفاق النهضة العربية"، و"استئناف العرب لتاريخهم الكوني".

ترجم عددًا من النصوص الفلسفية، من بينها: "جدلية الدِّين والتنوير" لهيجل (عن الألمانية)، و"مصادر الفلسفة العربية" لبيار دوهام (عن الفرنسية)، و"الأميركيون الجوامح" للوودي هلتون (عن الإنجليزية).

صدقه بن يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز سابقًا. حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كليرمونت الأميركية في العام 1983.

عمل معيدًا لكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، ومستشارًا غير متفرغ بمجلس الأمن الوطني، وملحقًا ثقافيًا بالسفارة السعودية بواشنطن.

تولّى صدقه عضوية ورئاسة عدة لجان أكاديمية في جامعة الملك عبد العزيز وخارجها، وشارك في عشرات المؤتمرات والندوات العلمية العربية والدولية. من مؤلفاته: "الربيع العربي: تعثر المتعسر"، و"مبادئ العلوم السياسية".

جون مسنر
المدير التنفيذي لصندوق السلام والمدير المشارك لمؤشر الدول الهشّة الذي أُطلق في العام 2005 والذي يُصنِّف الدول وفقًا لدرجة استقرارها، وبالنظر للتحديات والأخطار التي تواجهها.

يُقدِّم مسنر شهاداته وتقاريره الدورية أمام هيئات رسمية إقليمية ودولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. تغطي تقاريره وأنشطته البحثية الميدانية عدّة بلدان، منها: كوستاريكا والهند والمكسيك وتيمور الشرقية.

قبل التحاقه بصندوق السلام عمل مسنر بين عامي 2006 و2010 مديرًا للجمعية الدولية لعمليات السلام، كما أسّس وترأس تحرير مجلة عمليات السلام الدولية.

عادل الشرجبي
أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، باحث ومحلل سياسي في قضايا الديمقراطية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان، وأوضاع الفئات الاجتماعية المهمشة.

عمل مستشارًا علميًّا لعدد من المراكز البحثية، أهمها: المركز العام للدراسات والبحوث، والمرصد اليمني لحقوق الإنسان، وأسهم في تأسيس الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. يشرف على إعداد التقرير السنوي للديمقراطية وحقوق الإنسان في اليمن. ألّف وحرّر وشارك في تأليف عدد من الكتب، من بينها: "الكُلفة الاجتماعية للعنف العائلي الموجَّه ضد النساء في اليمن"، "القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن"، "الفاعلون غير الرسميين في اليمن".

حاصل على جائزة مؤسسة العفيف الثقافية في العام 2005.

محمد الكوخي
كاتب وباحث مغربي، حاصل على شهادة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية، وماجستير عن التحول الاقتصادي في المنطقة العربية من جامعة فيليبس ماربورغ بألمانيا.

تُغطّي اهتماماته البحثية مجالات الاقتصاد والعلوم السياسة والاجتماعية والدراسات الثقافية. نشر العديد من الدراسات والأبحاث وشارك بفصول في عدّة كتب، منها: "الإصلاح الديني والتغيير الثقافي: نحو رؤية إنسانية" (2013)، و"الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة" (2016).

من مؤلّفاته كتاب "سؤال الهوية في شمال إفريقيا: التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ" (2014)، وكتاب "الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب" (2015).

فهمي هويدي
مفكّر وكاتب صحفي متخصص في شؤون العالم العربى والإسلامي. تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة والتحق بقسم الأبحاث في جريدة الأهرام التي قضى فيها نحو عشرين عامًا تدرَّج خلالها في مواقع المسؤولية إلى أن أصبح نائبًا لرئيس التحرير.

انضم في منتصف السبعينات إلى أسرة مجلة العربي الكويتية وأصبح مديرًا لتحريرها. ينشر مقالاته الأسبوعية بالتوازي في عدد من الصحف العربية في كلٍّ من مصر ولبنان والإمارات وقطر وسلطنة عُمان والبحرين والأردن والكويت. له العديد من المؤلفات، من بينها: "القرآن والسلطان"، و"إيران من الداخل"، و"طالبان: جند الله في المعركة الغلط"، و"مواطنون لا ذميون"، و"الإسلام والديمقراطية".

المتحدثون في **المنتدى**

خالد الدخيل

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الملك سعود سابقًا. عمل أستاذًا زائرًا في مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي بواشنطن. حاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. له مشاركات واسعة في الكتابة السياسية والثقافية؛ حيث يكتب في أكثر من صحيفة عربية وعالمية، مثل: الرياض السعودية والحياة اللندنية والاتحاد الإماراتية والنيويورك تايمز الأميركية. عضو مجلس تحرير مجلة "دراسات فلسطينية" التي تصدر عن "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" في بيروت.

يشارك بشكل مستمر في البرامج السياسية التليفزيونية حول قضايا العالم العربي ومنطقة الخليج بشكل خاص.

لويزة دريس آيت حمادوش

أستاذة محاضِرة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر 3، وباحثة مشاركة لدى مركز البحوث والدراسات حول الاقتصاد التطبيقي للتنمية. حاصلة على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر.

تعمل حاليًّا رئيسًا لفريق بحثي حول السياسة الخارجية الجزائرية في مخبر الدراسات المغاربية التابع لكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. عضو لجنة التكوين في الدكتوراه في تخصص تحليل النزاعات وبناء السلام بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تتركز أبحاثها العلمية حول الجزائر وتشمل اهتماماتها المشهد السياسي الداخلي، والسياسة الخارجية، والرهانات الإقليمية.

غالب دالاي

مدير البحوث في منتدى الشرق، وباحث مشارك في مركز الجزيرة للدراسات للشؤون التركية والكردية. عمل في السابق زميلًا زائرًا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين، وباحثًا سياسيًّا في مؤسسة "سيتا" (SETA) للأبحاث في أنقرة.

يكتب بانتظام أوراقًا بحثية عن السياسة التركية لفائدة صندوق مارشال-ألمانيا الأميركي، بالإضافة إلى كونه محررًا لقسم مراجعة الكتب في فصلية "رؤية تركيا".

دالاي مدوِّن في "هافينتغتون بوست"، ويُقدِّم برنامجًا تليفزيونيًّا أسبوعيًّا حول السياسة الخارجية التركية على فضائية تي في نت (TV NET).

الدرديري محمد أحمد

أستاذ القانون بجامعة الخرطوم، وحاصل على الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة ليستر البريطانية.

نال ماجستير القانون من جامعة لندن، وماجستير القانون الدولي لحقوق الإنسان من جامعة أكسفورد. كان الممثل القانوني للسودان في النزاع الحدودي بشأن منطقة أبيي لدى المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي. كما كان مقرِّرًا لمفوضية المراجعة الدستورية التي صاغت دستور السودان في العام 2005. سفير سابق وعضو بوفد السودان المفاوض بشأن الاتفاقية التي منحت جنوب السودان تقرير المصير. تشمل اهتماماته البحثية القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.

صدر له حديثًا كتاب "الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي".

محمد مختار الشنقيطي

باحث متخصص في قضايا الفكر الإسلامي والإصلاح الديني وتاريخ الطوائف في المجتمعات المسلمة، وأستاذ الأخلاق السياسية وتاريخ الأديان بمركز التشريع الإسلامي في كلية قطر للدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة.

حاصل على درجة الدكتوراه في تاريخ الأديان من جامعة تكساس الأميركية، وكان موضوع رسالته "أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية-الشيعية".

تُرجمت مؤلفاته ودراساته إلى عدد من اللغات من بينها التركية والألبانية والبوسنية والفارسية. يظهر الدكتور الشنقيطي باستمرار على شاشة الجزيرة وله إسهامات منتظمة في موقع الجزيرة.نت، حيث نُشرت له مئات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية.

معتز الخطيب

أستاذ مساعد في مركز التشريع الإسلامي والأخلاق بجامعة حمد بن خليفة، والمشرف على وحدة أبحاث "الإسلام والمنهجية والأخلاق" في المركز. حصل على درجة الدكتوراه في السُّنَّة وعلوم الحديث عن أطروحته حول مناهج المحدثين والأصوليين.

عمل محررًا لـ"الإسلام وقضايا العصر" في موقع إسلام أونلاين، ومُعدًّا لبرنامج "الشريعة والحياة" في "الجزيرة".

عمل باحثا زائرًا في مركز الدراسات الشرقية ثم في مركز الدراسات العابرة للأقاليم في برلين. ألَّف وحقَّق وحرَّر عددًا من الكتب المنشورة، كما نشر العديد من الدراسات المحكمة في مجالات نقد الحديث، والفقه الإسلامي المعاصر، والمنهجية، والفكر الإسلامي الحديث والمعاصر.

المتحدثون في **المنتدى**

خليل العناني
أستاذ العلوم السياسية المشارك في برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا.

درّس فى عدد من الجامعات الأميركية والأوروبية، مثل جامعة جورجتاون، وجامعة جونز هوبكنز، وجامعة جورج واشنطن، وجامعة دورهام في بريطانيا. عمل باحثًا بمعهد الشرق الأوسط فى واشنطن، وباحثًا زائرًا فى معهد بروكينغز للأبحاث فى واشنطن. ألّف العناني العديد من الكتب والأبحاث منها "الإخوان المسلمون: تفاعلات الدين والهوية والسياسة"، و"الانتخابات والتحول الديمقراطي فى الشرق الأوسط"، و"الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن".

مصطفى سواق
يشغل حاليًا منصب مدير عام شبكة الجزيرة الإعلامية بالوكالة، تولّى قبل ذلك عددًا من المسؤوليات في الشبكة منها مدير قناة الجزيرة الإخبارية، ومدير أخبار القناة الإخبارية ومستشارًا للشيخ حمد بن ثامر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة.

كما تولّى منصب مدير مركز الجزيرة للدراسات ومدير مكتب قناة الجزيرة في لندن. قبل التحاقه بالشبكة، عمل سواق بهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" ومركز تليفزيون الشرق الأوسط "إم بي سي". حصل سواق على شهادة الدكتوراه في الدراسات الأدبية وكان يُدَرِّس مادة "نظرية الأدب" في جامعة الجزائر عندما قرّر التخلي عن مهنة التدريس والالتحاق بمهنة الصحافة والإعلام.

كريغ موراي
سفير بريطانيا في أوزباكستان بين عامي 2002 و2004. مؤرِّخ ومدوِّن وناشط في مجال حقوق الإنسان. تولّى رئاسة جامعة دندي البريطانية من 2007 إلى 2010.

التحق بالسلك الدبلوماسي في العام 1984 حيث تنقَّل بين عدد من البلدان، من بينها: بولندا ونيجيريا وسيراليون وليبيريا وتوغو.

شمل نشاطه الدبلوماسي أيضًا، سواء في صلب وزارة الخارجية البريطانية أو في إطار الأمم المتحدة، ملف العقوبات على العراق، والنزاع في قبرص، ومفاوضات السلام في بلدان غرب إفريقيا. من مؤلَّفاته: "سيكندر بورنس: رجل توغو الكاثوليكي البرتقالي"، و"الدبلوماسية القذرة"، و"قتل في سمرقند".

غانم النجار
أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الجامعة نفسها. أستاذ زائر في عدد من الجامعات، وخبير دولي لدى العديد من المنظمات العالمية. ترأّس وشارك في لجان تقصي الحقائق في دول آسيوية وإفريقية وعربية.

تولى رئاسة مجلس أمناء الصندوق العربي لحقوق الإنسان، وعينه الأمين العام للأمم المتحدة خبيرا مستقلا في حقوق الإنسان في الصومال. كان مفوضًا دوليًّا في اللجنة الدولية للحقوقيين، ونال جائزة المراقب الدولي من منظمة هيومن رايتس ووتش عن نشاطه الحقوقي. له مؤلفات عديدة في حقوق الإنسان والعلوم السياسية، ويساهم بشكل مستمر في الكتابة للصحافة والظهور في وسائل الإعلام.

رفيق هوديتش
مدير الاتصال بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومشرف على منشورات المركز ومنصّاته الرقمية باللغة الإنجليزية والإسبانية والعربية.

تتركز جهوده على تعزيز النقاش العام حول العدالة الانتقالية في مراحل الانتقال الديمقراطي، وحول دور وسائل الإعلام في سياق تجارب العدالة الانتقالية والتزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب. كان متحدثًا باسم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومنسقًا للتوعية في البوسنة والهرسك.

ترأس قسم الإعلام والتوعية في محكمة البوسنة والهرسك، وفي العام 2016 حصل على جائزة "الشجاعة المدنية" من جامعة فوتتبون في سيانت لويس.

عبد الوهاب بدرخان
بدأ حياته المهنية في مجال الصحافة عام 1973 بصحيفة "النهار" البيروتية.

تابع دراسته في الجامعة اللبنانية، وأنهى دبلومين في التاريخ والإعلام، ثم انتقل في أواخر عام 1979 إلى باريس لمتابعة دراساته العليا؛ حيث حصل على درجة الماجستير في علوم الإعلام.

عمل في مجلة النهار العربي والدولي التي أرسلته أوائل عام 1980 إلى أفغانستان لتغطية الغزو الروسي، وفي أواخر عام 1988 انتقل إلى لندن، وانضم إلى صحيفة "الحياة" وتسلّم مسؤولية إدارة القسم السياسي العربي، ثم عُـيِّن مديرًا للتحرير، وأصبح نائبًا لرئيس التحرير عام 1998، وكان خلال هذه الفترة أحد المعلقين والمحللين في الصحيفة.

المتحدثون في **المنتدى**

أحمد بن شمسي

مدير الاتصال والمرافعة في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة "هيومن رايتس ووتش". عمل سابقًا مدير النشر ورئيس التحرير للمجلتين المغربيتين: تيل كيل (باللغة الفرنسية) ونيشان (باللغة العربية). حصل على ماجستير العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية في باريس، وعلى ماجستير في اقتصاد التنمية من جامعة السوربون.

عمل باحثًا زائرًا في برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في مركز التنمية والديمقراطية وسيادة القانون بجامعة ستانفورد. حصلت بعض أعماله الصحفية على جوائز من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة سمير قصير اللبنانية.

محمد جميل ولد منصور

رئيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، ونائب سابق في البرلمان الموريتاني، ومرشح لرئاسة الجمهورية في انتخابات العام 2009.

حصل على دبلوم الدراسات الجامعية المعمقة من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس في المغرب، وشهادة الباكالوريوس في الشريعة الإسلامية من المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية. بدأ نشاطه السياسي والنقابي مبكرًا من خلال النوادي والاتحادات الطلابية في ثمانينات القرن العشرين.

إثر موجة الاعتقالات والسجون التي طالته سنة 2003 مع قيادات التيار الإسلامي حصل على اللجوء السياسي في بلجيكا، ثم عاد سنة 2004 ليزاول نشاطه في الداخل.

برهان غليون

أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون.

كان أول رئيس للمجلس الوطني السوري الذي قاد المعارضة السورية قبل إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم الإنسانية ودكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة السوربون.

له أكثر من عشرين مؤلَّفًا في الفكر والسياسة والاجتماع العربي، من بينها: "اغتيال العقل"، و"الإسلام والسياسة: الحداثة المغدورة"، و"مجتمع النخبة"، و"المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات"، و"بيان من أجل الديمقراطية"، و" المحنة العربية: الدولة ضد الأمة".

أماني السنوار

باحثة في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان. حاصلة على درجة الماجستير في السياسة والعلاقات الدولية من معهد الاتحاد الأوروبي بجامعة مرمرة.

عملت لمدة ثلاث سنوات مديرة إقليمية للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، كما عملت باحثة حقوقية في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لها إسهامات في عدة مشاريع إعلامية، من بينها: وكالة قدس برس للأنباء والخليج أونلاين. شاركت في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدورية التابعة للأمم المتحدة. لها عدة دراسات محكَّمة منشورة باللغتين العربية والإنجليزية، ولها كتاب تحت النشر حول تغيرات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه إسرائيل والدور الحاسم للنخب الأوروبية.

عباس خامه يار

دبلوماسي إيراني ورئيس لجنة فلسطين في رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية وعلى الماجستير في العلاقات الدولية والعلوم السياسية من جامعة طهران.

عمل ملحقا ثقافيًّا في سفارة إيران في بيروت، ورئيسًا لدائرة الشؤون الإفريقية في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي سابقًا. كان مستشارًا ثقافيًّا لإيران في الدوحة والكويت، ونال شهادة تقدير من المكتب الإقليمي لليونسكو كأفضل مستشار ثقافى في منطقة الخليج. أشرف على تحرير العديد من الصحف والمجلات من بينها "الوفاق"، "الوحدة"، "التوحيد"، "شاهد ياران". من مؤلفاته كتاب: "إيران والإخوان المسلمون: عوامل الالتقاء والافتراق".

علي القزق

سفير فلسطين السابق في غينيا الجديدة وتيمور الشرقية، ومؤسس ومدير عام مجلس الشؤون الأسترالية-العربية.

عمل في السابق دبلوماسيًّا رفيع المستوى في المنطقة الأسترالية لمدة خمسة وعشرين عامًا. أسَّس البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في أستراليا، وكان رئيسًا للوفد الفلسطيني إلى أستراليا ونيوزيلندا وجنوب المحيط الهادي بين عامي 1980- 2006. منحه رئيس فانواتو ميدالية العيد العشرين لاستقلال بلاده ليصبح أول سفير من الشرق الأوسط يحصل على مثل هذه الجائزة في منطقتي المحيط الهادي وأستراليا.

السفير القزق مؤسس وناشر ومحرر مشارك لصحيفة (Free Palestine) الأسترالية، ومحرر كتاب قضية القدس وكتيبات ومطبوعات أخرى عن القضية الفلسطينية.

المتحدثون في **المنتدى**

حسن نافعة
أستاذ العلوم السياسية والرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. عمل أستاذًا زائرًا في العديد من الجامعات وحاضر في العديد من المعاهد الدبلوماسية التابعة لوزارات الخارجية في مصر وعدد من الدول العربية.

تولّى الأمانة العامة للجمعية العربية للعلوم السياسية، وعمل منسقًا عامًا للحملة المصرية ضد التوريث، ثم للجمعية الوطنية للتغيير. له عشرات الدراسات المنشورة في مجلات متخصصة.

من مؤلفاته: "إصلاح الأمم المتحدة"، و"مصر والصراع العربي-الإسرائيلي"، و"الأنظمة السياسية في غرب أوروبا وأميركا الشمالية".

حصل على عدة جوائز، من بينها: جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية، وجائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية.

عدنان هياجنة
أستاذ العلاقات الدولية في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أريزونا الأميركية.

عمل في التدريس والبحث العلمي في عدد من الجامعات الأميركية والعربية والأردنية. نشر عشرات الأبحاث والكتب بالعربية والإنجليزية. تشمل اهتماماته البحثية العلاقات الدولية، ومناهج البحث العلمي، والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأمن الخليج العربي، والتنمية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي.

من مؤلفاته: "العلاقات الخليجية-الأردنية: الواقع والمستقبل"، و"العلاقات الأميركية-الأردنية"، و"دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه الوطن العربي"، و"التسلح في الوطن العربي".

طارق يوسف
مدير مركز بروكنجز- الدوحة، وزميل أول في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية بمعهد بروكنجز. درَّس في جامعتي جورجتاون وهارفارد، وعمل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة. شغل العديد من العضويات في المجالس الاستشارية لدى منظمات تنموية ومجالس الإدارة في مؤسسات مالية. تُركّز أبحاثه على الاقتصاد السياسي واستراتيجيات دمج الشباب في العالم العربي. تشمل اهتماماته التحولات السياسية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع.

نشر عشرات الأوراق البحثية وشارك في تحرير العديد من التقارير والكتب من بينها: "ما بعد الربيع: الانتقال الاقتصادي في العالم العربي"، "يقظة الشباب: الاقتصاد والمجتمع والسياسات عشية الربيع العربي".

بشير موسى نافع
أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وباحث أول في مركز الجزيرة للدراسات. درَّس التاريخ الإسلامي في الكلية الإسلامية ومعهد بيركبك في جامعة لندن.

يكتب بانتظام في موقع ميدل إيست آي وصحيفة القدس العربي اللندنية.

تتركز اهتماماته البحثية على مصر، والعراق، وحركات الإسلام السياسي، والحركة الإصلاحية، وسياسات الشرق الأوسط بشكل عام. ألّف وحرَّر وشارك في تأليف العديد من الكتب باللغتين العربية والإنجليزية حول تاريخ القومية العربية، والقضية الفلسطينية، والحركات الإسلامية المعاصرة، وتاريخ الفكر الإسلامي.

وله إسهامات في عدد من الدوريات الأكاديمية العربية والعالمية.

ملحق (1)

تأطير عام

تعيش الدولة العربية منذ نشأتها أزمة بنيوية متعددة الأوجه تعود في بعض وجوهها إلى السياق التاريخي الذي ولدت فيه كوريث للاستعمار الذي خلّف لديها عاهات مستديمة، من أبرزها: التبعية للخارج على المستوى الدولي، والتجزئة على المستوى الإقليمي، والاستبداد على المستوى المحلي. وعلى مدى العقود الماضية تفاقمت تلك الأزمة وتجلّت في تعدد مظاهر الفشل:

- فشل في بناء نظام سياسي تعددي.
- فشل في بناء اقتصاد قوي ونموذج تنموي مستدام.
- فشل في إدارة علاقات دولية متوازنة بعيدًا عن التبعية والتذيل للقوى الأجنبية.
- فشل في تأسيس إجماع وطني ونحت هوية وطنية جامعة قادرة على إدماج كافة مكونات المجتمع.
- فشل في التكامل العربي وردم الهوة التي خلقتها خرائط وتسويات ما بعد الحرب العالمية بين القوى الدولية المتصارعة.

انعكس فشل الدولة العربية وتفاقم أزماتها المتعددة على الوضع الإقليمي، فرغم تعدد محاولات التكتل والتقارب بين بلدان المنطقة، لم يتمكن العرب من بناء نظام إقليمي فاعل ومنسجم في توجهاته وسياساته الداخلية والخارجية. فقد ظلت الجامعة العربية منذ إنشائها إطارًا شكليًّا للقاءات القمة دون أن تتحول إلى محرك للتعاون والعمل المشترك، ولم تفلح تجارب التكتل الإقليمي الأخرى (اتحاد المغرب العربي/مجلس التعاون العربي/ مجلس التعاون الخليجي) في حشد إمكانات الدول المنضوية تحتها لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية فاندثر الأول وشُلّ الثاني وظل أثر الثالث محدودًا. بالمقابل، ساد الانقسام بدل الوحدة والتنافس بدل التكامل، ودخلت المنطقة في صراعات متشعبة ومستمرة زادها التدخل الخارجي تعقيدًا.

ولم يكن الربيع العربي إلا لحظة كاشفة عن مدى هشاشة الدولة وضعف الأنظمة السياسية التي قادتها لعقود؛ فقد تزايد عدد البلدان العربية المهددة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، في أمنها واستقرارها ووحدتها المجتمعية والترابية. كما دخل النظام الإقليمي المأزوم في مرحلة موت سريري، ولا يبدو أنه سيجد توازنه واستقراره إلا في ظل ترتيبات جديدة تأخذ بعين الاعتبار إصلاح الدول العربية إصلاحًا عميقًا يعالج أزماتها الهيكلية ويحقق التكامل فيما بينها. بدون ذلك، ستظل المنطقة العربية ساحة خصبة لتنافس المشاريع الإقليمية الأخرى، وسيظل الصراع هو الآلية الأبرز لنحت مستقبل الشرق الأوسط.

يناقش منتدى الجزيرة الحادي عشر أزمة الدولة العربية وأثرها على مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ضمن المحاور التالية:

محاور للنقاش:

- الدولة العربية: سياقات النشأة ومظاهر الأزمة الراهنة.
- هل مازال الربيع العربي يمثّل أفقًا للإصلاح والتغيير على مستوى الدولة والإقليم؟
- العرب والقوى الإقليمية الصاعدة.
- الشباب وأزمة الدولة العربية
- حقوق الإنسان في مراحل الانتقال السياسي.
- مئة عام على وعد بلفور: ماذا يعني وجود دولة إسرائيل في المنطقة؟
- خيارات العرب إزاء القوى الإقليمية الصاعدة: هل الصراع بين المشاريع الإقليمية حتمي؟
- أي مستقبل ينتظر منطقة الشرق الأوسط؟

ملحق (2)

النص الكامل للكلمة التي قدَّمها سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس مجلس الوزراء القطري، خلال افتتاح أعمال منتدى الجزيرة الحادي عشر.

بسم الله الرحمن الرحيم
سعادة الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة الإعلامية،،
أصحاب السعادة،،
الحضور الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
أحيِّيكم جميعًا وأشكركم على دعوتي للمشاركة في هذا المنتدى المهم حول موضوع "أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط". ويسعدني الاستجابة لدعوة المنتدى للتحدث حول الدور العربي في معالجة أزمات الإقليم بالتركيز على حالة دارفور.

1. طبيعة النزاعات في المنطقة وأهمية دراستها

تشهد المنطقة سيلًا من الصراعات التي صارت تتوسع بطريقة غير مسبوقة، وفي وسط هذه الصراعات تظهر الفاجعة الإنسانية: مئات من القتلى والجرحى والنازحين واللاجئين وعشرات المدن المدمرة والمجتمعات المنهارة، وغدت هذه المناطق تستقبل الموت أكثر من الحياة، كما هو الوضع المأساوي الحالي لأهلنا في سوريا نتيجة تعنُّت النظام السوري وجرائمه المروِّعة في حق الشعب السوري.

إن دراسة النزاعات وتحليلها وطرق إدارتها صارت الطريق الوحيد للتعامل مع النزاعات بطريقة سليمة ومحاولة إيجاد حلول عادلة ودائمة لها؛ إذ إن النزاعات، كما يقول المختصون، ليست مجموعة أحداث منعزلة، بل هي تركيب معقَّد متشابك ويضم أبعادًا متعددة، وهي لا تحدث من فراغ، بل هي بِنْت مجتمعها وعصرها ونتاج ظروفها.

لقد علمتنا التجارب أن معظم النزاعات هي إدراك خاطئ لمسألة موضوعية، هي الاعتراف بوجود النزاع؛ لأن الأطراف المتنازعة تركِّز فقط على الجوانب السلبية لنقاط الاختلاف، ولو نظر كل طرف نحو الجوانب الإيجابية لكان من الممكن خلق فرص لحل النزاعات، ولكن يظل الشغل الشاغل هو البحث عن آلية فاعلة للتعامل مع هذه النزاعات، وتحويلها من بُعدها السلبي إلى الإيجابي بالوصول إلى التفاهمات وضمان حقوق الجميع.

إن دراسة الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة صارت مسألة ذات أهمية بالغة لتقديم فهم أفضل لطبيعة النزاعات والابتعاد عن النمطية في توصيفها.

إن استمرار الأوضاع الصعبة غير المسبوقة التي تمر بها المنطقة لن تمكِّن دول المنطقة والدول المجاورة لها من تنفيذ خطة التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة والمنطقة بحاجة ماسَّة لها.

2. آليات الحل المتوفرة

كما هو معلوم، فإن الأنظار تتجه إلى الآليات الجماعية لحل النزاعات كلما لاح نزاع في الأفق، وكان الأصل أن توفر هذه الآليات وسائل فعالة لتجاوز الخلافات في إطار تكتل وحدوي يحفظ الهوية العربية ويدافع عن القضايا المصيرية، وللأسف لم تقدم هذه الآليات ما كان مأمولًا منها لأسباب نعلمها جميعًا وليس المقام هنا مناسبًا للخوض فيها، ونذكر هنا بصفة خاصة قضية فلسطين وهي القضية المركزية.

لقد أنشأت الجامعة مجلس السلم والأمن العربي كأداة أساسية لفضِّ النزاعات وحفظ السلم والأمن والوساطة في إيجاد الحلول السياسية التي تنشأ في الوطن العربي، وهي تجربة لم تكتمل ولا تزال في طور الإعداد والتوثيق. وهناك حاجة للتعرُّف على تجارب المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ملحق (2)

لقد أدّى هذا الغياب لدور الجامعة في حلّ نزاعات المنطقة إلى ظهور الدور العربي في صورته الفردية المتمثل في مبادرات بعض الدول العربية بأن تملأ بعض الفراغات التي حدثت في الجهد الجماعي. والدور الفردي لا يُقصي ولا يهمِّش ولا ينافس بأية حال من الأحوال الدور الجماعي الإقليمي ولكن بالعكس يسعى إلى تفعيله ودعمه للقيام بدوره المنتظر.

وعلى صعيد الدور شبه الإقليمي، فإن لمجلس التعاون الخليجي من الإمكانات السياسية والخبرات والشراكات والعلاقات ما يؤهله للقيام بدور فعَّال في الوساطة في حلّ النزاعات بالطرق السلمية.

3. دور الجامعة تجاه أزمة دارفور 2003، ودخول دولة قطر على خط حلّ الأزمة

ارتكز دور الجامعة في بادئ الأمر على إصدار بيان يدين الانتهاكات في دارفور ويطالب بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الانتهاكات لتقديم تقرير عن الوضع في دارفور (2004).

واستمرت الجهود والمساعي من جامعة الدول العربية لحل مشكلة دارفور حيث شكّلت، في أكتوبر/تشرين الأول 2008، لجنة وزارية سداسية تضم السعودية وسوريا والجزائر ومصر وليبيا ودولة قطر لإحياء المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، وطلبت الجامعة من دولة قطر استضافة تلك المفاوضات، وعيَّنت الجامعة مبعوثًا خاصًّا لها لدارفور.

وهنا أود أن أقول: إن دولة قطر وفي إطار الجامعة العربية حرصت من أول يوم على أن تتوسع دائرة الوساطة للنزاع في دارفور لتشمل المكوِّن الأفريقي لأهميته في الحل السلمي، خصوصًا إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الجهود السابقة كانت كلها تتم في الإطار الإفريقي، وعلى ضوء ذلك، اقترحت دولة قطر تشكيل لجنة وزارية عربية-إفريقية حول السلام في دارفور، وتم اختيار دولة قطر لرئاستها لهذا الغرض. وقد ناشدت اللجنة منذ اجتماعها الأول في نيويورك، في سبتمبر/أيلول 2009، وبالتنسيق مع الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، الأطراف السودانية التجاوب مع الجهود المبذولة لعقد محادثات سلام في أقرب وقت ممكن وتحمُّل مسؤولياتها من أجل تعزيز فرص تحقيق السلام، وتحديد جدول زمني للتفاوض.

وقد مثَّل انخراط الجانب الإفريقي مع الجهود العربية نقطة تحول كبيرة في مسار الجهود العربية لحل النزاعات بإشراك الجهود الإقليمية الأخرى.

4. المناهج المستحدثة في الدور القَطَري لحل النزاعات ولاسيما على صعيد الوساطة

إن أهم ما يميز مبادرة الدوحة للسلام في دارفور هي مشاركة المجتمع المدني الأهلي في المفاوضات بين الأطراف بصورة غير مباشرة. لقد وجدت مبادرة الدوحة أن أزمة دارفور لا يمكن أن تُحل في إطار التفاوض بين الحكومة والحركات المسلحة، والدليل هو اتفاقية أبوجا التي لم تحل المشكلة لأن المجموعات التي وقَّعت عليها كانت لا تعبِّر عن أغلبية أهل دارفور، فكنَّا نبحث عن إطار واسع لنتمكن من خلاله من إشراك أهل دارفور في حلّ قضاياهم وذلك لا يمكن أن يكون عبر بوابة الحركات المسلحة التي لا تمثِّل غالبية أهل دارفور كما ذكرنا.

وإدراكًا للحتمية المطلقة بأن تكون عملية سلام الدوحة شاملة بهدف الوصول إلى سلام شامل، وتعلمًا من تجارب الماضي، اعتمدنا لأول مرة منهجًا متعدد المسارات، وتم تصميم أحد هذه المسارات لمساعدة مجموعات المجتمع المدني في دارفور للتعبير عن آرائهم ومواقفهم بشأن القضايا المختلفة المتعلقة بأسباب النزاع والآثار المترتبة عليه. وتحقيقًا لهذه الغاية عقدنا منتدى الدوحة التشاوري الأول، ومنتدى الدوحة التشاوري الثاني للمجتمع المدني والنازحين واللاجئين في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، ويوليو/تموز 2010 على التوالي.

وقد أتاحت هذه المنتديات الفرصة للنازحين واللاجئين والمجتمع المدني وأبناء المهجر وزعماء القبائل للإعراب عن آرائهم ومواقفهم بشأن النزاع وكيفية معالجة أسبابه الجذرية.

وبينما كان كل هذا يجري أبقينا الوساطة على مسار المفاوضات جارية عن طريق مواصلة المحادثات المباشرة بين الحكومة والحركات المسلحة. وعلى أساس مخرجات كل هذه المشاورات أعددنا مشروع اتفاق سلام بشأن كافة القضايا التي تعتبر هي الأسباب الجذرية للنزاع، وما ترتبت عليه من نتائج، وعلى هذه الخلفية جاء تنظيم المؤتمر الموسَّع لأصحاب المصلحة في دارفور، وتمثَّلت أهمية المؤتمر في أنه وفَّر فرصة لأطراف النزاع وأصحاب المصلحة للنظر في كافة النقاط وعمل التنازلات الضرورية. كما أن هذا المؤتمر ساعدنا في الخروج بأفضل الحلول التوفيقية وقدمناها للأطراف للنظر فيها.

وقد شارك في المؤتمر المشار إليه:

1. ممثلون عن أطراف التفاوض (الحكومة والحركات المسلحة).
2. ممثلو المجتمع المدني (النازحون واللاجئون، ورجال الدين وزعماء القبائل، والإدارة الأهلية، والمهنيون، والمرأة، والشباب والرُّحَّل).
3. ممثلو المجتمع السياسي السوداني (النواب المنتخبون، وممثلو الأحزاب السياسية).

وقد اتخذنا كافة التدابير التي تكفل أمن المشاركين في المؤتمر من أصحاب المصلحة في دارفور والحصول على تأكيدات من الحكومة بأنها لن تتدخل في عملية الإعداد للمؤتمر، وأن تترك للجان التي كونتها اليوناميد تطبيق المعايير الملائمة لاختيار المشاركين، وأن لا يتم القبض على أي شخص بعد عودته من الدوحة بسبب أي حديث أو تعليق أو رأي أدلى به في سياق مشاركته في المؤتمر.

ناقش المؤتمر واللجان المنبثقة عنه مضامين وثيقة السلام التي أعدتها الوساطة، والتي تم عرضها على المشاركين في جلسة عامة ومناقشتها من قبل بالتفصيل في جلسات العمل الأخرى.

وعلى ضوء الرُّوح الإيجابية التي سادت المؤتمر أعلنت كافة الأطراف (الحكومة والحركات) قبولها الوثيقة كأساس متين للسلام والتزمت بالعمل على هذا الأساس لتوقيع اتفاقيات سلام شامل. قمنا بعد ذلك مع الوسيط المشترك بجولة واجتمعنا بالسيد/ بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، آنذاك، ومعالي السيد/ جان بينج، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، آنذاك، ومعالي السيد/ عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، آنذاك، وعرضنا عليهم الوثيقة بعد إقرار المؤتمر لها أساسًا للسلام في دارفور، والذين أشادوا بما جاء فيها وعبَّروا عن دعمهم لهذه الوثيقة كأساس للحل السلمي في دارفور وتم إيداعها رسميًّا لدى تلك الجهات.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الوثيقة التي تم اعتمادها من قبل أصحاب المصلحة كما أشرنا. لقد مثَّلت الوثيقة وسيلة مستحدثة للتعبير عن القبول باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه، حيث شكَّلت الوثيقة الإطار العام لحل النزاع في دارفور وهي تمثِّل الأساس لأي اتفاقات يوقِّعها الأطراف على أساسها وهي مفتوحة كإطار عام للحل يجد الجميع فيه رؤيته للتسوية.

وقد اشتملت الوثيقة على المحاور التالية:

- اقتسام السلطة والوضع الإداري لدارفور.
- اقتسام الثروة.
- حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- العدالة والمصالحات.
- الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية.
- آلية التشاور والحوار الداخلي.
- آليات التنفيذ.

ملحق (2)

وترتب على اعتبار الوثيقة إطارًا عامًّا، عدة نتائج:
1. أصبحت وثيقة مفتوحة للجميع لا تستثني أحدًا من التسوية.
2. يمكن للأطراف أن يضيفوا لها ما يُثري محتواها وبالأخص ما يحسِّن وسائل تنفيذها والإسراع في ذلك.
3. غير قابلة لإعادة التفاوض لأسباب منطقية وعملية وقانونية معروفة.
4. لا يمكن لاتفاقيات لاحقة أن تتعارض معها أو تلغي نصوصها.
5. أصبحت مِلكًا لأهل دارفور ولا تملك الوساطة ولا أي طرف تعديلها.

لقد تم اعتماد الوثيقة كوثيقة رسمية من قِبل الاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، ودَعَمَها مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، وتم تضمينها في دستور جمهورية السودان وأصبحت جزءًا منه.

ومن الآليات التي استحدثتها الوساطة لأول مرة في تاريخ اتفاقيات السلام، آلية لمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ حيث إن جميع اتفاقيات السلام السابقة كانت تترك أمر التنفيذ لأطراف الاتفاقية؛ فقد نصَّت الوثيقة على إنشاء لجنة برئاسة دولة قطر وعضوية السودان وتشاد ومصر وممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن وكندا واليابان بالإضافة إلى الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (اليوناميد).

وتختص اللجنة برصد ومتابعة دورية للتقدم الذي يتم إحرازه في سبيل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وبحث المشاكل التي تعترض التنفيذ ووضع الخطط اللازمة لعلاجها. وقد عقدت اللجنة حتى اليوم (12) اجتماعًا في دارفور والدوحة والخرطوم، وقد أظهرت اللجنة فاعلية واضحة في دفع عملية التنفيذ وتسريعها، وشكَّلت منبرًا لأطراف التسوية وشركاء السلام للنقاش والتحاور من أجل إكمال تنفيذ بنود الاتفاقية.

ومن الآليات المبتكرة التي أنشأتها الوساطة في سياق عملية السلام في دارفور، آلية الحوار الدارفوري-الدارفوري؛ فقد نصَّت عليه الوثيقة وأوكِل أمره للأطراف الثلاثة: الاتحاد الإفريقي واليوناميد ودولة قطر، وهو كيان قُصد منه أن يكون منبرًا للتشاور والتحاور بين أبناء دارفور حول مختلف القضايا وإشاعة الثقة وتشجيع المصالحة والوحدة بين سكان دارفور خصوصًا والسودان عمومًا. ونرى أن هذا الحوار خطوة مهمة وملحَّة نسبة إلى أن هناك أخطاء كبيرة ومفاهيم مغلوطة طفت على السطح في دارفور وينبغي معالجتها عن طريق المكاشفة والمواجهة والحوار حتى تعود دارفور، كما كانت عليه في السابق، نسيجًا متماسكًا ومترابطًا، فنهج أهل دارفور يقول: "العوج رأي، والعديل رأي، والخاطئ الله ما معاه".

5. الصعاب والتحديات

إن الدرب العربي في سبيل حلِّ نزاعات المنطقة، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي، ليس دربًا مفروشًا بالورود كما يقولون؛ فقد جابهت الوساطة القطرية جملة من التحديات كادت أن تغتال الفكرة في مهدها ولكن بالصبر والمثابرة استطاعت الوساطة تجاوزها وتفادي الآثار السالبة لتلك التحديات.

وأول هذه التحديات، التي كانت ماثلة أمامنا بقوة، النظر في تحديد طبيعة النزاع: هل هو سياسي أم إقليمي أم إثني أم طائفي أم نزاع يقوم على الصراع حول الموارد والثروات؟ وقد استغرق الأمر وقتًا لتحديد هذه الطبيعة حتى استطعنا أن نبلور أجندة التفاوض على أساسه، وهذا استوجب أن نقف على تاريخ النزاع: كيف بدأ وكيف تطور مع مرِّ السنين، وكذلك مدى قبول الحركات المسلحة لعملية الوساطة، ومستوى الثقة المتوفر بين أطراف النزاع.

ومن تلك التحديات أيضًا: التدخلات الإقليمية الضارة في مسار العملية السلمية، ونريد أن نذكر أن الدور العربي في حلِّ قضية دارفور لم يكن دائمًا موقفًا موحدًا وداعمًا؛ فقد واجهت الوساطة

تدخلات من قبل كثير من الجهات وصلت في بعض الأحيان إلى حدِّ وضع المعوقات أمام الوساطة، وقد استطعنا بصبر وأناة التغلب على هذه التدخلات السلبية بمساعدة بعض الشركاء الدوليين، وتمكَّنَّا من امتصاص كل الضغوط ومنع تأثيرها على العملية السلمية، وهذا وفَّر للوساطة ثقة دولية وإقليمية مكَّنتها من تحمل مخاطر التزام الحياد في حل النزاع، لاسيما وأن هناك دولًا إقليمية كانت تسعى إلى إيجاد حلٍّ وفقًا لمصالحها.
لقد واجهنا كذلك تحديًا آخر لا يقل تأثيرًا، وهو: تشظي الحركات المسلحة التي تتفاوض مع الحكومة وانقسامها على نفسها، وقد جعل هذا من الصعوبة بمكان أن تكون هناك مواقف تفاوضية محددة للحركات. وقد كان هذا من شأنه أن يبطِّئ كثيرًا من سرعة التوصل إلى حلٍّ شامل. ونريد هنا أن نُذكر بأن مقررات الجامعة العربية واللجنة الوزارية العربية الإفريقية المشتركة كانت تركِّز على استضافة دولة قطر للمفاوضات التي ستُجرى بين الأطراف المعنية، ولم يكن أمر توحيد الحركات المسلحة واردًا ضمن دور دولة قطر، ولكننا مع ذلك قمنا بمجهود كبير لتوحيد تلك الحركات المنقسمة على نفسها إلى عدد أقل وتشجيعها على تبني مواقف متقاربة أو موحدة حيال حلِّ النزاع. ولا يخفى عليكم صعوبة هذه المهمة خصوصًا إذا ما علمنا أن عدد الحركات كان يفوق العشرين حركة ثانوية دارفورية مسلحة تنقسم على نفسها بصورة مطَّردة على أساس أيديولوجي، أو سياسي، أو عِرقي. ومع ذلك، بذلنا مجهودات كبيرة آتت أكلها في النهاية بتوحيد عدد كبير من تلك الحركات في حركة واحدة تتفاوض مع الحكومة إلى جانب الحركات الرئيسية الأخرى.

كما هو معلوم، فإن بعض الصراعات العربية الحادة تشمل مطالبة أطراف الصراع الداخلي بحكم ذاتي محلي بعيدًا عن سيطرة الحكومة المركزية. وقد واجهنا هذه المشكلة وساعدنا الأطراف من أول يوم على استبعاد طرح مسألة حق تقرير المصير لدارفور؛ لأن تجربة السودان بإعطاء الحكم الذاتي للجنوب كانت ماثلة أمام الأطراف. وبدلًا عن ذلك، استخدمنا مع الأطراف حلَّ المشاكل الإدارية الناشئة عن العلاقة بالمركز بطرح فكرة استفتاء يُجرى في دارفور ليس على حق تقرير المصير، أو منح دارفور حكمًا ذاتيًّا في إطار السودان، وإنما استفتاء إداري يقرِّر فيه أهل دارفور إما أن يُدار دارفور كما هو الآن في الوضع الراهن كولايات شأنها شأن بقية ولايات السودان دونما تمييز أو أن يُدار كوحدة واحدة في شكل تجمع يجمع ولايات دارفور الخمس ويسمَّى إقليم دارفور. وجرى الاستفتاء وغلَّب أهل دارفور الخيار الأول وتم التخلي عن فكرة الإقليم وتفادى السودان تكرار أية تجربة لتطبيق نظام الحكم الذاتي الذي كان من الممكن أن يُكرِّس -ولو نظريًّا- لحق تقرير المصير الذي لا تتوفر شرائطه ومقوماته أصلًا في حالة دارفور.

ومن التحديات أيضًا محاولة ظهور بعض الوساطات المنافسة، وكان من المهم أن نسأل أنفسنا فيما إذا كانت المبادرات الأخرى تشكِّل مصدر دعم أو إعاقة للعملية السلمية. لقد تم تكليف جهات أخرى بالمساعدة في حل النزاع في سياق تفويض أكبر يحل النزاعات في السودان بصورة عامة. وقد أُوجد هذا التفويض نوعًا من التداخل وسوء الفهم للأدوار، ونعني هنا الآلية الإفريقية لحل النزاعات برئاسة الرئيس ثابو مبيكي، ولكن استطاعت الأطراف أن تنتبه لهذا المؤشر، واستطاعت أن تحدد بصيغة قاطعة الدور المساعد الذي يمكن أن يلعبه كل طرف سواء فريق الرئيس مبيكي أو نحن، نسبة للفوضى العارمة التي يمكن أن تحدث نتيجة لوجود وساطتين في آن واحد تختلفان في مرجعيتهما وتفويضاتهما.

ولا ننسى المشقة التي واجهناها في عملية بناء الثقة بين أطراف النزاع والاتصالات التي أجريناها بصورة ثنائية مع الأطراف في سرية تامة، وقد تمت الاستعانة بالخبرات الدولية اللازمة لتأهيل الأطراف لعملية التفاوض وخصوصًا مفاوضي الحركات المسلحة، وعملنا على بناء الثقة بتوقيع اتفاقيات حسن نوايا ووقف للعدائيات للتمهيد للعملية.

ومن التحديات التي جابهتنا أيضًا مسألة وضع جدول زمني لمرحلة التفاوض، وهي أداة مهمة لإدارة عملية التفاوض، فبينما يمكن

ملحق (2)

أن تكون هذه القيود الزمنية مهمة لتسريع العملية يمكن أيضًا أن تؤثر سلبًا على جودة المفاوضات والاتفاقية التي يمكن التوصل إليها، وقد راعينا في سعينا وضع جداول زمنية بصورة مرنة حتى نتفادى ما حدث في أبوجا، فنتيجة للضغوط التي وُضعت على الوساطة كانت عملية السلام في أبوجا تركِّز أكثر على صياغة الاتفاق بدلًا من أن تتوسط فعليًّا بين الأطراف، وهذا ربما يفسر طول المدة النسبي الذي استغرقته العملية السلمية في الدوحة.

6. الدروس المستفادة

1. ضرورة التحليل السليم لمصالح أطراف النزاع ومواقفهم قبل البدء في أية عملية سلام.

2. أن لا تكون لدى الوساطة والوسيط مصالح شخصية أو سياسية يريد تحقيقها، فقد انحصرت مصلحة قطر في إنجاح العملية السلمية ذاتها وليست هناك أية أجندة أخرى معلنة أو خفية.

3. أهمية منح الثقة والدعم والتفويض الكامل لمسؤول الوساطة؛ وهذا ما حصل لنا إذ إنه لولا فضل الله ودعم وثقة حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفَدَّى، وصاحب السمو الأمير الوالد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، "حفظهما الله" لَمَا تحقق هذا الإنجاز.

4. أهمية الحياد والأمانة لأية عمليات بناء ثقة تتم قبل التفاوض بين الأطراف والوساطة، فقد وقفت دولة قطر على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء واحتفظت بعلاقات جيدة مع اللاعبين الفاعلين داخل الدولة أو خارجها.

5. ضرورة ضمان الدعم اللازم من المجتمع الدولي والإقليمي والدور العربي قبل الدخول في عملية الوساطة.

6. أهمية أن يكون أطراف النزاع منفتحين على الوساطة ولديهم الرغبة الجادة في المشاركة فيها.

7. أهمية التنقل بين العواصم والمنظمات من أجل الحصول على الدعم الدولي اللازم، ولحسن الطالع توافقت الإرادات الإقليمية والدولية، خاصة الأميركية، على القضية التي تقوم دولة قطر بالتوسط فيها.

8. أهمية إشراك المجتمع المدني جنبًا إلى جنبِ الأطراف في العملية السلمية في وضع التسوية النهائية.

9. اختيار المنهج المناسب للوصول إلى اتفاق السلام، فهناك منهجان: الأول: أنه لن يكون هناك ثمة اتفاق حتى يتم الاتفاق على كل شيء، وأن الاتفاق لن يُوقَّع حتى يشمل جميع المسائل المتصلة بالنزاع. والثاني: هو الاتفاق على المكونات الصغيرة للنزاع خطوة بخطوة بدلًا من توقيع اتفاق شامل وكامل. ونعتقد بأن وثيقة الدوحة قد جاءت بحل وسط تفادى سلبيات المنهجين وركز على إيجابياتهما.

10. أن نجاح اتفاق السلام لا يعبِّر عن مدى شموليته، فإن أسباب النزاع الجوهرية يجب أن تتم مخاطبتها؛ وهذا أهم شيء. وبمجرد أن يتم علاج هذه الأسباب يُمكن إلحاق الآخرين ممن لهم مشاغل لم يغطها الاتفاق، وهو منهج مرن لا يستبعد من لم يوقِّعوا على أي اتفاقات سلام على أساس الوثيقة، ويُمكِّن الراغبين من الانضمام فورًا إذا كانوا مستعدين لذلك.

11. صحيح أنه من الأهمية بمكان الوصول إلى اتفاق، ولكن الاتفاق الذي يتم توقيعه لا قيمة له إذا لم يُنفَّذ. والتركيز بصورة كبيرة على الوصول لاتفاق وإهمال المحادثات حول كيفية تطبيق بنود ذلك الاتفاق ستقود على الأرجح لفشل تنفيذه؛ فمثلًا اتفاق سلام دارفور الذي وُقِّع في أبوجا، في عام 2006، بين الحكومة وحركة مناوي، مثال لاتفاقية لم تحقِّق هدفها بسبب غياب التركيز عن عملية التنفيذ.

12. أن توقيع اتفاقيات سلام ما هو إلا مجرد تعبير عن حُسن نوايا، ولكنها تصبح واقعًا بعد أن يتم تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع. صحيح أن الأطراف مسؤولون بصورة أساسية عن التنفيذ ولكن علمتنا التجارب أهمية أن تبقى الوساطة منخرطة في مرحلة التنفيذ طالما كانت تلك رغبة الأطراف.

13. أهمية أن تصحب عملية السلام عملية إنسانية وتنموية تتمثل في مشاريع الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية وأن يبدأ ذلك حتى قبل مرحلة التنفيذ ودون الانتظار إلى الوصول إلى تسوية سياسية شاملة حتى يستشعر الناس ثمرة السلام، وهذا ما حدث باستضافة دولة قطر للمؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور في أبريل/نيسان 2013.

وأخيرًا، فإن تعدد النزاعات وتنوعها يستدعي عمليات سلام متنوعة، ولا يوجد هناك نموذج سلام يمكن تطبيقه على جميع النزاعات. ومع أن لكل نزاع خصوصيته إلا أن هناك دروسًا يمكن تعلمها من كل نزاع. وهذه الدروس قد لا تُطَبَّق ضربة لازب على جميع نزاعات المنطقة، ولكنها تمثِّل إشارات ذات قيمة، ومن خلال تشارُك هذه الإشارات والدروس المستفادة، فإن الدور العربي يمكن أن يكون مستعدًّا بصورة أفضل لتقييم الحاجة إلى التدخل لحل النزاعات، وتحسين قدرات هذا الدور للقيام بالتدخلات اللازمة.

أشكركم،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ملحق (3)

النص الكامل للورقة التي قدَّمها الصادق المهدي، رئيس وزراء السودان وزعيم حزب الأمة، خلال الجلسة الحوارية الأولى من أعمال منتدى الجزيرة الحادي عشر، بعنوان "الدولة العربية: سياقات النشأة ومظاهرة الأزمة الراهنة".

بسم الله الرحمن الرحيم
أزمة الدولة ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

الإمام الصادق المهدي

السلام عليكم وأطيب التمنيات
أخي الرئيس
أخواني وأخواتي، أبنائي وبناتي
الحاضرين والمحاضرين والمحضرين لهذا المنتدى المهم في ظروفنا الراهنة:
أثمن غاليًا موضوع هذا المنتدى، وأثمن غاليًا اختيار التوقيت المناسب له، كما أثمن غاليًا إقدام إدارة مركز الجزيرة للدراسات على عقده. الورقة التأطيرية والقضايا التي سيناقشها المنتدى في تباين تام مع نهج مؤتمر القمة العربي الذي خاطبناه بضرورة التصدي لعشر قضايا مفصلية، فخيب أملنا في حصر نفسه في علاقات عامة لا تسمن ولا تغني من جوع، بينما المنطقة المعنية في حالة احتضار يتطلب وعيًا وإرادة وإقدام لكي يقلب هذا الاحتضار مخاضًا لفجر جديد. ما فات القادة أرجو أن يتصدى له رواد الفكر، ومعلوم أن كل إنجاز تاريخي أوله كلام.

إليكم كلامي في هذه المهمة التاريخية:

1. الدولة القومية نظام حديث انتهت إليه التجربة الغربية بعد أن تفككت الإمبراطورية الرومانية، وآلت الولاية لمقاطعات وبعد الصراعات والحروب التي أحاطت بهم عقدوا صلح وستفاليا في 1648، وبموجبه ولدت الدولة القومية. وبعد ثورات ضد الحق الإلهي للملوك نشأت النظم الديمقراطية التي حررت الشعوب من وصاية الملوك، فالملوك الذين تجاوبوا مع تطلعات الشعوب قبلوا نظم ملك دستورية فيها الملك يتوج ولكن لا يحكم، ولكن الملوك الذين قاوموا حقوق الشعوب أطيح بهم لتحل محلهم نظمٌ جمهورية.

هذا التحول السياسي صحبه على الصعيد الاقتصادي نشأة نظام رأسمالي نظَّم علاقات الإنتاج بصورة مجدية طوعت قوى الطبيعة لخدمة الاستثمار.

وإلى جانب الثورة السياسية، والثورة الاقتصادية، تحققت ثورة معرفية تكنولوجية نتيجة لحرية البحث العلمي ورفع وصاية الكنيسة من عطاء الإنسان.. هكذا نشأت الحضارة الحديثة التي تمكنت بالقوة العسكرية الهائلة من السيطرة على كل العالم المعمور.

دول هذه الحضارة تنافست فيما بينها على الموارد، وعلى النفوذ، واحتربت حربًا عامة في الحرب الأطلسية الأولى (1914–1918). بعدها كوَّنوا عصبة الأمم، ثم خاضوا الحرب الأطلسية الثانية (1939–1945)، وبعدها كوَّنوا الأمم المتحدة في ظل الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

2. دولنا في المنطقة العربية بعد أن انجلى عنها الاحتلال المباشر اتخذت لنفسها نظم دولة قومية بلغت حتى الآن 22 دولة، وهي جميعها أعضاء في نظام الأمم المتحدة. وأقامت الدول العربية نظامًا إقليميًّا هو الجامعة العربية.

في نظر الفكر الإسلامي التقليدي فإن نظام الحكم المشروع هو نظام الخلافة لدى أهل السنة، ونظام الإمامة لدى الشيعة؛ فما هي مشروعية نظام الدولة القومية؟

والفكر التقليدي يتطلع لوحدة الأمة، فما هي مشروعية النظام الإقليمي والنظام الدولي المعاصر؟

وفي علم السياسة المعاصر فإن جدوى نظام الحكم تقاس بدرجة الرضا بين الحكام والمحكومين، وقدرة الحكومات على توفير سبل المعيشة للناس، وعلى عدالة توزيع تلك السبل، وعلى قدرتها على توفير الأمن لهم والدفاع عنهم من العدوان الخارجي.

إن نظم الحكم الحالية بمقياس التطلع للخلافة تفقد الشرعية، وبمقياس الجدوى العصرية قاصرة عن تحقيق الشروط المطلوبة.

هذا النقص في الشرعية والجدوى يفقدها المناعة، ويجعلها لذلك عرضة لثورات رجعية تريد العودة لماض مثالي مطلوب، ولثورات تقدمية تريد اللحاق بالعصر، ولتدخلات أجنبية تخشى على مصالحها في المنطقة من هذه الثورات، وتخشى على أمنها من التطرف والعنف الذي تسببه أزمات المنطقة.

3. الخلافة كما مورست في العهود التاريخية العهد الأموي والعهد العباسي والعهد العثماني لا علاقة لها بالخلافة كما مورست في الصدر الأول للإسلام. والحقيقة أنه ليس في الإسلام نظام دولة معين بل مبادئ في السياسة ومكارم الأخلاق.

تجربة الخلافة التاريخية فيها الحقائق الآتية:

لدى وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم اجتمع الأنصار وهم أهل الدار في المدينة في سقيفة بني ساعدة لولاية الأمر بعد وفاة النبي. وبعد جدل طويل حسم عمر (رض) الخلاف بحكم الأمر الواقع بمبايعة أبي بكر (رض). لم ترد حجة في الجدل أن هذه الولاية أمر إلهي، ولم يحسم الأمر بحجة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر، بل ظل بعض الأنصار معارضين لهذه البيعة، وكذلك لم يبايع علي بن أبي طالب (رض) إلا بعد ستة أشهر من اجتماع السقيفة.

كانت الولاية بشرية، والخلافات كذلك بشرية، دون أية إشارة لتوجيه رباني. وصاحب البيعة نفسه أي أبو بكر (رض) بعد مبايعته اعتبر الإجراء بشريًّا؛ إذ قال:

- وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ" (ولاية بشرية).
- الصِّدْقُ أَمَانَةٌ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ" (الشفافية).
- فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي؛ وَإِنْ أَسَأْتُ فَقَوِّمُونِي" (المساءلة).
- وَالضَّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيٌّ عِنْدِي حَتَّى أُرِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمْ ضَعِيفٌ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ" (سيادة حكم القانون).

ولكن بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان (رض)، ومبايعة علي (رض) في المدينة، وعصيان أهل الشام، ما أدى للحرب، فإن قومًا رفضوا التحكيم بين الطرفين بحجة (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ). هذا يشير للتشريع، ولكن الخلاف كان حول الإمرة. والإمرة شأن بشري، ولكن المعارضين الذين سموا بالخوارج إنما توهموا أن الإمرة لله، وبموجب ذلك كفروا الآخرين واغتالوا الإمام علي (رض).

منذ تلك الفتنة تأسس حكم بني أمية ثم حكم بني العباس.

وكانت هذه الولايات تقوم بموجب التغلب. ولكن ولاة الأمر أرادوا أن يعطوا سلطانهم قدسية مصنوعة، فقال مؤسس الدولة الأموية: "لو لم يرني ربي أهلًا لهذا الأمر ما تركني وإياه، ولو كره ما نحن فيه لغيره". وعلى نفس هذه الوتيرة قال مؤسس الدولة العباسية: "أنا ظل الله في الأرض أسوسكم بإرادته".

كل تلك الولايات بشرية، ووسيلتها النزاع المسلح، ما جعل الشهرستاني صاحب كتاب "الملل والنحل" يقول: "ما سل سيف في الإسلام على قدر ما سل في أمر الإمامة". لذلك أفتى جمهور الفقهاء بطاعة المتغلب درءًا للفتنة.

قال ابن حجر العسقلاني: "أجمع الفقهاء على طاعة المتغلب والقتال معه".
إدعاءات الولاة المتغلبين، وفتاوي الفقهاء، أعطت قدسية لولايات بشرية، ما أعطى التغلب والاستبداد المصاحب له قدسية غريبة على منهاج الإسلام.

ملحق (3)

أما الإمامة لدى الشيعة، فهي بتعيين إلهي وتعتبر من أركان العقيدة وتكون للإمام علي كرم الله وجهه ثم لابنيه الحسن والحسين، ثم لتسعة من حفدته آخرهم محمد الحسن العسكري الذي غاب منذ أكثر من ألف سنة، وسيعود مهديًا وفي غيابه يقود الناس مراجع التقليد. إن إمامة الشيعة كخلافة السنة أمنيات لم تتحقق.

أمتنا الآن في حالة مأزومة تفوق في خطرها كل ما تعرضت له في ماضيها.

وعلينا أن نعيد قراءة تاريخنا بصورة موضوعية لا مكان فيها لقدسية تاريخ أمتنا، لكي نحيط بالإيجابيات ونقتدي بها ونلم، بالسلبيات ونتعلم منها.

وفيما يتعلق بولاية الأمر ندرك أنها شأن بشري نديره في ظل مبادئ الإسلام السياسية ومقاصد الشريعة.

النتيجة: أن نظام الحكم شأن بشري ما يعني إمكانية استصحاب نظام الدولة الوطنية إذا أرادت الشعوب ذلك.

ينبغي أن يواجه الطعن في مشروعية الدولة القومية بهذه الحجج الدامغة .

4. الدول العربية الآن يحكمها نوعان من النظم: نظم وراثية ذات صلاحيات مطلقة، ونظم جمهورية كوَّنتها انقلابات عسكرية. ومعلوم أن ما تأسس بالقوة يحتاج للقوة لاستمراره فأدى ذلك إلى تحويل القوات المسلحة إلى أحزاب سياسية.

لذلك جاءت تقديرات قاسية على البلاد العربية: قال رالف بيترز: "ينبغي أن نعتبر البلدان العربية من سكان العالم الإسلامي شعوبًا عاجزة عن التحول البناء".

وتناول البرنامج التنموي للأمم المتحدة (UNDP) مسألة التنمية البشرية في العالم العربي.

وأصدر تقارير أهمها تقاريره للأعوام: 2002، 2003، 2004:

- التقرير الأول أشار إلى أن ثلاثة عيوب تعيق التنمية البشرية في العالم العربي هي: نقص الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة.
- التقرير الثاني ركز على نقص المعرفة.
- التقرير الثالث ركز على قضايا الإصلاح السياسي، وانتقد الواقع القائم وحدد شروط الإصلاح السياسي المنشود.

5. إن التصدي لإشكالية الدولة والحكم تتطلب 12 خطوة لتجاوز التردي الذي يحيط بأمتنا:

الخطوة الأولى هي: صحوة فكرية تقرأ تاريخ أمتنا قراءة غير أسطورية، وتبين أن الإنسان كائن فريد في الكون يملك خصالًا تفسر تكريمه هي: العقل، والقبس الروحي، وحرية الاختيار. إن الاعتقادات التي هيمنت على تراثنا ونفت عنه القدرات العقلية والإلهامية الروحية، وجعلته مجرد مستقبل لنصوص نقلية؛ والممارسات التي نفت عن مجتمعاتنا الحرية، وجعلتها مجرد مطية لأوامر الولاة المتغلبين، هي العوامل التي قعدت بأمتنا وجعلتها قابلة للاحتلال الأجنبي، وحتى بعد جلاء الاحتلال فإن الفكر الراكد، والفقه اليابس، وحكومات الاستبداد هي التي قعدت بأمتنا. لابد من صحوة فكرية ثقافية تزيل هذا التخلف.

استصحاب المعارف الحديثة والتكنولوجيا مهمة ضرورية. المطلوب تنقيتها من أية علائق أيديولوجية ذاتية.

التعليم في بلداننا حاليًّا إنما ينقل محمولات المأزق للأجيال القادمة، ما يتطلب التخطيط لإصلاح تعليمي جذري ملتزم بمطالب المخرج من المأزق كما سوف نفصلها هنا، وملتزم بمهمة نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة لبلداننا ولأجيال المستقبل.

الخطوة الثانية: الخلافة شأن بشري، وفي أبهى صورها في الصدر الأول فإن خلوها من مؤسسات جعلها سبب فتنة أدت لاغتيال ثلاثة من الخلفاء، وقيل: الأربعة. وصارت بعد ذلك سبب احتكام مستمر للسيف ولاغتيال ولاة الأمر، بحيث اغتيل خمسة من خلفاء بني أمية، واغتيل 12 من خلفاء بني العباس. ومع أن بعضهم كان ممتازًا فإن كثيرًا منهم كان مقصرًا. حالة وصفها شاعر بقوله:
أَنّى يكون وليس ذاك بكائنٍ يرث الخِلافة فاسقٌ عن فاسقِ
ليس في تجربة الخلافة، وهي اجتهاد بشري، وما فيها من دمج السلطات، واشتراط الأنساب، والركون للتغلب، ما يدفع لإحيائها. نعم، في الإسلام مبادئ سياسية يمكن في زماننا هذا تحقيقها عن طريق الدولة الوطنية الملتزمة بتلك المبادئ في دستورها.

إن اتحاد المسلمين في كيان سياسي واحد لم يستمر إلا حتى 150هـ أي 10% من عمر الأمة، والعلاقة الخاصة بين الدول الوطنية يمكن تحقيقها عن طريق تعاهدي.

الخطوة الثالثة: مهمة تطبيق الشريعة: تتضمن الشريعة أحكامًا جنائية لمعاقبة المجرمين، وأحكامًا مدنية للوفاء بالعهود والعقود، وأحكامًا اجتماعية للكفاية والعدل، وأحكامًا للأحوال الشخصية لتنظيم أحوال الأسرة.

هذه الأحكام ليست منبتة بل مهندسة لتحقيق مقاصد، وهي تراعي عوامل اجتهادية، وعوامل واقعية على نحو مقولة ابن القيم: "تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال". وعلى هدى المقاصد يمكن أن تتغير الأحكام. بموجب المقاصد يمكن تجاوز نصوص - مثلًا- إسقاط سهم المؤلفة قلوبهم، وإلغاء الرق، وإلغاء ملك اليمين، ومنع صاحب الدم من الانتقام الفردي أي (وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ).

بل تحقيقًا للمقاصد يمكن اتخاذ أحكام جديدة على نحو مقولة ابن القيم: "كل شيء تحقق به العدل هو من شرع الله وإن لم يرد به نص".

=إن نصوص الوحي في مجال تحديد الواجب لا تؤخذ دون تدبر (وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا) . بل يدخل في أمرها تمكين بشري: التدبر، والتعقل، والحكمة، والمصلحة، والاستطاعة، والتدرج، والأولويات؛ باب لهندسة تشريعية لاجتهاد مستمر.

إن تطبيق الشريعة في هذا العصر يتطلب حوارًا مثمرًا بين المقاصد والمستجدات. وفي عصرنا تحت شعار "الحاكمية" أي ادعاء التحدث باسم الله، وتحت شعار تطبيق الشريعة بصورة خالية من الضوابط المطلوبة أتت تجارب مسيئة لديباجة الإسلام مثلًا:
(1) تجربة سودانية في ظل حكم استبدادي في ثمانينيات القرن الماضي جعلت أحكام الشريعة ذريعة لدعم الاستبداد.
(2) وفي باكستان التمس ضياء الحق لسلطانه دعمًا من إدعاء الأسلمة.
(3) وفي السودان مرة أخرى رفع شعار الإسلام لتبرير الانقلاب العسكري ولإقامة حكم إقصائي.
(4) وفي أفغانستان طبقت طالبان برنامجًا منسوبًا للإسلام مقلدًا لأحكام ماضوية غريبًا على التطور العقلي والاجتماعي.
تحت شعاري "الحاكمية لله، وتطبيق الشريعة" ارتكبت تجاوزات مهما دعمتها من نوايا طيبة أدت لمفاسد دعمت حجة من يقولون بضرورة إبعاد الإسلام عن الشأن العام؛ حجة لم تزدها تجربة داعش إلا مزيدًا من القوة.

المطلوب أن نقدم دليلًا اجتهاديًّا واقعيًّا لهدف تطبيق الشريعة واعتبار التخبط العشوائي باسم الشريعة تعديات ممنوعة.

الخطوة الرابعة: قسوة النظم الوضعية على دعاة الإسلام أدت إلى إفراز فكرة الحاكمية، وبالتالي تفسير قوله تعالى: (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) بمعنى أن الإمرة لله، وشعور الشيخ أبو الأعلى المودودي بخطر الغلبة الهندوسية على المسلمين جعله يقول: "إن الألوهية والسلطة يستلزمان بعضهما بعضًا. وكلمة الدين في

ملحق (3)

القرآن تعني إن الحاكمية والسلطة العليا لله وتوجب الطاعة لتلك الحاكمية".
هذا الفهم ترافع به الأستاذ سيد قطب؛ إذ قال: "الدين في المفهوم الإسلامي هو المرادف لكلمة النظام في المصطلحات الحديثة".
هذه الآراء نقلت واجبات الدين لتصير أيديولوجية للسلطة السياسية. لقد نقلت الإمارة من كونها أمرًا بشريًّا إلى الربوبية. مع أن ولاية الأمر مسؤولية بشرية اختيارًا ومساءلة وإعفاءً. وظروف الأزمة هي التي جعلت الخوارج، وهم فئة متحمسة أخطأوا في تفسير (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) وبموجب ذلك كفروا إمام المتقين علي بن أبي طالب وأهدروا دمه.

الخطوة الخامسة: ليس في الإسلام نظام حكم معين؛ لأن نظام الحكم ليس من الثوابت كالتوحيد، والنبوة، والمعاد، والأركان الخمسة، بل قابل للحركة الاجتهادية ضمن مبادئ ومقاصد سياسية. الدول التي حكمت المسلمين كانت في غالب فترات التاريخ دولًا استبدادية مهدرة لمبادئ ومقاصد الإسلام السياسية كالشورى والعدالة. ممارسات هؤلاء الحكام كانت في الغالب أشبه بممارسات الكسروية والقيصرية منها بمبادئ الإسلام السياسية. وعلى البعد من الممارسة الفعلية نشأت نظريتان لنظام الحكم سنية وشيعية.

النظرية السنية: فصلها مجتهدون هم الشافعي، وابن قتيبة، والماوردي، وغيرهم في كتبهم. ومع اختلاف التفاصيل قيل إن الدولة يقودها خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسية الدنيا، وينبغي أن يكون ذكرًا عالمًا ومجتهدًا وشجاعًا، وقرشي النسب، وسليم البدن والحواس، وأن يختاره للخلافة أهل الحل والعقد من الرجال العدول.

هذه الرؤية النظرية لم تطبق عمليًّا أي أنها كانت أمنية لم تنزل إلى الواقع الذي حكمه التغلب والتوارث.

النظرية الشيعية: هذه قال بها مجتهدون فصلت في كتاب "الكافي" وفحواها أن الإمامة كالنبوة من أركان العقيدة، وسندها تعيين إلهي، وهذا الإمام معصوم وعلى الأمة حتمًا طاعته. والإمامة بهذه الصفة للإمام علي ثم لابنيه الحسن والحسين ثم لتسعة أئمة من حفدة الإمام الحسين وآخرهم هو محمد الحسن العسكري الذي غاب منذ أكثر من ألف عام وسوف يعود هو ذاته مهديًّا. وفي غيابه يقود الناس مراجع التقليد.

الأئمة المذكرون لم يمارسوا ولاية عامة ما عدا الإمام علي (رض)، وابنه الحسن (رض) الذي خلفه بعد مقتله تنازل للخليفة الأموي على أن يخلفه.

هذا معناه أن إمامة الشيعة كخلافة السنة أمنيات بعيدة عن الواقع.

آية الله الخميني في كتابه "الحكومة الإسلامية" نادى في غيبة الإمام بولاية الفقيه. وبعد وفاته اختير آية الله خامنئي مرشدًا. بعض آيات الله يرون أن ولاية الفقيه ينبغي ألا تتعدى الأمور الشعائرية. الحقيقة أن المعارف تطورت بصورة لا يمكن أن يحيط بها الفقيه.

ولاية الفقيه كالحاكمية لدى مفكري السنة تؤسسان لنظام حكومة إلهية ولكن الحكومة في المرجعية الإسلامية مسألة بشرية ولاية ومساءلة ومحاسبة.

الدولة الوطنية شكل سياسي جديد اتخذه الأوربيون بعد أن تخلصوا من كيان موحد هو الإمبراطورية الرومانية المقدسة. عرف الإسلام رابطة الأسرة والقبيلة، وفي صحيفة المدينة كيان سياسي قام على التناصر والأمن المشترك مع احتفاظ المجموعات الدينية بكياناتها تحت مظلة التناصر المشترك. وفي العهد الإسلامي الأول إلى نهاية العهد الأموي ضم المسلمين كيان سياسي واحد.

ولكن بعد الانقلاب العباسي في 150هـ بدأ انقسام المسلمين لكيانات سياسية متعددة. حدث هذا قبل التعرض للاحتلال الأجنبي، ولكن الاحتلال عزَّز هذه الظاهرة.

الدولة الوطنية تقوم على أساس مشتركات معينة مرتبطة برقعة معينة من الأرض. المواطنة عهد يجمع بين شرائح هذا الوطن في ظل سلطة سياسية واحدة هي الدولة الوطنية.

الدولة الوطنية تطوير لخصوصيات معلومة اكتسبت وجودًا، وظفت للقيام بدور مفيد في تحقيق الأمن وسبل المعيشة، وهي تضم وحدات قبلية وجهوية ودينية في نطاق وطني وقابلة لضم أكثر من دولة وطنية في نظام تعاهدي.

لا توجد نصوص وحي قطعية تلزم بخليفة واحد جامع لكل السلطات وحاكم للأمة، ولا توجد نصوص وحي قطعية تلزم بإمام معصوم واحد حاكم للأمة، والتجارب التاريخية في هذه المجالات لا تدفع للاقتداء بها.

النهج الصحيح هو عدم النظر للرابطة الوطنية بارتياب وعدم وضعها في مقابل الولاء للأمة الأكبر. بل تعتبر الرابطة الوطنية صالحة في حدودها قابلة للتوسع بالتراضي.

مؤسسات الحكم الديمقراطي تقوم على أركان هي المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، وسائل مؤسسية لتحقيق مبادئ سياسية تحقق مبادئ مطلوبة في نصوص الإسلام. ولا يصح أن توضع الديمقراطية في مقابل الشورى، ففيهما مبدأ المشاركة وعدم الانفراد بالسلطة. صحيح الشورى تمارس ضمن سقوف. كذلك الديمقراطية؛ إذ لا توجد ديمقراطية بلا سقوف ينص عليها الدستور.

وعلى الصعيد النظري فيما يتعلق بحقوق الإنسان فإن حقوق الإنسان الحديثة متفرعة من خمسة أصول هي الكرامة، والحرية، والعدالة، والمساواة، والسلام، وفي الحضارة الحديثة تطورت منظومة حقوق الإنسان حتى بلغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 ثم ملحقاته فيما بعد.

بعض الناس أشاروا إلى أن هناك نقطة في المقدمة وخمس نقاط في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان هي المواد (4، 5، 16، 18، و19) تتعارض مع الأصول الإسلامية. في كتابي بعنوان "نحو مرجعية إسلامية متجددة متحررة من التعامل الانكفائي مع الماضي والتعامل الاستلابي مع الوافد" تعرضت لهذه التحفظات لأنفي وجود تعارض مع الفهم الصحيح للنصوص الإسلامية.

ونتيجة ما سقت من أدلة هي: "أن المسلم المعاصر يمكنه أن يؤيد جوهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرابط إسلامية تمنحها جذورًا خلقية وروحية وتجعلها أحصى على الإهدار".

وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنود لا توافق الدول الاستبدادية عليها؛ لأنها تحمي حقوق المواطنين ويحتجون بالخصوصية الثقافية والدينية لرفض تلك البنود:
البند (9) ويقول: لا يجوز القبض على إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفيًّا.
البند (10) يقول: لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرًا عادلًا علنيًّا للفصل في حقوقه، والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.
البند (11) يقول: كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته قانونيًّا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

وهكذا البنود "12، 13، 17، 19، 20، 21، و23". هذه البنود في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان تحمي حقوق المواطنين، وتحفظ النظم الاستبدادية على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان بحجة التناقض

ملحق (3)

مع القيم الدينية والثقافية حجة الهدف منها الدفاع عن أجهزة القهر باسم الخصوصية الدينية والثقافية.

هذه القضايا الآن تشكل تناقضًا بين الحكومات والشعوب في كثير من البلدان لاسيما العربية.

أكثر الدول العربية الآن تقوم على استقرار منحته الظروف الريعية أو هي جمهوريات أسستها الانقلابات العسكرية.

قام استقرار الدول المنتجة للنفط لا سيما في منطقة الخليج على أساس عقد اجتماعي غير مكتوب يوفر الحكام بموجبه الرفاهية الاجتماعية دون اهتمام مناسب بالمشاركة السياسية.

لكن في العقود الثلاثة الماضية حدثت تطورات أهمها:
• نمو طبقة مثقفة وذات تواصل قوي بالعالم الحديث وتواصل بينهم عبر الوسائط الإلكترونية، ما جعل منهم قاعدة قوية مهتمة بالمشاركة السياسية.
• شعارات الربيع العربي حملت تطلعات شدت إليها قوى اجتماعية ذات وزن.
• تدني أسعار البترول حَجَّم القدرات الريعية.

هذه التطورات تتطلب عقدًا اجتماعيًّا جديدًا. الغلاة يدعون لنظم جديدة مشتقة من صورة مثالية ماضوية. ولكن هذه الدعوات وما تجد من تأييد في أوساط تنشد التغيير فإنه وفاء بلا مستقبل. الخيار الآخر المجدي هو التراضي عبر حوار بين الحكام والشعوب على عقد اجتماعي جديد يحقق توفيقًا بين التأصيل والتحديث، ويكفل نظامًا ديمقراطيًّا، وعدالة اجتماعية. أي أن يحل محل النظم الأبوية ملكيات دستورية.

نظم الحكم في البلدان الجمهورية أسستها انقلابات عسكرية. انقلابات رفعت شعارات قومية، اشتراكية، وإسلامية، ولكنها تطلبت القهر للمحافظة على سلطانها.

إن تحويل المؤسسة العسكرية لحزب سياسي للسلطة محمل بأضرار كثيرة:
• إنه يودي بالانضباط النظامي، ويفقد المؤسسة العسكرية قدراتها المهنية؛ فالجيوش التي توظف حزبيًّا تفقد كفاءتها العسكرية حتمًا.
• ممارسة العمل السياسي بذهنية الأمر والنهي والاعتماد على الأجهزة الأمنية يجعل الطاعة مقياسًا لكل الأمور، وتتحول أجهزة الحكم حتمًا لآلية أمنية.
الحكومة الأمنجية تحقق استقرارًا سطحيًّا وفي ظلها يتحلق المواطنون حول ولاءات وراثية، طائفية، أو اثنية، أو يتخندقون في أنشطة دينية ويتعطل النمو السياسي.

في ظروف معينة يمكن للانقلاب العسكري أن يقوم بدور جراحي، استثنائي. ولكن أن يتحول الانقلاب السياسي إلى ولاية سياسية تتخذ من القوات المسلحة حزبها السياسي فسوف تفشل في أهم ملفات العمل العام: الإدارة السياسية، والإدارة الاقتصادية، وإدارة العلاقات الدولية.

في العالم العربي خاصة الشباب في سن 29-15 يبلغ عددهم 105 مليون، ويعانون من عطالة تبلغ 30%، ويحيط بالمجتمعات درجة عالية من الفقر والحرمان، وفجوة واسعة من التفاوت الاجتماعي. هذه العوامل تحاصر الحكومات الأمنية التي تدفعها طبيعتها للقمع. هذه العوامل سوف تؤدي لانفجارات اجتماعية حتمًا.

هذه الانفجارات يحول دونها مشروع تسليم السلطة للشعب لإقامة نظم مشاركة ديمقراطية ذات أهداف ديمقراطية اقتصادية اجتماعية. هذا التحول يُمثِّل خطوة تاريخية ضرورية، وفي ظله تستأنف القوات المسلحة وظيفتها الطبيعية.

الخطوة السادسة: العدالة الاجتماعية: الملاحظة العامة هي أن الشعوب في البلاد الإسلامية عامة والعربية خاصة تعاني من استقطاب حاد بين فئة صغيرة ثرية ثراءً فاحشًا وأكثرية كبيرة

فقيرة فقرًا مدقعًا. هذه الحالة مع الوعي الكبير بها قنابل موقوتة تحرضها أخلاقيًّا مقولة الإمام علي (رض): "ما جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ".

وسائط التواصل الاجتماعي الإلكترونية صارت أكبر وسائل للتوعية والتعبئة. مسألة الظلم الاجتماعي في العالم الإسلامي صارت فضيحة كبرى لحملة دعوة قال عنها ولفرد سميث: "الدعوة الإسلامية أكبر دعوة في التاريخ لإقامة العدالة الاجتماعية".

عالمان في جامعة واشنطن هما شهرزاد رحمان وحسين عسكري اقترحا 12 مقياسًا للأسلمة الاجتماعية مثل: درجة النمو، مستوى توزيع الثروة، ضبط الإسراف، الرعاية الاجتماعية للقطاعات الفقيرة وهلم جرا. ثم أصَّلا المقاييس المختارة بسند من النصوص الإسلامية، ثم طبقا هذه المقاييس على 208 دولة في العالم تحت عنوان "مقاييس الأسلمة".. النتيجة أن أكثر البلدان "أسلمة" بموجب هذه المقاييس إيرلندا ثم النرويج. أما الدول الإسلامية فكان ترتيبها متدنيًّا أولها في الترتيب رقم 38 ماليزيا.

المطلوب إدراك هذه الحقائق الاجتماعية والتركيز قطريًّا على تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والعمل على إقامة مشروع تضامن "مارشالي" للتعاون التنموي.

الخطوة السابعة: الفتنة الطائفية: نشأ التشيع في البداية انتصارًا لحق الإمام علي وبنيه في ولاية الأمر. ولكن التنازع الهاشمي الأموي فتق جراحًا عميقة منذ قبل الإسلام أشار إليها الشاعر:

عبدُ شمسٍ قد أضرمت لبني
هاشـم حـربًا يشيب منها الوليدُ
فابنُ حربٍ للمصطفى وابنُ
هندٍلـعـلـيٍّ ولـلحسين يـزيدُ

وبعد واقعة صفين استتب أمر الحكم لبني أمية، فلقي الشيعة اضطهادًا أمويًّا ثم عباسيًّا، وادعى قادة العهدين لأنفسهم أوصافًا قدسية. وفي المقابل، تحلق الشيعة حول فرق أهمها الاثني عشرية وفحواها أن الإمامة بعد النبي لعلي وبنيه بالتعيين الإلهي وهم سلسلة أئمة معصومين وعلى الأمة طاعتهم. بعد الإمام علي وابنيه يتوالى تسعة أئمة من حفدة الإمام الحسين وآخرهم محمد الحسن العسكري الذي اختفي وسوف يعود مهديًّا عندما يحل موعد ظهوره.

لا توجد نصوص قطعية تسند دعاوى العهدين الأموي والعباسي بل كان تأسيسهما على التغلب. ولا توجد نصوص قطعية لسلسلة أئمة الشيعة. نعم، ذكرت كتب الحديث نصوصًا عن المهدي الذي يملأ الأرض عدلًا، وأنه من العترة النبوية، وهي نصوص مختلف عليها وعلى تفسيرها.

نعم كل الثقافات الإنسانية تتطلع في وجه المعاناة لمخلص، خاصة في الثقافات الإبراهيمية، ولكن عودة شخص بعد 14 قرنًا وسوف يعود هو ذاته ضد طبيعة الأشياء. (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ) . وظهور مخلص في آخر الزمان لا يجدي: (يومَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ) . نعم، سوف يعتقد قوم مذهبيًّا عقائد حول الإمامة والمهدية. المهم أن تعتبر هذه عقائد مذهبية لا تصير أساسًا للإيمان والتكفير. بل يلتزم أهل القبلة بالتوحيد، والنبوة، والمعاد، ومكارم الأخلاق، والأركان الخمسة. وفيما عداها عقائد مذهبية يتعايش أصاحبها دون إلزام غيرهم بها وتفوض لقوله تعالى: (ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُحَكِّمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ).

المختلف عليه من أحداث التاريخ ومن العقائد ترسخ في نفوس أصحابه ولا يمكن حسمه بالإقناع ولا بالقوة وينبغي التعاهد بين الجميع على أساس:
• الاعتراف المتبادل بأن الجميع أهل قِبلة.
• الكف عن التكفير المتبادل على أساس مذهبي.

ملحق (3)

• حرية الحوار مع بعضنا البعض بالتي هي أحسن .
• التخلي التام عن لغة التراشق الأموي والصفوي بروافض ونواصب.
• كفالة حقوق إيمانية وحقوق مواطنة كاملة للشيعة في بلاد السنة. وكذلك للسنة في بلاد الشيعة.
• مسألة المهدية مختلف عليها، ولكل مذهبي أن يعتقد ما يشاء بشرط ألا يلزم غيره باعتقاده. ومع ذلك فان هدي النبوة مستمر في الأمة بموجب (فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ) . وقوله: (اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) . هذا معناه أن باب الإلهام مفتوح وأن واجب إحياء الدين مستمر.
• الاتفاق على موقف موحد من الاغتصاب الصهيوني.

هذه الأسس السبعة تصلح لرتّق الفتق السني الشيعي، وهو مطلوب بإلحاح أكثر من أية فترة في التاريخ؛ لأن هذه الفتنة تغذي اقتتالًا بأسلحة أكثر فتكًا في التاريخ. ومهما استخدمت هذه الأسلحة في حروب طائفية فلن تتمكن من اجتثاث الطرف الآخر، بل تضر بكل المشتركين فيها، وتفتح بابًا واسعًا للتدخلات الأجنبية، ولتمدد حركات الغلاة. هذه الحروب لن تحقق لأطرافها نصرًا بل سوف تفتح الأبواب أوسع للهيمنة الدولية ولبرامج الغلاة.

الخطوة الثامنة: الاهتمام بفك الاشتباك الفكري بين التيارات المهمة في الفضاء الإسلامي، التيارات الإسلامية، والعلمانية، والاشتراكية، والقومية، والأفريقانية في إفريقيا.

هذه التيارات لها وجود فكري وسياسي تقف معها قوى اجتماعية والتعايش بينها جزء من متطلبات المجتمع الحديث.

كل محاولة لإلغاء الآخر الفكري والسياسي ما دام سلميًّا وملتزمًا بالديمقراطية، تؤدي للطغيان.

التنوع من طبيعة الوجود. والاختلاف من حتميات التجمع البشري. ما يحمي التنوع قبول الآخر في التداول ونفي العصبية.

ما يعيب العلمانية هو إنكار الغيب، ولكن لأصحابها حرية الرأي ما داموا لا يفرضون رأيهم على الآخرين؛ لأن أكبر نظم الطغيان في التاريخ كانت علمانية سواء الفاشستية أو الستالينية. هؤلاء فرضوا أصولية علمانية من منطق طبقي وسببوا أذى بالغًا للإنسانية.
قال بيتر بيرقر أحد مؤسسي العلمانية الحديثة: "كنا نظن أن العلمانية شرط للديمقراطية ولكن الحقيقة هي أن شرط الديمقراطية هو التعددية".

وقال تشارلس تيلور وهو مؤسس آخر للفكرة العلمانية الحديثة: "يجب أن ننظر للعلمانية لا بوصفها متاريس ضد الدين بل باعتبار أنها تستجيب على نحو مبدئي لا غنى عنه للتنوع الذي يوجبه المجتمع الحديث". وقال: "إن اللبرالية تتنكر لمبادئها إذا حرمت أصحاب المرجعية الدينية من حرية الرأي ما داموا يلتزمون بالتعايش الديمقراطي".

هذه الأسس تصلح لمراجعة موقف العلمانية من الدين. يقابلها في الحوار الإيجابي أن يكون للمنهج الإسلامي موقف ايجابي من العقل ومن الديمقراطية. المطلوب حوار إسلامي علماني للتعايش ضمن مبادئ مشتركة.

وفيما يتعلق بالفكر القومي فإن الإسلام يعترف بالانتماء القومي وقوميات الأمة الإسلامية العربية والفارسية، والتركية، والهندية وغيرها حققت أفضل منجزاتها الحضارية تحت مظلة الإسلام.
المهم أن تتجرد الانتماءات القومية من العصبية لتكفل حقوق المجموعات الوطنية ذات الانتماءات القومية الأخرى.
القومية العربية حقيقة ذات وجود قومي تاريخي ولغوي وثقافي ولكي تتعايش مع العرب قوميات أخرى ينبغي كفالة حقوقها.
الاشتراكية إحدى مدارس العلمانية وقد قعد بها التمسك بأحاديتين: أحادية أن القيمة للمادة وحدها، وأحادية التفوق الطبقي. ينبغي تخلي الاشتراكية عن هذين الشرطين وقد ظهرت تيارات استنارة اشتراكية تدرك ذلك. هذا مدخل لحوار إسلامي اشتراكي مستمر.

الخطوة التاسعة: ينبغي التخلص نهائيًّا من الفهم العدواني للولاء والبراء. ليست علة القتال في الإسلام اختلاف الملة بل العدوان. الفهم العدواني للولاء والبراء أسند لتفسير خاطئ لآيات في سورة براءة.

من حيث علة القتال في الإسلام الآيات واضحة: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا) . وقوله تعالي: (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) .

قال قوم إن علة القتال هي اختلاف الملة. وعلينا أن نكفرهم وأن نكرههم وأن نقاتلهم. ومن لا يؤمن بهذه العقائد مرتد والمرتد يقتل. هذه عقائد فاسدة وتترتب عليها في عالم اليوم مفاسد كبيرة؛ إذ إنها توجب أن نعادي 80% من البشرية.

وثلث أمتنا يعيشون أقليات في مجتمعات ذات أكثرية غير مسلمة ما يشعل الفتنه بينهم. إن القول بهذه العقائد الفاسدة يضر بالدعوة الإسلامية ويلقي بأنفس المسلمين إلى التهلكة.

الخطوة العاشرة: علاقات الأديان: الاعتقاد الديني يقوم على الضمير ما يعني أنه لا يمكن أن يقوم على الإكراه.

والاعتقاد الديني يصحبه غالبًا الرغبة في التبشير بهدايته. فإذا بطل الإكراه، وهو باطل، تبقى الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. كفالة حرية الاعتقاد الديني للكافة واجب إسلامي مثلما هو التزام إنساني.

ينبغي أن ندرك نحن المسلمين أن حرية العقيدة واجب ديني. ومع ذلك فإن لنا خصوصية في العلاقة مع الأسرة الإبراهيمية: (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) .

والعلاقة مع كافة الأديان الأخرى تقوم على مبدأ (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) ، (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) . والحرية تعم اللادينيين (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) .

الخطوة الحادية عشر: برنارد لويس محرض حضاري قدم تعريفًا أيديولوجيًّا للحضارة الغربية، وتعريفًا للحضارة الإسلامية ليؤسس على ذلك حتمية الصدام بينهما.

وهنالك محرضون باسم حضارتنا كذلك. ففي عام 2004 في الرياض قدمت محاضرة حول (حوار الحضارات) وكان من بين الحاضرين الأستاذ محمد قطب فعلّق قائلًا: "يا أخي دعك من هذا إن مصلحة أمتنا في ارتكاب إسرائيل وأميركا حماقات ضدنا لكي يستيقظ العملاق الإسلامي لهما وبالتالي يحقق دوره المأمول في التاريخ". هذه الآراء تستمد من منقولات في الأديان الإبراهيمية عن صدام حتمي بين الحق والباطل .

النظرة البناءة المستنيرة هي التي تنطلق من مفاهيم تتطلع لتعايش لا صدام بين الحضارات على نحو ما قال المؤرخ البريطاني الأشهر أرنولد توينبي: "على الحضارة الغربية باعتبارها الغالبة الآن ألا تستعلي بل أن تتخذ خطوات ودية نحو الحضارات الأخرى فحواها:
• أن تعترف بأنها مدينة للحضارات الأخرى التي سبقتها.
• لقد بلغت الحضارات الغربية شأوًا عظيمًا ولكن الحضارات الأخرى سوف تتعامل معها على أساس حواضنها الحضارية.
• أن تدرك أن الحضارات الأخرى مثلما هي متلقية فهي صاحبة عطاء في مسيرة الحضارة الإنسانية".

هذا النهج يثمر مناخًا إيجابيًّا في التلاقح والتعايش بين الحضارات في ظل منظومة حقوق الإنسان وحقوق البيئة.

الخطوة الثانية عشر: الأبعاد الدولية: النظام الدولي الحالي اشترك في تصميمه 51 دولة في فترة ما بعد الحرب الأطلسية

ملحق (3)

الثانية. وهو نظام تنقصه العدالة، وينقصه التوازن، ولابد من مراجعته على أساس الإحاطة بالمستجدات، والعدالة .
وهنالك جوانب في السياسة الدولية لوَّثت الواقع الدولي تتطلب تصديًا حازمًا:

• الهيمنة الدولية غرست إسرائيل في محيط عدائي لها فتأسس مشروع احتراب مستمر ودعم دولي لغزوات إسرائيل.
• الهيمنة الدولية بقيادة أميركية دعمت نظم الطغيان في بلداننا لحراسة مصالحها. نظم دكتاتورية حافظت على سلطانها بالقهر وسياسة "فرق تسد" وعندما أطيح بالطغاة برزت تشققات طائفية وإثنية.
• الثورة المضادة في بلدان الربيع العربي تحاول إسناد ذلك للربيع العربي. ولكن طول مكث الطغيان هو المسؤول عن هذا التشويه.
• السياسة الأميركية هي التي استغلت الحماسة الجهادية لحرب السوفيت في أفغانستان وميزت الأفغان العرب ما أدى لظهور تنظيم القاعدة وهو تنظيم اتخذ شرعيته من تحرير بلاد المسلمين من الغزو الأجنبي .
• وسياسة احتلال العراق الخاطئة أدت إلى تداعيات بسببها تراكمت مظالم سنية استغلها فرع القاعدة لتكوين سياسي في 2007 وبعد هزيمته كونوا داعش في 2014. وفي الحالتين فإن التصدي لهم بالتفوق العسكري قد يحقق أهدافًا عسكرية ولكن إذا لم تمح الأسباب سوف تظهر تعبيرات أخرى.
• كثيرون حملوا المسلمين المسؤولية عن تطرف القاعدة وداعش مع أن للسياسات الدولية الدور الأكبر في صنع العوامل التي أفرزتهما.

لقد قدمت محاضرة في برامج نادي مدريد، وهو تنظيم غير حكومي يضم 111 رأس دولة ورأس حكومة ديمقراطية سابقين يمثلون القارات الست، شخصت فيها ظاهرة التطرف والعنف في بلاد المسلمين وبينتُ أن هنالك مظالم داخلية، وحواضن مذهبية ساهمت في التطرف والعنف المصاحب له، ولكن المظالم والسياسات الدولية هي صاحبة القسط الأكبر في صنع التطرف والعنف المصاحب له في بلداننا وفي العالم .

ولكن هنالك كتَّاب وساسة لأغراضهم اجتهدوا ليحملوا المسلمين المسؤولية عن التطرف والإرهاب كما قال روبرت ميردوخ صاحب أكبر مؤسسة صحافية في الغرب قال: "ربما أن أغلب المسلمين مسالمون لكن إلى أن يعترفوا بسرطان الجهاديين الذي يتنامى ثم يقوموا بتدميره يجب تحميلهم المسؤولية".

هذه الاتهامات الجائرة ساهمت في تكوين تيارات الإسلاموفوبيا العمياء ضد المسلمين مع أنهم أكبر ضحايا هذا الغلو والعنف المصاحب له، ومع أن السياسات الأجنبية هي أكبر صناع هذا الغلو والعنف.

إن الإسلاموفوبيا والسياسات التي احتضنها الرئيس الأميركي الجديد، والسياسات التي تتبناها حركات اليمين المتطرف في الغرب الآن تمنح تيارات الغلو والعنف في منطقتنا أقوى مبررات وجود وحجج لتجنيد المستقتلين. وما يحدث في مينمار من بطش بالمسلمين عنصريًا وكذلك البطش بالإيغور في الصين حقائق تعزز أجندات الغلاة.

ختامًا: إن الوعي المحيط بهذه الخطوات الاثني عشر وتكوين إرادة سياسية قوية للسير فيها هو الطريق الوحيد للتصدي لأزماتنا الفكرية والثقافية وتحريك الأزمات وإشكالية الدولة والحكم من أزمة قاتلة إلى فرصة لفجر جديد:

إذا أَنتَ لَم تَحمِ القَديم بِحادِثٍ
مِنَ المَجدِ لَم ينفعك ما كانَ مِن قَبل

6. مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

النظام الإقليمي في الشرق الأوسط حاليًا مكون من:
1) دبلوماسية دول هشة مستغرقة في مشاكل داخلية، ومنازعات بينية استدعت تدخلات دولية لقصور الدول المعنية عن حلها.
2) لأسباب موضوعية سعت بعض دول المنطقة لإقامة تكوينات اتحادية بينها، ولكنها في الغالب كانت تكوينات مدفوعة بالنوايا، قليلة الجدوى في تحقيق المقاصد الاتحادية، تجسد المثل العربي: جعجعة بلا طحين! أنجحها مجلس التعاون الخليجي بسبب تجانس نظم الحكم في مكوناته. ولكن حتى هذا إنجازاته الاتحادية محدودة، واعتماده على حماية خارجية ظاهر، وبعد الإحساس بتراخي الحماية الأميركية يغلب الاتجاه نحو حماية غربية أخرى، مثلًا بريطانيا.
3) الجامعة العربية هي منبر العمل العربي المشترك، وقد اتسمت بالنشاط الموسمي كما في القمم العربية، وبتنسيق مواقف الحكومات حول بعض القضايا في غياب للشعوب.
تقاعس الجامعة عن التصدي لأزمات دول المنطقة أفسح المجال واسعًا للتدخلات الدولية بحيث صارت المنطقة العربية أكثر مجالات التنافس بين الدول الكبرى. ومع تعاظم مشاكل المنطقة فإن مؤتمر القمة الأخير في عمان بالأردن كان تجسيدًا للمثل العربي: تمخض الجمل فولد فأرًا! وحتى في أمور لا يمكن أن تكون خلافية: كاتخاذ موقف مشترك من قانون جاستا الأميركي، أو استنكار تعرض ست دول خمس منها عربية لعقوبات جماعية؛ تجنبت القمة المواقف المبدئية، واتضح أن الشعب الأميركي أكثر إقدامًا، فأوباما رفض التصديق على قانون جاستا، والقضاء الأميركي رفض العقوبة الجماعية للدول المعنية.
4) هنالك ثلاث دول إقليمية غير عربية تعاظم نفوذها على ما حولها من دول عربية هي تركيا، وإيران، وإسرائيل. امتازت هذه الدول الثلاث بمصادر قوة. ففي ثلاثتها الحكم مدني منتخب مهما اختلفت درجات الانتخاب هذه، وقواتها المسلحة أكفأ في أداء وظائفها لابتعادها عن الممارسة السياسية، كما أن هذه الدول استطاعت تسكين التكنولوجيا الحديثة.
5) الدول الكبرى العالمية تبسط نفوذها في المنطقة، وتتنافس في فرض وصايتها على دول المنطقة، وتحت عنوان مكافحة الإرهاب فإن الساحة مفتوحة لها حتى صارت أشبه بمساجلة حربية بين كيانات الإرهاب الحديثة والتحالفات الدولية. هذا المشهد يركز على التصدي للإرهاب دون التصدي لأسبابه، كما أنه يغذي دعاية القاعدة والدواعش أنهم إنما يواجهون حملات صليبية.
6) وأكثر ظاهرة مزعجة في الوضع الإقليمي الدبلوماسي الآن هو إتاحة الفرصة لإسرائيل دون أية مراجعة لسياساتها التوسعية، أن تتخذ موقف الحليف لبعض الدول العربية.
7) إذا تعافت الدول العربية على نحو ما اقترحنا هنا، فإنها سوف تتمكن من معالجة قضاياها الداخلية، واحتواء الأزمات بين دولها، وسوف تنقل الجامعة العربية من العجز إلى مركز للفعل والمبادرة.
8) في دفاتر الجامعة العربية مشروعات عمل مشترك في كافة المجالات يمكن إحياؤها وتنفيذها.
9) الإرادة العربية المشتركة الحرة سوف تتمكن من إبرام اتفاقية أمن شرق أوسطي مشترك يضم تركيا وإيران.
10) في هذه المرحلة الجديدة يمكن محاصرة إسرائيل التي قضت بسياساتها على حل الدولتين، لتكوين دولة واحدة بين البحر والنهر تضم اليهود والفلسطينيين على أساس الديمقراطية وحقوق المواطنة المتساوية.
11) الكيان العربي الجديد هذا يضع خطة لبناء علاقات خاصة مع أميركا، وأوربا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا بما يخدم المصالح المشتركة.
12) ووضع خطة بالتعاون مع دول أخرى لإصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة.
13) مراجعة خطة التصدي للإرهاب بصورة تتجاوز التصدي الأمني لتشخيص أسبابه واستئصالها.

هذا الفجر الجديد لنظام إقليمي جديد يعتمد اعتمادًا أساسيًا على تحقيق دول المنطقة العربية أهداف الربيع العربي بوسائل أكثر جدوى.

ولكن إذا تقاعست عن هذا الفجر الجديد فإنها سوف تستهلكها النزاعات الطائفية والاجتماعية.. ظروف تستغلها القوى الكبرى الأدنى وإسرائيل، والقوى الكبرى الدولية لتشطير المنطقة مناطق نفوذ لها ولمصالحها:

مَنْ رَعَى غَنَمًا في أَرْض مَسْبَعَةٍ
ونَامَ عَنْها تَوَلَّى رَعْيَها الأَسَدُ

ملحق (4)

النص الكامل للورقة التي قدَّمها علي القزق، سفير فلسطين السابق في أستراليا ومدير منشورات فلسطين، خلال الجلسة الحوارية الخامسة من أعمال منتدى الجزيرة الحادي عشر، بعنوان "مائة عام على وعد بلفور: ماذا يعني وجود إسرائيل في المنطقة؟".

مائة عام على وعد بلفور:
ماذا يعني وجود إسرائيلي في المنطقة؟

علي القزق

الإجابة على عنوان هذه الجلسة "مائة عام على وعد بلفور: ماذا يعني وجود إسرائيل في المنطقة؟" تتلخص في أن جذور مشاكل العالم العربي منذ الحرب العالمية الأولى والمئة عام الماضية ترجع إلى الدور الاستعماري العنصري الذي قامت به بريطانيا، فهي؛ خانت العرب وخدعتهم وتآمرت عليهم وقَطَّعَت أوصالهم من خلال سايكس-بيكو، وفَضَلت الجناح الآسيوي للعالم العربي عن جناحه الإفريقي بزرع إسرائيل في قلبه من خلال وعد بلفور، وارتكبت آلاف الجرائم بحق العرب، وتسببت بالمآسي التي لم يزل العالم العربي يعاني منها ويدفع ثمنها ليومنا هذا.
ولكن السؤال الأهم هنا هو ما الذي قمنا به نحن تجاه بريطانيا؟ فرغم جميع ما قامت به بريطانيا من تآمر وعداء وإجرام ونهب للثروات العربية، ورغم استمرار هذا العداء ورفض الاعتذار عن جرائمها التي لا تغتفر. فإن العالم العربي وبعد مئة عام لم يحاسبها بعد على ما عاناه ويعانيه جراء سياستها العدوانية، ولا تنظر الحكومات العربية إليها كونها دولة عدوة للعرب، لا بل فإن بعض الحكومات تعتبرها للأسف صديقة وتتحالف معها.
لطالما تتكلم وتتفاخر بريطانيا وغيرها من الدول الغربية عن القيم والديمقراطية والحرية. فأين هي تلك القيم في دعمهم لإسرائيل بكل ما تمثله وتمارسه من تفرقة عنصرية، وتطهير عرقي، واحتلال وجرائم وإرهاب وانتهاك صارخ للقيم وحقوق الإنسان والقوانين والشرائع الدولية؟
إن إعلان الحكومة البريطانية بكل وقاحة عن عزمها للاحتفال بمرور مئة عام على وعد بلفور المشؤوم ودعوتها لنتنياهو للمشاركة في احتفالاتها، بدل تقديم اعتذارها وغسل عارها ووجهها الأسود وأياديها الملطخة بالدماء، وتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية، يشير بشكل لا يدع مجالًا للشك إلى إصرارها على عدائها وحقدها على العرب وحقوقهم، ومدى استخفافها واستهتارها وإهانتها للشعب العربي وحكوماته، وعلى رأسهم حلفاؤها منهم.

أمام كل ذلك، أليس من حقنا أن نسأل الحكومات العربية، وخصوصًا أولئك الذين يتحالفون مع بريطانيا ويستثمرون أموالهم فيها؛ ما هو الموقف الذي اتخذتموه تجاه هذا العداء والحقد البريطاني على الأمة العربية وحقوقها؟ وما هي الضغوط التي تمارسونها عليها لتصحيح سياستها المعادية والأضرار التي ألحقتها بالأمة العربية والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، وأين هي مطالبتكم لها لتقديم الاعتذار عن مؤامراتها وسياساتها المدمرة تجاه العالم العربي، ووقف دعمها وانحيازها للدولة الاستعمارية العنصرية التي خلقتها في فلسطين.

أين هي مطالبتكم لها للتغفير عن جريمتها بحق الشعب الفلسطيني وتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية من خلال ممارستها ضغطًا حقيقيًّا فعالًا على إسرائيل لتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ومدنهم وقراهم والتعويض لهم والاعتراف بحقهم في المساواة وتقرير المصير في وطنهم؟
للأسف فإن الحكومات العربية مقصرة جدًّا في الحفاظ على حقوق ومصالح الشعب العربي، ولا تتعامل بصدق مع ما تعلنه من مواقف تجاه القضية الفلسطينية بأنها قضيتهم المركزية وتأتي على رأس قضاياهم وأولوياتهم، وتحظى برعايتهم.

المعضلة هي أن هذا الموقف لا يترجم على أرض الواقع. إننا لا نجد خارج كلام وخطب الرؤساء والملوك والأمراء والشيوخ العرب ووزرائهم، وإصدار القرارات المحلية والإقليمية والدولية، وبعض الدعم المالي الخجول، الذي يعتبر تافهًا إذا ما قيس بالحاجة الحقيقية وبما ينفق على أشياء أقل أهمية بكثير من القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، لا نجد الحكومات العربية تتخذ خطوات صادقة وتمارس ضغطًا حقيقيًّا على الدول التي تتصدر دعم إسرائيل واحتلالها وعدوانها واتخاذ موقف منها، وتحديدًا تجاه مجموعة الدول الأنجلو سكسونية (أميركا وبريطانيا وأستراليا وكندا وإلى حد ما نيوزيلندا)، التي بدون حمايتها لإسرائيل ودعمها الأعمى لها، ماليًّا وعسكريًّا وسياسيًّا، لما ذهبت إسرائيل من تطرف إلى آخر، ولما استطاعت وتجرأت على الاستمرار في تحدي الأمة العربية والمجتمع الدولي وخرق القوانين والقرارات الدولية بأي شكل من الأشكال، ولن تستطيع الصمود عامًا واحدًا.
ولكن بدل أن تمارس الحكومات العربية الضغط، نجدها تكافئ هذه الدول المعادية وتتحالف معها وكأنها صديقة للعرب!
أود هنا أن أعطي مثالًا عن أستراليا التي وصلت في تراجع سياستها وانحيازها أن أصبحت تزاود حتى على أميركا في دعمها لإسرائيل. فخلال اجتماعات السفراء العرب فرادى ومجتمعين مع وزير خارجيتها السابق أليكساندر داونر للإعراب عن استيائهم حول انحياز أستراليا الغير مبرر تجاه إسرائيل كان يسأل باستهزاء إن كان السفراء قد كلفوا فعلًا من قبل وزراء خارجيتهم بإثارة هذا الموضوع معه مشيرًا بأنه كثيرًا ما يجتمع مع وزراء الخارجية والمسؤولين العرب وهم يشيدون دائمًا بعلاقات أستراليا مع دولهم، ولا يثيرون معه مواقف أستراليا وسياستها تجاه الشرق الأوسط ولا يتطرقون للقضية الفلسطينية ولا يطالبون أستراليا بشيء حيال دعمها لإسرائيل، لذلك كان يقول بأن علاقات أستراليا مع الدول العربية هي جيدة ويستغرب إثارة هذا الموضوع معه.

كما أن من الهام ملاحظة أن اللوبي الإسرائيلي يروج ذلك، وبأن الحكومات العربية لا تهتم بمواقف الدول الأخرى تجاه إسرائيل، وأن ما تقوله وتعلنه من مواقف هو فقط للاستهلاك المحلي، ويجب أن لا يؤخذ بمحمل الجد ويعطى أي اهتمام، وبأن مصالح الدول التجارية مع العرب لن تتأثر إذا ما تبنت تلك الدول مواقف داعمة لإسرائيل.

وكان أن كتب بهذا الخصوص أحد الصحفيين المقربين إلى اللوبي الإسرائيلي والمروجين لدعايته (غريغ شيريدين-Greg Sheridan) مقال في صحيفة الأستراليان (في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2005)، يحث فيه دول العالم لكي تحذوا حذو أستراليا في تصويتها ضد القرارات التي تدين الإحتلال والعدوان الإسرائيلي قال فيه "إن مواقف وسياسة أستراليا الداعمة لإسرائيل، وإن كانت أن أزعجت جامعة الدول العربية، إلا أنها لم تُكلِّف أستراليا أية خسارة في تعاملها التجاري مع الدول العربية، ولا من علاقاتها الدبلوماسية معها" .

كما لا تتحمل الحكومات العربية فقط مسؤولية هذا التقصير وإنما تتحمله أيضًا مؤسسات المجتمع المدني والطلائع والتجار ورجال الأعمال والجامعات والبرلمانات ومجالس الشورى والنقابات العمالية والمهنية واتحادات الطلبة والمرأة والمدرسين والصحفيين، وخصوصًا المدرسين والصحفيين الذين يقع عليهم عبء تعبئة الشعب العربي وأجياله لصيانة حقوقه وتحرير أرضه، وممارسة الضغط على حكوماته لتبني سياسة أكثر جدية مع الدول المعادية، وخصوصًا مجموعة الدول الأنجلوسكسونية على وجه التحديد.

التناقض الرئيسي للعالم العربي هو مع الصهيونية وإسرائيل أولًا وآخرًا، فهي مصدر كل ما يعانيه العالم العربي من احتلال ومآسي وحروب ونزاع وعدم استقرار، التغاضي عن ذلك ومحاولة تحويل البوصلة لا يخدم مصالح الشعب العربي ولا يخدم سوى مصالح هذا العدو للأمة العربية والإسلامية.

الحق والقانون والقرارات الدولية إلى جانبنا وليس إلى جانب إسرائيل، فإسرائيل هي التي تعتدي، وتحتل فلسطين من البحر إلى النهر وأراض عربية أخرى، وتمتلك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الموجه ضد الأمة العربية، وهي التي تزعزع أمن واستقرار العالم العربي والذي يمتد ارتجاجه ليزعزع أمن واستقرار العالم بأسره، ومصالح الدول هي معنا وليس مع إسرائيل، فلماذا

هذا التقصير والاستهتار والخنوع الغير مبرر من قبل الحكومات العربية؟
عالم اليوم لا يتعامل مع الحق والعدل بقدر تعامله مع المصالح.
ليس المطلوب من الحكومات العربية أن تشن الحرب على هذه الدول المعادية، فكل ما هو مطلوب منها هو تسخير استثماراتها وعلاقاتها التجارية والسياسية مع الدول لخدمة حقوق ومصالح العالم العربي وأمنه واستقراره.

جميع دول العالم تُسَخِّر علاقاتها التجارية والسياسية في خدمة مصالحها، إلا الدول العربية فإنها الوحيدة في العالم التي تفصل علاقاتها التجارية عن السياسة وخصوصًا تجاه المصالح القومية للأمة العربية وعلى رأسها قضيتهم المركزية، القضية الفلسطينية. هذا في الوقت الذي من المفروض فيه أن تستعمل التناقض والتنافس بين الدول لتطوير مواقفهم ووضع حد لانحيازهم ودعمهم لإسرائيل. ولكن الواقع للأسف هو على عكس ذلك، فالحكومات العربية تتنافس فيما بينها لزيادة علاقاتها التجارية واستثماراتها مع الدول المنحازة لإسرائيل، وما علاقاتها مع أميركا وبريطانيا وأستراليا إلا مثالًا على ذلك.

فلماذا تعدل هذه الدول وغيرها من سياستها وانحيازها إلى جانب إسرائيل إن كانت مصالحها مضمونة وغير متضررة مع العالم العربي؟
لذا فإن المطلوب هو التخلي عن ممارسة فصل التجارة عن السياسة، وتبني قرار الربط الديبلوماسي (Linkage Diplomacy) أي ربط المصالح التجارية مع المصالح السياسية. وممارسة ضغط اقتصادي وتجاري حقيقي مع الدول المعادية، يجبرها على إعادة النظر بمواقفها وسياستها المنحازة ضد الحقوق والمصالح العربية، وتبني سياسة تتماشى مع القوانين والقرارات الدولية والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. هذا الربط الذي يجب على العرب أن يمارسوه ويتقنوا فنونه أمام دول لا تفهم سوى لغة المصالح، وتتعامل معهم كبقرة حلوب، وتعطيهم بالمقابل العداء والكراهية ودعم العدوان الإسرائيلي ضدهم وضد أجيالهم ومصالحهم.

بريطانيا وغيرها من الدول هي أكثر حاجة لنا ولثرواتنا وموقعنا الاستراتيجي من حاجتنا لها. كما لا يوجد شيء ليس بإمكاننا بيعه وشرائه، لا بل أفضل منه، من دول أخرى، فالسوق العربية الهائلة إذا ما سخرت لخدمة مصالح عالمنا العربي لاستطعنا إجبار بريطانيا على وضع حد لنفاقها وكيلها بمكيالين، والوقوف إلى جانب حقوقنا الشرعية وإجبار إسرائيل على تطبيق القوانين والقرارات والشرائع الدولية. وهذا ينطبق أيضًا على الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول المنحازة إلى جانب إسرائيل وفي طليعتها الدول الأنجلوسكسونية.

مناسبة الذكرى المئة لوعد بلفور المشؤوم، يوم العار، في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وهي مناسبة لفتح صفحة جديدة من الأمة العربية مع الأعداء، إنها مناسبة لكي ينهض طائر الفينيق العربي، لكي تخرج جماهير الأمة العربية بملايينها ضد سفارات بريطانيا في جميع العواصم العربية ومطالبتها بالاعتذار عن فترة استعمارها وجرائمها ومؤامراتها ضد العرب في سايكس-بيكو ووعد بلفور وخلقها للكيان الصهيوني في العالم العربي، ومسؤوليتها في النكبة التي ألمت بالشعب الفلسطيني ومآسي الأمة العربية.

إنها مناسبة للإعلان عن بدء حملة مقاطعة عربية لجميع البضائع والسلع البريطانية والأميركية، والتشهير بكل من يتعامل مع الدول الداعمة لإسرائيل والمعادية للعرب وحقوقهم.

إنها الأمانة والمسؤولية التي نحملها على أكتافنا للحفاظ على مصالحنا وحقوق أجيالنا وسمعتنا بين الأمم فالتاريخ لن يغفر لنا الخنوع والتقاعس.

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركـز الجزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES